

يحق للمرأة الفلسطينية التصويت في جميع الانتخابات العامة في فلسطين، سواء تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو البلدية أو النقابية أو أية انتخابات يكون من شأنها تحديد ملامح التنظيم القانوني في فلسطين.

وثيقة حقوق المرأة



18 February NO 316

١٨ شباط العدد ٣١٦

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

2010

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

صوتنا

## قرار طال انتظاره

منذ فترة طويلة، والمؤسسات النسوية والحقوقية تطالب بتعديل بنود القوانين الجائرة بحقوق المرأة. ومن هذه القوانين بعض بنود قانون العقوبات التي تشجع وتحلل القتل على خلفية ما يسمى «شرف العائلة». وفي كثير من الأحيان يكون القاتل هو مرتكب الجريمة، والضحية هي التي تعاقب بالقتل.

لقد شهدت الفترة ما بين كانون الثاني وحتى منتصف شهر شباط الحالي، سبع حوادث قتل لنساء وفتيات، وهذا عدد لا يستهان به ويسجل تزايداً خطيراً في حالات القتل مقارنة بالعام الماضي.

كما شهدت منطقة بيت لحم حالة اغتصاب رهيبه من رجل لابنتيه القاصرتين. ورغم أن قرار الحكم بعشر سنوات يشكل نقلة نوعية في التعامل مع هذه الجرائم، إلا أن هناك تخوف من أن يتم التهاون في مثل هذه الجرائم والإفراج عن المجرم بعد فترة محدودة، الأمر الذي يشجع غيره على ارتكاب جرائم مماثلة.

البيان الذي تم نشره من قبل تجمع المؤسسات التنموية للمرأة بتاريخ ١٥ شباط، والبيان الذي اصدره مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بتاريخ ١٣ شباط، هما صرختان ضد انتهاك أبسط الحقوق في الحماية والحياة.

في ظل هذا الوضع الصعب، يأتي قرار مجلس الوزراء بتعليق العمل بالمواد المتعلقة بالعدر المحل والمخفف في قانوني العقوبات الساريين في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق «بالجرائم الواقعة على خلفية ما يسمى «بشرف العائلة»، وإرجاعها إلى الأصل العام، واعتبارها جريمة قتل عادية، لأنه لا يجوز أخذ القانون باليد ولا القتل على شبهة، والأخذ بمبدأ المساواة والعدالة في الجريمة ليتوافق والقانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال الفلسطينية والتزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالمواثيق والمعاهدات الدولية».

نحن بحاجة إلى قانون عقوبات منصف، يحمي الفئات الأكثر هشاشة. النساء والأطفال، خاصة الطفلة الفتاة. بحاجة إلى قانون عادل مفعّل لا يحمل غبار الريف، بل يكون منارة لتجسيد العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

نحن بحاجة إلى قانون واحد في الضفة وغزة لا قانونين. لأننا شعب واحد، ولأن قضايا النساء واحدة.

حسناً فعل رئيس الوزراء في تلبية النداء. فقد كان منسجماً مع مقولاته السابقة في إزالة التمييز ضد المرأة، وحمايتها وتعزيز مكانتها.



طاقم شؤون المرأة

تتويجاً لسنوات من عمل الحركة النسوية لتغييرها

# مجلس الوزراء ينسب إلى الرئيس «بتعليق العمل بالمواد المتعلقة بالعدر المحل والمخفف

رام الله- لبنى الأشقر



وأشارت إلى أن المادة ٣٤٠، التي وردت في قانون العقوبات الأردني والمطبق حالياً في الأراضي الفلسطينية، تدعو للقول إن قتل النساء وما تعارف عليه الناس في تسمية لهذا الموضوع تحت عنوان «جرائم الشرف»، لا تندرج ضمن تسميات الجرائم الماسة بأداب الأسرة، والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، التي تندرج ضمنها جرائم الزنا، الاغتصاب، هتك العرض، السفاح بين الأصول والفروع وغيرها من التسميات للجرائم الواردة في قانون العقوبات المخلة بالأخلاق والآداب العامة.

وتضيف عرنكي: «بالنظر إلى القوانين النافذة والمطبقة في الضفة الغربية، يتبين أنها تشكل أساساً للتمييز ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني، ويظهر التفاوت الصارخ بين كل من الذكر والأنثى أمام القانون، فقانون العقوبات يحدد الجرائم التي تقع ضد المرأة، تحت بند يسمى «الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة».

هذا يعني بأن الجرائم الواقعة على المرأة، مثل الاغتصاب وهتك العرض، مخلة بأخلاق وآداب المجتمع، وليست جرائم بحق إنسانتها لها كرامتها، يجب أن يعاقب الجاني جراء مسها. بينما قتل النساء (ما يسمى جريمة الشرف)، جاءت تحت بند «العدر في القتل»، التي تعطي العذر المحل والمخفف للقاتل، بحيث يصبح الذكر القاتل هو الضحية، والمرأة/ الفتاة المعنفة هي المجرمة والمخطئة، وبالرغم من أن العديد من ضحايا جريمة

بعد عمل طويل للمؤسسات النسوية الفلسطينية، وفي سابقة ليست بالمستعبدة في ظل ديمقراطية الحكومة الفلسطينية الحالية، جاء قرار مجلس الوزراء، خلال اجتماعه الأسبوعي يوم الإثنين مكافأة لنضال الحركة النسوية، الذي امتد على مدى سنوات طويلة، المكافأة كما اعتبرها البعض، جاءت بالتنسب إلى الرئيس، بتعليق العمل بالمواد المتعلقة بالعدر المحل والمخفف في قانوني العقوبات السارية في شطري الوطن، بشأن الجرائم الواقعة على خلفية ما يسمى «شرف العائلة»، وهذا يشكل رافعة لحقوق المرأة وأهمها حقها في الحياة. التنسب يوصي بإرجاع هذه الجرائم «إلى الأصل العام، واعتبارها جريمة قتل عادية، لأنه لا يجوز أخذ القانون باليد، ولا القتل على شبهة، والأخذ بمبدأ المساواة والعدالة في الجريمة، ليتوافق والقانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال الفلسطينية، والتزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالمواثيق والمعاهدات الدولية».

وفي حال تم اعتماده من قبل الرئيس، فسيكون نتيجاً لسنوات من عمل الحركة النسوية الفلسطينية، لتغيير الواقع السوداوي الذي تعانيه المرأة الفلسطينية في قضايا ما يسمى الشرف.

المحامية والناشطة النسوية سناء عرنكي، وصفت القرار بالرائع، لأن السلطة التشريعية حالياً معطلة، ولا يمكن من خلالها إقرار تشريع جديد يضمن حياة المرأة، بحيث لا تصبح رخيصة، ورغم تحفظها على المراسيم وتفضيلها للقوانين المقررة، إلا أن عرنكي ترى أنه وفي الحالات الطارئة، كما يحصل حالياً، يتطلب حماية للنساء من خلال مرسوم رئاسي.

## ٦٠.٦٪ من إجمالي محاولات الانتحار من النساء

نابلس: خالد مفلح

المدنية والوضعية». ولفت إلى أن عمليات قتل النفس ترجع إلى ضعف الإيمان بالله، وتعظيم الأمور التافهة التي يمكن أن تحل بشكل بسيط، من خلال القناعة، والرضى بالقدر، ومحاولة النجاح بعد كل فشل. وفيما يتعلق بموضوع ارتفاع معدلات محاورات الانتحار عند النساء أكثر من الرجال، أضاف الشيخ شوباش، أن طبيعة المرأة وميلها إلى الانفعال والتعجل في بعض الأمور، وطبيعة تكوينها الجسدي والفيولوجي، قد يجعل منها سريعة التفكير في حل مثل هذه المسألة، ما يدفعها إلى التفكير في الانتحار أكثر من الرجال، الذين يملكون خصائص تختلف عن المرأة. وتشير معلومات صادرة على الموسوعة الحرة ويكيبيديا أن حوالي ٣٥٪ من حالات الانتحار بشكل عام ترجع إلى أمراض نفسية وعقلية، كالإكتئاب والفصام والإدمان، في حين أن ٦٥٪ من الحالات ترجع إلى عوامل متعددة، مثل التربية وثقافة المجتمع والمشاكل الأسرية أو العاطفية، والفشل الدراسي والآلام والأمراض الجسمية، أو تجنب العار، أو الإيمان بفكرة، أو مبدأ كالقيام بالعمليات الانتحارية.



### ظهور لافت

ولفت أبو زنت إلى أن المجتمع الفلسطيني، كان يخلو من هذه الظاهرة، لكنها بدأت تظهر مؤخراً وبشكل لافت عند الفتيات، وهذا إشارة خطيرة إلى الظلم والاضطهاد الذي يمارس بحق الفتاة. وختم حديثه بضرورة وجود برامج توعية للأهل، قبل الأشخاص الذين يفكرون في الانتحار، من خلال المؤسسات المختصة. وفي الوقت الذي عرف فيه البعض الانتحار، بأنه التصرف المتعمد من قبل شخص ما لإنهاء حياته. يرى آخرون أنه قتل النفس تخلصاً من الحياة، وقد اختلفت الآراء حول الانتحار، هل يعكس شجاعة الشخص المنتحر أم جبنه، وانعكاس لفشله وعدم الحاجة لاستمرار حياته. فإن بعض الشعوب لديها رمزية خالصة للانتحار كما هو عند اليابانيين. الدين الإسلامي كان الفيصل والحكم في هذا الجدل، فحرم قتل النفس بأي حال من الأحوال، ويشير إلى أن حياة الإنسان ليست ملكاً له، وبالتالي لا يجوز التحكم بها من قبله.

مفتي نابلس الشيخ أحمد شوباش قال: «الانتحار يعتبر من أكبر المعاصي والذنوب، لأن فيه قتلاً للنفس، والدين حرم قتل النفس لقله تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم» و«ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»، مضيفاً أن النفس الإنسانية تعتبر أمانة، والاعتداء عليها من أكبر الجرائم في كافة الأديان السماوية، وحتى في القوانين

ذكر تقرير صادر عن إدارة التخطيط والتطوير في الشرطة الفلسطينية، أن الشرطة حققت في شهر كانون الثاني ٢٠١٠ في أربع وثلاثين قضية محاولة انتحار في مختلف محافظات الوطن الشمالية، نتج عنها قضية انتحار واحدة وقعت في محافظة الخليل.

في حين ذكرت إحصائيات صادرة عن نفس الدائرة نهاية العام ٢٠٠٩، أن الإناث تتفوق على الذكور في محاولات الانتحار، حيث بلغت نسبة الفتيات في الفئة العمرية بين ١٦ و ٤٥ عاماً، اللواتي حاولن إنهاء حياتهن، بـ ٦٠.٦٪ من إجمالي المحاولات، في حين بينت إدارة البحوث نهاية العام الماضي، أن محاولات الانتحار بلغت ٣٠٨ حالات في العام ٢٠٠٩، نتج عنها أربعة عشر حالة وفاة، في حين سجل العام ٢٠٠٨، ٢٦٠ محاولة انتحار، نتج عنها إثني عشر حالة.

الدكتور ماهر أبو زنت، رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، بين أن هناك عدة أسباب تجعل الإنسان يفكر بالانتحار، تنصب معظمها في فقدان الإنسان السيطرة على نفسه، وتسمى هذه الحالة بالأنومي، وهي فقدان المعايير لدى الشخص، ونوه إلى أن هناك أسباباً نفسية، من أهمها الإحباط وفقدان الثقة بالنفس، وصاحب هذا السبب يعاني من مرض نفسي يسمى الإكتئاب، وهو المرض الذي يمر بأربع مراحل، أهمها الإكتئاب الحثيث، ومن علاماته الانتحار، بالإضافة إلى وجود عامل اجتماعي، يتمثل في خلافات أسرية أو مجتمعية.

وعزا أبو زنت إقبال الفتاة على التفكير بالانتحار أكثر من الرجل، إلى أن الفتاة تعاني من مشاكل تتعلق بها، كإجبار الأهل لها بالزواج من شخص لا ترغب به، أو حرمانها من الزواج إطلاقاً خوفاً من تقسيم الميراث على عائلة أخرى غير عائلة الأهل، أو حرمانها من المشاركة الاجتماعية ومنها التعليم والعمل.

كما بين د. أبو زنت أن هناك أسباباً أخرى تدفع الإناث للتفكير بالانتحار أكثر من الرجال، وتتمثل في البعد الاجتماعي وعدم مجازاة الحياة العصرية، بالإضافة إلى حرمان الأنثى من الحنان الأبوي، وهذا السبب هدفة في رأي الأهل تربية الأنثى تربية جيدة في المجتمع، كما أن الطلاق من الأسباب التي تدفع الفتاة للتفكير في الانتحار.

وبين خبير علم الاجتماع أن من الأسباب الرئيسية أيضاً للتفكير بالانتحار، خاصة لدى الفتيات، الفشل في الدراسة أو عدم تحقيق المعدل المطلوب، الذي يؤهل الفتاة لدراسة التخصص الذي ترغب به، حيث بين أن محافظة نابلس سجلت دخول أحد عشر حالة إلى مستشفى واحد، في فترة نتائج الثانوية العامة العام الماضي، بسبب عدم الحصول على المعدل المطلوب.

### على من تقع المسؤولية؟!

## توثيق ٦ حالات قتل منذ بداية عام ٢٠١٠

ينظر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بقلق شديد إلى ازدياد عدد حالات القتل منذ بداية عام ٢٠١٠، حيث قامت باحثات المركز برصد وتسجيل (٦) حالات قتل لنساء وفتيات خلال الشهر الأول من هذا العام، إن هذا العدد الكبير من حالات القتل يثير الاستهجان والاستنكار، مثلما يثير التساؤل والقلق حول اتساع وانتشار هذه الظاهرة. مقارنة مع العام ٢٠٠٩، حيث رصد المركز ووثق (١٣) حالة قتل (٩) منها في الضفة الغربية و(٤) في قطاع غزة. يقوم أحد محاور العمل الرئيسية في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على رصد ومتابعة وتوثيق حالات قتل النساء والفتيات، وتسجيل كل الظروف والملابسات المحيطة بذلك وتوثيقها. من أجل العمل على نشرها أمام الرأي العام والمجتمع المحلي، واستنهاض الهياكل المختلفة لمواجهتها كظاهرة تسهم في الكثير من الآثار السلبية على المجتمع بشكل عام، وعلى الأسرة بشكل خاص. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الأعداد المذكورة لا تمثل بالضرورة الأعداد الحقيقية للإناث القتليات، وإنما يشير العدد إلى الحالات التي تمكن المركز من توثيقها. إننا في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ونحن نكشف عن هذه الحقائق المذهلة فإننا نؤكد على الأمور التالية:

— نرفض رفضاً قاطعاً أي عمل قتل أو عنف تتعرض له الإناث في مجتمعنا الفلسطيني، ونعتبر أن العنف بأشكاله المختلفة، هو ظاهرة اجتماعية مرضية، بحاجة إلى تصافر الجهود لمعالجتها.

— نعتبر أن قتل الإناث هو قتل للروح الأساسية للمجتمع الفلسطيني، باعتبار أن المرأة الفلسطينية هي العمود الأساسي في المجتمع.

— إن قتل الإناث هو تدمير للبنى والأسس الاجتماعية لهذا المجتمع، لأنه يسهم في زعزعة الأسرة نواة المجتمع. إننا ننتساءل عن الأسباب التي تؤدي إلى تكرار عمليات القتل للإناث، على الرغم من خطورتها على مختلف المستويات. ونعتقد أنه قد آن الأوان لوضع حد لهذه الظاهرة، وبصورة فورية وجذرية. ونرى أن من أهم المداخل لذلك هو العمل بسرعة وجدية على إلغاء المواد المنصوص عليها في قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، المتعلقة بمنح الجنحة رخصة قانونية لقتل الإناث، واعتبار أن القتل هو جريمة يعاقب عليها القانون، لياخذ القضاء الفلسطيني دوره في نشر العدالة الإنسانية ومعاقبة القتل والمجرمين، لتعزيز عملية الردع لكل من تسول له نفسه بارتكاب جرائم القتل دون خوف من حساب أو عقاب. ونعتبر أن حماية الإناث من العنف والقتل، هو مسؤولية وطنية تقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، وأجهزتها وهيئاتها المختلفة. وكل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية.

إننا وأمام هذا الواقع المؤلم نطالب بما يلي:

محاكمة جميع من قاموا بقتل إناث وتقديمهم للعدالة، وإنزال أشد العقوبات عليهم لوقف هذه الظاهرة.

حماية الإناث مسؤولية وطنية، وعلى السلطة وأجهزتها تحمل مسؤولية ولياتها بأسرع وقت.

في ظل الغياب الحالي للمجلس التشريعي، نطالب بإصدار مرسوم رئاسي يحرم قتل الإناث، ويؤكد على أن القتل هو جريمة يعاقب عليها القانون.

على المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية أخذ دورها في هذا المجال، لوقف هذه الظاهرة.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

### رسالة إلى الرئيس

## سيادة الأخ الرئيس أبو مازن حفظه الله رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

من هنا فإن القانون هو الأداة الأساسية والفاعلة التي ستضع حدا لاستمرار ارتكاب هذه الجرائم الشنيعة، التي تتنافى مع كافة الشرائع الدينية والوطنية وثقافتنا الاجتماعية والوطنية. إننا نثق بعدالة سيادتكم، ونؤمن ووقوفكم الدائم لدعم نضال المرأة الفلسطينية لنيل كامل حقوقها.

ومعا على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، دولة العدالة والمساواة وسيادة القانون.

أخواتكم في تجمع المؤسسات التنموية للمرأة/ محافظة بيت لحم نسخة إلى كل من:

دولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض

معالي وزير الأوقاف السيد محمود الهباش

معالي قاضي القضاء الشيخ تيسير التميمي

مدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء حازم عطا الله

حضرة النائب العام أحمد المغني

### المؤسسات الموقعة:

١- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

٢- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي

جمعية تنمية وإعلام المرأة

مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

جمعية تنمية المرأة الريفية

مؤسسة مفتاح

مركز وثام لحل النزاعات

طاقم شؤون المرأة

جمعية الشبان المسيحية برنامج التدريب النسوي

جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية

جمعية النجدة الفلسطينية

اتحاد لجان العمل الصحي

اتحاد لجان المرأة الفلسطينية

مركز محور

نرفع لسيادتكم هذا الكتاب الصادر عن ( تجمع المؤسسات التنموية النسوية) في محافظة بيت لحم، في أعقاب الإعلان عن قضية المدعو (٠٠٠) والبالغ من العمر ٦٢ عاماً من سكان مدينة بيت لحم، والذي قام بالاعتداء جنسياً على بناته الطفلات، البالغات من العمر أربعة عشر وخمسة عشر عاماً. ونحن إذ نؤمن عالياً إصدار المحكمة حكماً بالسجن على المجرم، بالحكم عشر سنوات، والذي شكل نقلة نوعية مقارنة بقضايا سابقة، إلا أننا ما زلنا نرى أن القانون متهاون جداً في التعامل مع هذه الجرائم، التي وللأسف الشديد باتت تنتشر بشكل كبير حسبما نلمس من خلال عدلنا مع مثل هذه الحالات، وهناك عشرات الحالات التي لم يقض فيها المجرم في السجن سوى أيام معدودة، ومن ثم يطلق سراحه دون أي عقاب.

إننا يا سيادة الرئيس نناشدكم بالإسراع في إجراء التعديلات المطلوبة في قانون العقوبات والإجراءات التي لها علاقة مباشرة بقضايا العنف ضد النساء من مثل هذه الحالات وغيرها، بما يتواءم مع اتفاقيات حقوق الإنسان وكافة الاتفاقيات التي أعلنتها السلطة الوطنية الفلسطينية التزاماً بها وقعت عليها، والتي كان آخرها اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

إن القانون المعمول به يا سيادة الرئيس في فلسطين، هو قانون قديم يستند للقانون الأردني القديم، وهو ضعيف وجائر، لا يحتوي على نصوص صريحة وواضحة وعادلة، للتعامل مع كافة مظاهر العنف والجرائم التي ترتكب بحق النساء في مجتمعنا.

لذا فنحن بحاجة إلى قوانين إجرائية، لا تدع المجرم يفلت من فعلته، حتى لو لم تمتلك الضحية أو أحد أقاربها من الدرجة الأولى، الشجاعة في التبليغ عنه والمطالبة بمحاسبته، كما حدث في القضية أعلاه. إضافة إلى أننا بحاجة إلى قوانين عقوبات رادعة، بحق كل من يقوم بممارسة العنف ضد النساء، وبالتحديد الاعتداءات الجنسية والقتل على خلفية ما يسمى بالشرف، ومضاعفتها في حال كان الاعتداء ضد المحارم من النساء.

# العنف الأسري قضية وطنية واجتماعية

## عفاف زبدة

٤- التهديد المستمر من قبل الزوج لزوجته بالطلاق في حال رفضها لطلب من طلباته، فهو يريدها ملك له، يتحكم فيها كما يشاء. فهي لا تعرف متى تطلق في المقهي أو في البقالة، أو أثناء ثورة غضب من أولاده، أو لأنها زارت أمها، هذا مرهون بمزاجه ورضاه.

القضايا السابقة نقطة في بحر، أردت منها أن لا نرى العنف فقط في الضرب والشتيم، للعنف أشكال مختلفة، فالرجل الذي يأخذ راتب زوجته، والذي يحرم زوجته من المصروف، والذي يعزلها ويتزوج عليها دون سبب، والاب الذي يزوج ابنته صغيرة ويحرمها التعليم والميراث، كل ذلك وغيره عنف.

## ولكن لماذا العنف الأسري

إن النظر إلى العنف كعملية ترتبط بالأنظمة والقوانين والسياسات، تعطينا رؤية أوسع لأسباب العنف، والتي منها الاجتماعي والسياسي والثقافي، ومنها:

١- الاحتلال، إن حالة العقاب الجماعي الذي يفرضه الاحتلال على الشعب الفلسطيني، من خلال جدار الفصل العنصري والمدمامات والاعتقالات والحواجز، أدت إلى زيادة العنف الأسري، فالرجل الذي فقد عمله ومصدر رزقه، أصبح عاجزاً أمام طلبات أفراد أسرته، وبالتالي زاد من توتره، الذي انعكس تلقائياً على أسرته، والرجل الذي حجز على الحواجز لساعات طويلة، والمطاردة والخريجة الذي لم يجد عملاً، أو هو غير قادر على الزواج، كلهم أصبحوا أكثر عنفاً، نتيجة لعدم تلبية احتياجاتهم من جهة وأنهم معنفون من الاحتلال من جهة أخرى.

٢- التسوق الاجتماعي السائد يشرع استخدام العنف ضد المرأة (الأفعال والقصاص الشعبية)، إضافة إلى التمييز ما بين الذكور والإناث، والممارسات التي تعطي للذكر الحق في استخدام العنف ضد أخته أو الأصغر منه من دون محاسبة. يقول حلمي بركات في هذا: «إن المرأة تتعلم من خلال أسلوب التربية الذي تتلقاه في مجتمعنا العربي، أن تعيش لغيرها وليس لذاتها، فهي لا وجود لها ولا كيان بمعزل عن الرجل، وهذا ما يعزز لدى المرأة جانب الانتكالية والتبعية للرجل وبالذات دونيتها». (بركات، ١٩٨٥)

٣- الإعلام بكافة أشكاله، سواء برامج الأطفال أو المسلسلات والأفلام، التي تعمق بأن دور المرأة تابع ومستهلك، وهي مصدر الغواية، كلها تعمق العنف. ٤- الوضع الاقتصادي المرتبط بالوضع السياسي والأمني، وقد أثبتت الأبحاث أن العنف زاد في حالات الإغلاق وفقدان العمل وتدني الرواتب والفقر، وحيث عمل الاحتلال طوال السنوات السابقة على جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع له ليستطيع التحكم فيه.

٥- غياب القانون المنصف للمرأة، وكذلك غياب تنفيذ القانون رغم الثغرات الموجودة فيه. فمثلاً بعض البنود في قانون العقوبات، تعطي الحق للرجل في قتل المرأة على خلفية الشرف، وقد قام عدد من الذكور بعمليات قتل ليس لها علاقة بالموضوع، وتمت تبرئتهم من خلال الاستفادة من هذه البنود وهي (مادة العذر المحل والمخفف للعقاب).

٦- الأمراض النفسية والاجتماعية، ومن أبرزها المخدرات والإدمان واستخدام النت والأفلام الإباحية.

## كيف نحمي الأسرة والمرأة من العنف:

أولاً: وجود قانون يعاقب ويحاسب من يستخدم العنف الأسري، وكذلك إقرار قوانين منصفة للمرأة، مثل قانون الأحوال الشخصية والعقوبات. وقد لمسنا تقدماً ملحوظاً في السنتين الأخيرتين لتلك القوانين من خلال:

(١) توقيع الرئيس أبو مازن على وثيقة حقوق المرأة، لتكون مرجعاً لكل القوانين الأخرى، والتي تحمل الكثير من المطالب المنصفة للمرأة.

(٢) توقيع الرئيس على اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تجبر السلطة على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإلغاء التمييز الموجود في القوانين والسياسات العامة.

(٣) عمل وزارة المرأة وبالتنسيق مع الاتحاد العام والأطر والمؤسسات الرسمية، من أجل شطب البنود (٢٨٥ و٢٨٦) من قانون العقوبات، والتي تعطي الحق للرجل في قتل المرأة على خلفية الشرف.

(٤) وجود مسودة لقانون لحماية الأسرة من العنف، تناقشه حالياً مؤسسة مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي.

ثانياً: نشر الوعي بين المواطنين حول العنف الأسري وآثاره، ومساعدة المعنف والقائم بالعنف للتخلص من العنف، وهذه مسؤولية مجتمعية تشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والأفراد.

ثالثاً: تحسين الوضع الاقتصادي وبالذات في الريف والمناطق المهمشة، التي تزيد من دخل الأسر، وتقلل من البطالة، مثل دعم مشاريع صغيرة وتحسين الخدمات والبنية التحتية.

رابعاً: عمل منظمات للحوار، سواء في المدارس أو في المؤسسات المختلفة، شبابية رياضية نسوية نقابية إعلامية، تعزز التعبير عن الرأي، وتقبل الاختلاف في الرأي، واعتبار الاختلاف قوة وفرصة للتطوير.

خامساً: المدارس والمناهج هي أساس التغيير للأجيال القادمة، يجب العمل عليها وتحليلها، لتكون مناهج تعمق الحوار والثقة بالنفس، وتغير الصور النمطية السائدة في المجتمع، حيث إن التغيير الاجتماعي عملية تراكمية.



إن التعاريف الشاملة السابقة للعنف، توسع النقاش والرؤية لمفهومه، وتجعلنا أكثر تحسناً لتلك المفاهيم في مجتمعنا، ولعل سرد بعض القضايا يعمق ويؤكد هذه المفاهيم:

١- التقليل من قدرات الإناث العقلية والجسدية، من خلال فرض التخصصات المدرسية (علمي أو أدبي) والجامعية والعمل الذي تقوم به، هو عنف يؤدي إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها وقدراتها، وعدم بذل أي جهود، نتيجة إيمانها بأن طاقتها محدودة ولها مجالات مختلفة.

٢- حرمان المرأة من ميراثها رغم إقراره في القرآن الكريم، عنف يؤدي إلى حرمانها من حق منحها الله لها، وكما يؤدي إلى ضعف مشاركتها في الحياة الاقتصادية وتحسين وضعها الاجتماعي وتعزيز مشاركتها في صنع القرار. والأكثر من ذلك كله حالة التوتر الشديد الذي تعيشه إذا طالبت بحقوقها، هل تفقد إخوتها؟ وإن أخذته هل الزوج سيرتكها تملك دون السيطرة؟ وإذا لم تأخذها هل ستطلق؟ قصة ليس لها نهاية من التوقعات والخوف.

٣- الاعتداء والاعتصاب الجنسي داخل الأسر من الأب والأخ والعم، وعدم قدرة الضحية على التبليغ عن الحامي والسند للشرف والعرض، وبالتالي استمرار الاعتصاب، وفي النهاية ممكن أن يكون قتل للضحية من جلادها على خلفية الحفاظ على شرف العائلة.

ليس من السهل في المجتمع الفلسطيني تحديد إن كان العنف الأسري والعنف ضد المرأة بشكل خاص هو ظاهرة أو مشكلة أو قضية، وذلك لأسباب مختلفة منها:

١- نقص الدراسات حول هذا الموضوع. ٢- حساسية الموضوع اجتماعياً، وارتباطه بالجمال الخاص (الأسرة) المحرم على الآخرين التدخل فيه وكشف ما يدور في الأسر. ٣- غياب الوعي لمفاهيم العنف عند الفئة التي تقوم بالعنف والتي تعنف. (العنف في كثير من الأحيان غير مقصود نتيجة تآصله في ثقافتنا وعاداتنا، أي أن الكثير من العنف الأسري نراه تصرفاً طبيعياً وعادياً). ٤- حداثة العمل على القضايا الاجتماعية من قبل الحركة النسوية والمؤسسات الحقوقية، نظراً لاقتران عملها قبل قدوم السلطة على البرنامج الوطني.

كما اختلفت الآراء بين مؤيد للعمل عليه من خلال الدراسات والتوعية والقوانين للحد منه، وبين المعارض للعمل عليه، كونه موجوداً بنسب نادرة، وأن هناك قضايا وطنية أحق في العمل عليها، وأنا أرى أن قضية العنف الأسري هي قضية اجتماعية ووطنية، وأن وجود العنف في الأسر مهما ندر يجب العمل عليه، كونه سبباً رئيسياً في قتل القدرات والإمكانات لدى العنصر البشري، والذي نحن بأمس الحاجة إليه في معركة البناء والتحرر الوطني.

اتفقت الأطر المفاهيمية العالمية والفلسطينية، على أن العنف ضد المرأة هو ظاهرة عالمية، لا تنحصر في مجتمع دون الآخر أو في فئة بعينها، ولكن الذي يتغير هو شكل العنف ودرجته، وأن ظاهرة العنف ضد المرأة، لم تحظ بالاهتمام الكافي حسب وجهة نظر رندة سنيرة، إلا عندما دأبت النساء على ربط حقوق المرأة بحقوق الإنسان. ويرى ابراهيم المصري، أن الظروف السياسية والاضطهاد المتواصل الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، لم يطور قوانين وآليات لمحاربة العنف الموجه ضد النساء، ما زاد في استفحال هذه الظاهرة، وبالمقارنة نجد أن المجتمعات الأخرى المستقلة سياسياً، طورت لنفسها آليات وقوانين لحماية المرأة وضمان حقوقها. وكما يرى أن أشكال العنف الممارس على المرأة الفلسطينية بشكل خاص متعددة، وتدل جميعها على ترسخ النظرة الدونية للمرأة من قبل الرجل، وتساعد هذه الأشكال العنيفة في التعامل مع المرأة، على إبقاء القوة والسيطرة بيد الرجل في المجتمع الفلسطيني، وتحرم المرأة من حقوقها الإنسانية (المصري، ٢٠٠٠).

ما هو العنف الأسري: «أحد أنماط السلوك العدواني، الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع (ليلي عبد الوهاب، ١٩٩٤).

أما العنف ضد المرأة: «العنف هو أي عمل مقصود أو غير مقصود، يرتكب بأية وسيلة بحق المرأة، لكونها امرأة، ويلحق بها الأذى أو الإهانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويخلق لديها معاناة نفسية أو جنسية أو جسدية، من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب، أو وسيلة لإنكار وإهانة كرامتها الإنسانية أو سلامتها الأخلاقية، أو التقليل من أمن شخصها ومن احترامها لذاتها أو شخصيتها، أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية، ويتراوح العنف في العادة، بين الإهانة من خلال الكلام والقتل. ويمكن أن يمارس العنف ضد المرأة من قبل أفراد أو جماعات أو مؤسسات بشكل منظم أو غير منظم، وهو ظاهرة عالمية». (رندة سنيرة وريم عبدالهادي).

## منطق أعوج

### شيرين التميمي

لما كان الذنب ذكراً، كانت الضحية أنثى! في مجتمع يمتاز بذكورته الطاغية، تحاسب فيه الفتاة على حركاتها وسكناتها، ويترك للفتى الحبل على الغارب، يعمل ما يحلو له! لا شيء يُسجل في صفحته أبداً! صدمني، لا بل وصعقتني، عندما سمعت أحدهم يقول: أنت البنات جميعكن خاطئات، ذوات تاريخ حافل بقصص الحب البريئة وغير البريئة! فأجبت قائلة: أليس لكل أئمة، شريك آثم؟! (بما أن الحب يعتبر جريمة في مجتمعنا بكل إشكاله). رد قائلاً: الشاب غير؟!!

سبحان الله! ما هذا المنطق الأعوج الذي يطبع مجتمعنا وبعض المجتمعات الشرقية؟! المجتمع يتسامح مع الشاب، ويتجاوز عن أخطائه، بينما الفتاة، أي شيء تفتقره سيبقى وصمة عار، وتاريخاً أسود في صفحة حياتها!

والغريب في الموضوع أننا أمام الله سواء، يحاسب الذكر كما يحاسب الأنثى، يغفر ويرحم، ويتجاوز عن السيئات، بينما نحن ماثلون أمام مجتمع ذي ذاكرة قوية، تحفظ كل شيء، وتسجل أدق التفاصيل وأصغرها، بل وأتفها أحياناً! فمجتمع الأشرار، ذاك الذي لا ينسى لمخطيء خطأه، وإن تاب وندم، فسوف يخلق نماذج أكثر شراً، مقبلة على الأخطاء.

ففي المجتمعات التي تطغى عليها العادات والتقاليد أكثر من سيادة القوانين، تحاسب الأنثى لأنها أنثى، حيث للعشيرة اليد الطولى، ولها الكلمة الأولى، والعقاب يكون حسب الجنس! متى نستفيق على مفاهيم أكثر معقولة، وأكثر منطقية؟! هل يأتي حين من الدهر، يشعر فيه شهريار بأدمية شهرزاد؟!!

# العنف الأسري حين تكون المرأة هدفاً

حين السايح

تتم بناء على عادات وتقاليد، ولا تنبثق عن التحقق الصحيح أو حتى الاستناد وفق الشريعة الإسلامية، وطالبت بضرورة توفر قانون يحمي المرأة الفلسطينية، وأن يكون قائماً على أسس واضحة وصریحة لتحقيق العدل والمساواة.

## الاستقرار الأمني

من جانبه أرجع الدكتور فيصل الزعنون، أستاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح في نابلس، العنف الأسري إلى عدة أمور، أهمها أن المجتمع الفلسطيني مر في أزمة الفلتان الأمني، والتي ما زالت رواسيها موجودة حتى الآن، إضافة للانفتاح السريع على المجتمعات، بمعنى أن الناس غير قادرين على سرعة تقبل القيم الجديدة في المجتمع، إضافة لقضية الكبت والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانسداد الأفق.

وبين الزعنون أن استهداف المرأة يتعلق بقضية القيم المستوردة والقيم التقليدية، منوهاً إلى أن التكنولوجيا سارعت في عملية تأجيل التغيير الاجتماعي، بحيث أصبح الناس غير قادرين على مواكبة قيم تقليدية تتواءم مع التغيير العالمي، «ولذلك ما زلنا نحفظ بقيمتنا التقليدية».

وأضاف أن «المعطيات بالتغيير الاجتماعي والتكنولوجيا، فرضت علينا أنماطاً جديدة صار من الممكن أن تجعل مجتمعاتنا أقرب على الانفتاح، ولكن هناك كثيرين غير قادرين على استيعاب هذه الأمور، وبالتالي هذا ما يرجع ارتفاع هذه الجرائم».

وبين الزعنون أن المجتمع الفلسطيني يواجه مشكلتين، مشكلة الجهاز الأمني ومشكلة الدائرة القضائية، وقال إن الكثير من الناس لا ينتظر حتى يأخذ القضاء دوره، بسبب القصور الموجود عنده، وهو ما يدفع الناس للتشكيك بعدم النزاهة والعدالة، وبالتالي تكون العواقب أكبر من حل المشكلة.

ولم يخف الزعنون أنه ونتيجة لتطور الوضع والسير نحو الاستقرار الأمني في فلسطين بشكل ملحوظ، وزاد الشعور بالثقة بالأجهزة الأمنية وأصبح وعي لدى المواطن بالإبلاغ عن تلك الجرائم، وهو ما يساهم بالحد منها.

وأشار الزعنون إلى أن الأعداد حول معدل الجريمة في فلسطين، لم ترق إلى حد الخطر الشديد مقارنة مع مجتمعات أخرى، لا سيما وأن المجتمع الفلسطيني يعاني من انسداد أفق سياسي واقتصادي وأمني.

من ناحيتها قالت أمل الجعبي منسقة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في الخليل، أن نسبة العنف ضد المرأة المتزوجة وصل إلى ٢٣٪/عنف جسدي، ٦١٪/عنف نفسي و١٠٠٪/عنف جنسي.



وأوردت الجعبي وحسب إحصاءات الاتحاد العام المرأة الفلسطينية للعام ٢٠٠٩، في وثيقة أصدرتها في آذار ٢٠٠٩، مقتل ١٢٠ امرأة خلال الأعوام الستة السابقة على خلفية شرف العائلة.

وحسب وزارة شؤون المرأة في آذار أيضاً ٨٤ حالة تحرش جنسي، ٢٥٤ حالة إيذاء، ٥٥ حالة شتم، ٤٥ حالة انتحار، ١١ على خلفية الشرف، ٧ حالات شروع بالقتل، ٣١ حالة تهديد بالقتل، ٣ شروع بالاغتصاب، ٤ حالات اغتصاب.

ورأت أن العنف ضد النساء مؤشر خطير جداً، ويشير إلى ازدياد العنف ضد المرأة، ويعود إلى الوضع العام السيئ والانغلاق والانقسام وسوء الوضع الاقتصادي وارتفاع البطالة وعدم وجود فرص عمل، وأن المجتمع ما زال غير معترف بقضايا واحتياجات المرأة وحقوقها، وهذا ما ينعكس عليها وأيضاً الدور النمطي للنساء.

وقالت إن من الملاحظ أن العنف ازداد بشكل كبير جداً، وأصبحت المرأة إما أن تُقتل أو تُقتل نفسها، وإن الجرائم باتت تسجل بشكل يومي، «ونحن كمجتمع من مؤسسات مدنية ومجتمعية لم نتصد بشكل فعال للعنف ولاحتياجات النساء».

أما المحامي أحمد الطوباسي من مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان أشار إلى أن أغلب الجرائم التي تحدث في الضفة وغزة، تتعلق بحالات فردية على خلفيات مختلفة كالشرف وغيره، وأن عددها وصل خلال العام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٩ حالات قتل متنوع، لا سيما وأن المجتمع يحافظ على التقاليد والأعراف.

وأشار الطوباسي إلى أن جرائم العنف في مجتمعنا، بالقياس مع أي مجتمع آخر، تكاد لا تذكر، خاصة تلك التي تؤدي إلى القتل، لافتاً إلى أنه ورغم ذلك، فإن وجود هذه الجرائم يندرج بخطر، وأنه بات من المهم جداً الوقوف على أسباب وجودها، ومعالجتها سواء بالتوعية ونبذ العنف وفرض المزيد من الأمن داخل المجتمع.

## الزمن والأهل لعنة عليها

نيفين القيشاوي

الزواج مرة ثانية من رجل متزوج ويكبرني بخمسة عشر عاماً واب لعشرة أطفال، وواجهت مرارة الحياة، تجرعت كؤوس الحسرة والألم والعذاب يوماً بعد يوم، من زوجي وأبنائه وضررتي، لأنني عشت معهم في نفس المنزل، وتعرضت إلى الإهانة والضرب من زوجي، فلم يكن في صفي قط، ولم ينصرتني على زوجته الثانية، فاضطرت إلى اللجوء إلى بيت أهلي، ومع مرور الأيام انفصلت عنهم في بيت مستقل، وكان زوجي يأتي لزيارتي مرة كل شهر، يمارس حقه الشرعي ويلقي لي بنقود لي ولأولاده ويرحل، وبعدها أنجبت الطفل الأول، بعدما عشت أترقب المولود بكل صبر وخوف، من أن يولد أنثى، لأن زوجي لم يحب إنجاب الأنثى ويريد ذكراً، وفي الولادة الثانية أيضاً تعايشت بنفس مقدار الخوف من أن تولد أنثى، وكان يهددني دائماً بالضرب حتى يجهضني، ولكن أراد الله أن تكون أنثى، فانا في نفس الوقت لا أريدها أن تكون أنثى، حتى لا يكون مصيرها كمصير أمها، وإرادة الله فوق كل شيء، وكرهها زوجي لأنها فتاة، وحتى يولد الكره للفتاة من ناحيتي، أجبرني على تسميتها باسم ضررتي، عقاباً لي لأنني أنجبتها أنثى».

وقالت ونظرة القلق في عينيها، والخوف من المجهول: «يجب أن اتحمل كل شيء الآن من أجل أبنائي، ولا أريد أن انفصل عن زوجي ويتكرر زوجي للمرة الثالثة، فاسرتي ومجتمعي لم يرحماني وانا عذراء، فكيف سيرحماني وأنا مطلقة ومتزوجة للمرة الثانية وام لطفلين؟».

ولكن أبت هدى أن يضع عمرها هباء، وهي الآن امرأة مسؤولة عن نفسها وقرارتها، بعدما تجاوزت الثلاثين من عمرها، أرادت أن تتعلم الكتابة والقراءة التي حرمت منهما، ولكي تعلمها لأطفالها التحقت بإحدى المؤسسات، من خلال أنشطة محو الأمية، وهي الآن في طريقها إلى صنع الذات وتحدي الزمن، لتثبت للعالم أن الأنثى إنسانة، من حقاها أن تعيش وأن تكون.

العقبة التي كانت تحول بيني وبين الدراسة هو حب أهمل معناه، ولكن شاء القدر بالرغم من البوتقة التي حوصرت فيها، أن أتعرف على ابن الجيران، كانه قضاء تخوف الأهل حدوثه، وشاءت مقدرة الله أن يحدث وأنا بينهم ولست بعيدة عنهم، وتقدم الشاب لخطبتي ولكن أهلى علموا بأنني أعرفه، وحرمت من الخروج من المنزل، وأهنت من قبل أبي بالشتم والضرب، وأجبرت على الزواج من ابن عمي، كان يعمل مزارعاً مع أبي في الأرض، ولكني رفضت في بادئ الأمر وتمسكت بحقي باختيار زوجي، وأن لا أكرم من حق آخر لي، وهو اختيار شريك حياتي، ولكن رفض الأهل المستميت حال دون تحقيق رغبتني، وعلمت أن الإنسان الذي اخترته اقترن بفتاة أخرى بسبب رفض أهلي، وأيضاً ضغوطات من أهله بأن يتزوج، ولحظتها لم أع بمن حولي، كأن العالم انتهى، وأردت أن أدفن نفسي حية وأنا اتزوج بأول عريس يطرق باب بيتي، وكان ابن عمي يكبرني بخمس سنوات، وتزوجت منه وأنا في الرابعة عشر من عمري، ولم يكن في قلبي سوى الشاب الذي تعرفت عليه، وأردته زوجاً لي، وكان ابن عمي بالنسبة لي زوجاً سورياً فقط، فلم أجعله يأخذ حقه الشرعي مني بسبب أنني إنسانة ميتة، وظل الحال شهرين، وأخبرته بأنني عرفت شاباً ولم أرغب به زوجاً لي، وأجبرت على الزواج منه، فما كان منه إلا أن طردني من البيت وذهبت إلى بيت أهلي وأنا ما زلت عروس، واقترن زوجي بامرأة أخرى بعد عام، ومكنت عند أهلي لا أعلم نفسي مطلقة أو لا لمدة أربع سنوات، وبعدها تطلقت من زوجي وأنا ما زلت عذراء، ففرحت كثيراً بأنني تخلصت من ذلك الزواج الذي فرض علي».

وسكنت نهى لتسمح لعبراتها بالانسياب فوق وجنتيها وتابعت: «عندما تقدم الشاب الذي أحببته لخطبتي رفض أهلي، بسبب أنه كان من ضمن شروط زوجي لكي يمنحني حريتي أن أتنازل عن كل حقوقي ومن ضمنهم حقي في اختيار من أريد، وما كان من أهلي إلا أن أجبروني على

تصاعدت في الأونة الأخيرة وبشكل ملحوظ جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني، وإن كانت هذه المعدلات ما زالت تعد أقل مقارنة مع مجتمعات أخرى عربية ودولية تنتشر بها الجرائم بشكل أكبر.

وأخطر ما يكون في انتشار الجريمة هو انتشار العنف الأسري، واستهداف المرأة بشكل واضح تحت مسميات القتل بدواعي الشرف وما إلى ذلك، وهو ما حذر منه خبراء ومختصون في أحاديثهم «لصوت النساء»، الذين قالوا إن الوضع القائم يندرج بخطر، كونه لا ينبع عن وعي وثقافة المجتمع الفلسطيني.

وقالت فلك الخياط رئيسة جمعية الدفاع عن الأسرة في نابلس، إن مشكلة العنف الأسري خطيرة وتهدد الكيان الأسري، إلا أن لهذه المشكلة والظاهرة خصوصية لدى الشعب الفلسطيني، بسبب الوضع السياسي المفروض عليه منذ العام ١٩٦٧، وما خلفه من آثار سلبية على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فكثر عدد الشهداء والأسرى والجرحى والمعاقين وازدياد عدد الأرامل.

## أهمية التنقيف

وأردفت أن اتساع دائرة الجهل والفقر والبطالة، أدى إلى ظهور عادات وسلوكيات اجتماعية خاطئة، كالبعد عن الدين والبعد عن القيم الاجتماعية الإيجابية، وإهمال النواحي الشخصية والعامة وتعاطي المشروبات الروحية وإدمان المخدرات، ما أدى إلى ظهور حالات عديدة من الاكتئاب والفصام العقلي، ونتج عنها حالات من الانتحار والإدمان والعنف الأسري.

وأرجعت الخياط زيادة القتل بحق المرأة، لازدياد الوضع الاقتصادي سوءاً نتيجة الإغلاقات الإسرائيلية، والتي تسببت بوجود آلاف العاطلين عن العمل، علاوة على الانقسام الداخلي وما آلت إليه الأوضاع.

وأوضحت الخياط أن تنقيف المرأة ومعرفتها لحقها الاجتماعي والديني، وتوعيتها حيث أصبحت قادرة على معرفة حقوقها والدفاع عن نفسها، وأصبحت تطالب بحقوقها وتتوجه للمؤسسات المعنية إذا تعرضت لأي عنف أو محاولة ابتزاز أو قتل أو اغتصاب، مشيرة إلى أن عشرات الحالات تلجأ لهم بشكل شهري.

واتفقت دلالة سلامة عضو الأمانة العامة لاتحاد المرأة الفلسطينية مع الخياط، حول أن جرائم العنف الأسري واستهداف المرأة، باتت تشكل هاجساً كبيراً على المجتمع الفلسطيني، وأنها جرائم ضد الإنسانية تستحق العقاب القانوني.

وأكدت سلامة أن استهداف المرأة على خلفية ما يعرف بجرائم الشرف،

جمعنتني بها الصدفه، ولكن هموم تلك المرأة جعلتها قريبة مني، فهي أصغر مني بسنوات قليلة، ولكن طمست الحياة معالم الشباب في وجهها وكستته بكساء الشيوخة المصطنعة، فقد كان الزمن والأهل لعنة عليها، حرموها من أبسط حقوق الإنسان، وهو حقها بالتعليم، والذنب يعود أنها أتت إلى هذه الدنيا أنثى في أسرة تتقيد بالعادات والتقاليد القديمة، التي تمنع البنت حتى الخروج من المنزل، خشية من جلب العار لذويها، ولو لم يتحكم بهم الدين وخشية الله كادوا أن يعيشوا الجاهلية وواد البنات، وتكون بالنهاية الضحية البنت، وتتحمل كل ما ينصب عليها من غضب الأهل وغدر الزمان.

تلك نهى التي تبلغ من العمر الواحد والثلاثين من عمرها، من عزبة بيت حانون، هي إحدى الضحايا التي حكم الزمن عليها أن تدفن حية وتحرم من أبسط حقوقها.

تمنعت نهى بتلك الكلمات وفي عينيها حسرة وألم على ما فات من حياتها وما حدث معها: «حرمت من التعليم، أذكر وأنا طفلة صغيرة أنني كنت أترقب موعد دخولي المدرسة وأتهاً له، دائماً أحمل الحقيبة المدرسية وأصح صباحاً أوقظ أمي، أمسك القلم وأخط الحروف على دفاتر بنت عمي، ولكن الصاعقة أنني لم أحمل الحقيبة ولم أمس القلم باناملي الصغيرة، وذلك لأنني ولدت بنتاً، وعادتنا وتقاليدنا تحكم بذلك، وخوف أهلي من خروجي من المنزل، حتى يوم ما أصبح فتاة، أن لا أصحاب زميل لي في الدراسة، أو أتعرف على شاب وتنشأ بيننا علاقة محرمة، فحرمت من المدرسة وجلست في البيت كأداة تنظيف ومساعد منزلي لأمي».

تهدت نهى لتخرج من صدرها معاناة سنين مضت وقالت: «عشت مع أسرتي البسيطة، حيث كان أبي يعمل مزارعاً أجيراً في الأراضي الزراعية، وأمي وإخوتي الثلاثة المعاقين بصرياً وسمعيًا. ومرت الأيام وأصبحت الطفلة فتاة كبيرة، وحلمي في المدرسة ما زال حياً داخلي، وعلمت أن



### لم نتحمل

قال حسن وهو يحضن أطفاله: «لن أتخلي عنكم وأترككم في غمار النزاع وأشتت عائلتي من أجل ميل قلبي، وإن حصلت مشكلة بيني وبين والدكم سأعمل جاهداً على حلها». وأشار حسن أنه عندما تزوج والده كان عمره سبعة عشر عاماً، وعند أسره سبع سنوات، فلم يشعر بحنية والده كثيراً، ولم يحاول تعويضه عنها، بل أعطاهم لإخوته الآخرين. وأشار أنه يحاول أن يتقرب من إخوته، ولكن هناك شعور في داخله يمنعه من ذلك.

إلى ذلك ذكرت أخته منى، أنها كرهت الرجال وتخاف من مستقبلها، وترفض كل من يتقدم لها خوفاً من أن يحل بها ما حصل مع والدتها، وأشارت إلى أن والدتها قالت لها إن الرجال مختلفون، ونصحتها عندما تجد الرجل المناسب عليها الحفاظ عليه جيداً، وفي نفس الوقت مراقبة كل تحركاته حتى تكون على علم بما يفعل، حتى لا تتفاجأ من أي قرار يصدره بحقها ويقيده مستقبلاً. وأضافت أنها لا تفهم تصرفات والدتها المؤيدة والمعارضة في آن واحد، فهي تشعر بأنها تريدني أن أتزوج وأستقر، وفي الوقت ذاته تخاف علي، وأنا في حيرة من أمري، وعقلي تعب من التفكير. وأكد أخوهم من الزوجة الثانية «رامي» وقال: «أنا أحب إخوتي بس هما ما بحبوني وما بخلوني لعب مع أولادهم، وبحس إنني غريب وما في قرابة بيننا، وكمان اختي هيك بتحس». وأضاف: «أكثر أشي ضايقتني لما أخوي اتجوز وانحرمت أفرح معاه، ما بعرف شو ذنبي في أمي أو أبي ودايماً بتمنى أتصاحب معهم وأحس أنهم إخوتي».

### تعدد الزوجات من يدفع الثمن؟

## سعادة للأباء وتدمير للهيكل الأسري

نابلس - نرددين أبو نبعة

بالفرق الكبير. وأضافت أم الحسن: «كان الجزء الأعظم ما فعله بي، والكارثة ليست هنا، فزوجته إحدى قريباتي، والتي كانت تحسدني دائماً على نصيبي في الحياة، فاستطاعت أن تخترق حياتي لتعوض جزءاً من حياتها الماضية والتعيسة نوعاً ما، فقد كانت متزوجة في منطقتنا، والآن أصبحت ضرتي وفي نفس المنزل، وهذا ما زاد الألم عندي وجعلني أحقد على كل النساء والرجال، وكرهت نفسي وأصبحت بالسكري من شدة الضغط الذي قيدته في داخلي، فلم أستطع الثورة على وضعي، فكنت مهددة بالطلاق، فخفت من البعد عن أبنائي، فهم بحاجة إلى من يقف بجانبهم ويدعمهم في حياتهم المقبلة على الضياع». وأشارت أم حسن أنها اعتادت على رؤيتها المزجة صباح مساء، في البداية كنت «أتحرش» بها لأغظها وأفرغ ما بداخلي من طاقة مختزنة وبحاجة للانفجار. وبعد وقت حاولت كثيراً عدم الجلوس في الأماكن التي تتواجد فيها، وحتى الآن منذ ١٠ سنوات لم نتواجه ونوضح الأسباب التي دفعتها للقبول بعرض زوجي، رغم معرفتها بحساسية الأمر بين العائلتين، والذي تسبب في حدوث خلافات مستمرة حتى الآن. بالنسبة لابنائي أشجعهم على عدم الاختلاط بأخوتهم من الثانية، وقد عملت جاهدة في نزع أي شعور بينهم، ليس لأنني سيئة، وإنما لإفشال كافة محاولات السيطرة على كل شيء». وأضافت: «الآن وصلت لنوع من السعادة، فزوجت ابنتي وابني، فهما اللذان جلبا السعادة، وأعادوا جو العائلة لعالمي، وخاصة بعد انجابهم للأطفال».

أين أذهب «عانيت كثيراً في حياتي، وعندما سحنت لي الفرصة لأدخل تجربة جديدة، ربما تحمل معها الاستقرار لحياتي وافقت رغم حساسية الوضع، ولكن هل سأبقى تحت رحمة إخوتي وزوجاتهم؟ ففي النهاية أنا أبحث عن مصلحتي». هكذا بدأت أم رامي «الزوجة الثانية» حديثها والطمانينة ظاهرة على وجهها. وأضافت «أعرف أنني سأواجه الكثير من النقد والمشاكل في البداية، وسيبتمني البعض بالأناثية، وما زلت أعاني من هذا النقد لغاية الآن، وأسمع بعض الأحاديث مثل «هذه المرأة ما بتخجل من حالها، تزوجت زوج قريبها، شو ما لاقت غيره» وغير ذلك الكثير. في البداية كنت أتحسس وأشعر بالخجل وأبكي ليل نهار، ولكن الآن ما عدت أهتم بكلامهم، لأنو اللي بدو يسمع كلام الناس بيتعب واللي بطنش بعيش».

وأشارت أم رامي أنها سعيدة لأنها استقرت أخيراً، وخصوصاً بعد معاناتها في تجربة الزواج الأولى، والآن هي مسؤولة عن عائلة كاملة، وفرحة بوجود أطفال يدعمونها في كبرها، وقالت: «في المستقبل إذا فقدت زوجي وتكررت تجربتي السابقة، ساكون مطمئنة لخروجي بشيء ينفعني في حياتي، مع أنني على يقين بعدم حدوث ذلك، ولكن أحب أن أخذ احتياطي». وأشارت إلى أنها متضايقة لعدم اتفاقها مع ضرتها، ولوجود خلافات بين أبناء زوجها وأبنائها، فالأخوة معدومة بينهم، ولا يشعرون بمشاكل بعضهم، ربما كان لخلافاتي مع والدتهم تأثير على الأبناء، وهذا شيء مقلق في المستقبل، وخاصة بعد وفاتنا، فهم بحاجة لمساندة بعضهم لتخفيف عبء الحياة. وأكدت أم رامي أنها وافقت على الزواج، لأنه سيتزوج غيرها إن لم توافق، لذلك قبلت طلبه لأنها تعرف قريبتها، والسبب الآخر هو أنه منذ طلاقها لم يتقدم لها أي رجل، وتساءلت هل سأبقى وحيدة في هذا العالم؟ فولدادي توفيا ولم يبق لي سند، فهذه فرصة تمنهاها أي امرأة في وضعي، وسوف تتمرد على كافة العادات والتقاليد في سبيل تحقيق سعادتها الضائعة».

تقف على مدخل المنزل، فتجده منقسماً لقسامين، تسكن بهما الزوجتان، فتلاحظ انقسام المحبة والترابط الأسري معهما، تجد الحقد يملأ عيون الزوجة الأولى، والانتصار في عيون الثانية، في قدرتها على جذب الزوج لطرفها، والأبناء منحازين، تارة لجهة الأب وأخرى في حضن الأم، والحيرة تقف دائماً في طريقهم، في محاولة كل منهم إرضاء الطرفين.

### نصيب وصار

يتكلم والثقة واضحة في وجهه، ويصر أنه فعل الصواب ولم يظلم أحداً ولا حتى أبناءه، هكذا بدأ أبو الحسن حديثه، وأكد أن هذا حق طبيعي من حقوقه، وأشار أنه لا تقبل امرأة في العالم أن تشاركها امرأة أخرى في زوجها، وحتى إذا لم يقصر بها زوجها، فهذا شيء في طبيعة المرأة، «ومن حقنا أن نمارس ما نراه مناسباً».

وأشار أبو الحسن، أنه لا ينكر ما قدمته له زوجته من دعم وصمود في بداية حياته، وخاصة أثناء اعتقاله في السجون الإسرائيلية لمدة سبع سنوات، ونوه إلى تقديره لجهودها التي لا ينكرها أبداً كما يعتقد.

وعن سبب زواجه بالثانية قال: «أكرر، أنا لم أزل أحب زوجتي واحترمتها، ولكن قلبي يتسع لأكثر من امرأة، وتفكيري أو بمعنى آخر عقليتي تجبرني على فعل أشياء قد تضر بالآخرين، وأنا لم أتزوج بسبب الأولاد، فالحمد لله رزقت من الأولى ثلاثة أبناء وبنات، ومن الثانية ولداً وبناتاً، ولكن هذا نصيبي أن أرتبط بزوجتين». وأضاف والسخرية واضحة في حديثه: «على الرغم من المشاكل التي واجهتها في بداية الزواج، ولكن الآن الوضع محكم قليلاً وقلت الخلافات بينهما، ففي البداية لم أتدخل لأنني أدرك الألم الذي حل بالزوجة الأولى، ففكرتها تفرغ كل ما بداخلها، ونصحت الثانية بعدم الاختلاط بها، حتى لا يتدهور الوضع أكثر من اللازم، أحاول كثيراً أن أعدل بينهما، ولكن أحياناً يخونني قلبي ويميل لطرف دون آخر دون قصد مني، وألاحظ استياء الطرف الآخر مما حدث، وأشعر أن إحداهما تتمنى زوال الأخرى، وبالنسبة لابنائي من الطرفين، هناك حساسية عالية بينهما، ولا يحبون بعضهم، بحجة أنهم سرقوني منهم، وهذا الأمر الوحيد الذي يضايقني ويثير الغضب في داخلي، وأحاول دائماً التجميع بينهم ولكن دون فائدة».

### هدية فاخرة

تنهدت قليلاً وظهرت على وجهها علامات الألم والحسرة، وحفرت في قلبها الذي أخرج هذه التنهيدة القوية، وقالت: «ما أحنزني أنه نسي ما فعلته من أجله طوال السنين الماضية، وتزوج بعد خروجه من السجن، ولم يمنحني فرصة عيش الفرحة بعودته، وسلب مني سعادة اللقاء، والهدية التي قدمها لم تكن متوقعة، فأحضر لي زوجة تشاركني في فرحة لم يكن لي نصيب فيها».

أم حسن في الثانية والأربعين من عمرها، عانت كثيراً في حياتها، وشاركت زوجها في أيامه السراء والضراء، متزوجة منذ ٢٥ عاماً، عاشت ١١ عاماً منهن بعيدة عن جو الأسرة بعد غياب طويل في عمله النضالي الذي أبعدته عن أسرته، ما فرض عليها أن تقوم بدور الأم والأب لتأمين كل ما يحتاجه الأبناء حتى لا يشعروا

## قانون أسرة فلسطيني طال انتظاره

أجرت اللقاء: رام الله - فداء البرغوثي

لخصها الملك المغربي في ١١ نقطة: اقتسام مسؤولية رعاية الأسرة بين الزوج والزوجة، واعتبار الولاية حقاً للمرأة، وتقيد التعدد، وتوحيد سن الزواج، وسن اختيار الحاضن بالنسبة للذكر والأنثى، وحماية حق الطفل في النسب، وجعل الطلاق حلاً لميثاق الزوجية، يمارس من طرف الزوج والزوجة، وتوسيع حق المرأة في طلب التطلق، والحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الاتفاقيات الدولية، وضمان مصلحة الطفل في الحضانة، وإعطاء أبناء البنت الحق في الإرث من جدهم، وتبسيط إجراءات الزواج بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج، وحق المرأة في الأموال المكتسبة أثناء الزواج. أشارت محمد أن كل هذه التعديلات تم تبريرها بالاستناد إلى آيات قرآنية، تبرر هذا التعديل أو ذاك، ما يعني أن المرجعية التي استندت إليها هذه التعديلات هي المرجعية الإسلامية، بالنظر إلى الاستراتيجية الدينية التي تنبئ عليها الملكية المغربية. وعليه، تؤكد محمد أنه إذا كان ثمة مذاهب دينية أو اجتهادات فقهية تنصني كإمرأة، فلماذا لا يتم الأخذ بها، حتى لا نقفز بدورنا عن الواقع والسياق والمكون الثقافي الأساسي، الذي نحيا في ظلّه.

وأخيراً تعقب محمد، أننا وفي ظل هذه التحركات التي سنقوم بها في المستقبل القريب، فإننا لن نستغني المؤسسة الدينية، التي لا بد ستكون شريكاً أساسياً في خطواتنا القادمة، أمل للوصول إلى الغاية التي نريد، وهي إقرار قانون أسرة فلسطيني، يأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء الفلسطينيات وكل أفراد الأسرة الفلسطينية، وعليه فإننا في اللجنة الوطنية نتطلع إلى الاتجاه الذي تتبناه الأغلبية، وهو الاتجاه الممكن الذي نريد.

في حين تم اقتراح أن يكون أمر طلب الطلاق بيد القاضي وأمام القضاء يوثق بحق كلا الطرفين، وذلك من أجل إتاحة الفرص لإعادة الحياة الزوجية للأسرة. بينما المقترحات التي تتعلق بحضانة الأطفال فقد أخذت بالاعتبار المصلحة الفضلى للأطفال، وليس مصلحة الأبوين، أما الولاية فقد تم ربطها بكل القوانين السارية التي اعتمدت سن ١٨، سناً للأهلية، ولا فرق بين ذكر أو أنثى، وعليه تستطيع الفتاة كما الفتى بممارسة حق الزواج أو أن يوكلوا غيرهم لممارسة هذا الحق.

وفيما يتعلق بالأموال المشتركة، فقد أخذت هي الأخرى بالاعتبار ما تتحمله المرأة من مسؤوليات على اختلاف أشكالها، من طهي وتنظيف ورعاية الأسرة والأطفال والمسنين وحتى المرضى، كجزء من عملية إنفاقها على الأسرة، وعليه فإن الأموال التي تتحصل أثناء قيام الزوجية، تعتبر بمثابة أموال مشتركة بين الزوجين، أما ما للزوجة والزوج من أموال خاصة من إرث وما شابه، فلكل له ذمته المالية المستقلة.

وبخصوص مسألة تعدد الزوجات، فالأصل في الزواج الوحدانية، لكن محمد تقول أن ثمة احتمالية للتعدد في حال وجود عدد من الموجبات له، كان تكون الزوجة مريضة مرضاً لا شفاء منه، كما أن العقم يعتبر أحد الأسباب التي تبرر التعدد، إلا أن ذلك أيضاً له اشتراطاته، بأن يتم إعلام الزوجة الأولى، ومن حقها طلب الطلاق إذا أرادت ذلك، بالإضافة إلى ضرورة التحقق من معرفة الزوجة الثانية بأنه متزوج بأخرى ولديه ذرية.

وتعقباً على التعديلات الأساسية في مدونة الأحوال الشخصية، والتي

ستشهد الفترة المقبلة تحركات من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، للعمل على بلورة الأليات مع اللجنة الوطنية لقانون الأسرة الفلسطيني، أملاً في الإسراع لتبني هذا القانون، الذي طال انتظاره، بعد موجات المد والجزر التي شهدتها فترات العمل، على صياغة مقترحات تليق بإنجاز قانون للأسرة، يلبي احتياجات أفرادها دونما تمييز.

صوت النساء كان له هذا اللقاء مع نهاية محمد، نائبة رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والتي تحدثت بداية عن المساعي التي سيقوم بها الاتحاد، والتي ستبدأ بدعوة اللجنة الوطنية لقانون الأسرة الفلسطيني، من أجل مناقشة آليات التحرك والعمل من أجل إقرار ذات القانون، لا سيما وأن المقترحات والتعديلات التي تتعلق به باتت جاهزة.

أما عن أبرز التعديلات والمقترحات النسوية، فتتمحور حول المرجعيات التي سيستند إليها قانون الأسرة الفلسطيني، والتي أخذت بعين الاعتبار وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني ١٩٨٨، وأيضاً القانون الأساسي الفلسطيني كمرجعيات وطنية، جرى فيها الأخذ بمبدأ المساواة بين الجنسين. أما المقترحات الخاصة بتعريف الزواج، فترى محمد أنها تتضمن تعريفاً للزواج قائماً على أساس المساواة بين المرأة والرجل في إبرام عقد الزواج وتحمل مسؤولياته المشتركة في رعاية الأسرة وتربية الأبناء، على قدر واحد من المساواة، وهذا من شأنه العمل على تجسيد المساواة في الحقوق والواجبات والآثار المترتبة على عقد الزواج بين الزوج والزوجة.

أما بشأن المقترحات الأخرى، فشملت رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة شمسية،

# مطالبة بأن تكون حضانة الأطفال من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية

رام الله - امتياز المغربي

تقارير تثبت أن الطفل بحاجة إلى أمه فإنه يجب أن يعود الأمر له حسب مصلحته، وقد يتوفر كل شيء عند الأب، ولكن الاحتضان والمتابعة تقدر الأم على متابعتها، وتتمكن من إعطاء الحقوق الخاصة بطفلها، أما الأب فلا يستطيع أن يعطي الطفل جميع ما تعطيه الأم، وليس المنظور للمرأة مقارنة بالرجل من الناحية المالية. وتؤكد رانية أن هناك نساء يفقدن الحضانة لأنهن لا يملكن المال، بالرغم من وجود احتياجات مهمة للطفل، والأم هي القادرة على الاستمرار مع أطفالها أكثر من الأب. وقد يدعي بعض الرجال الكثير من الأمور على الأم كي يكسب حضانة أطفاله، وكل هذه القضايا تمثل الخطر على الأطفال، ولكن يجب أن تكون هناك جهات مهنية تتابع هذا الأمر، وأن لا نترك القرار فقط بيد الرجل، يجب أن يكونوا مختصين ومهنيين على اطلاع ومتابعة، كي يتبين حقيقة ادعاءات الزوج على زوجته، من أجل كسب حضانة الأطفال. وبناء على النظرة العامة للرجل في المجتمع الفلسطيني، فإنه يصبح من الأفضل انتزاع حق الحضانة من الأم لصالح الأب، لأن الاعتقاد السائد، هو أن الرجل هو المصلحة الفضلى لأطفاله، وتحديداً إذا كن إناثاً.

## الجانب النفسي

وتؤكد رانية أنه عندما يحدث الانفصال، لا يعرف الأهل الجانب النفسي الذي يتركه على الأطفال، وعندما يعود الأب ويأخذ البنت أو الولد، وبعد أن يتعايشوا مع واقعهم السابق في الحضانة، هذا يشكل عاملاً نفسياً سلبياً للأطفال، وأن قضايا النزاع في الحضانة وهذا ليس سهلاً، ولا يجوز أن يؤخذ من منطلق عشوائي، أو بعيد عن المؤسسات. وتطالب رانية صلاح الدين، بأن تكون قضايا حضانة الأطفال من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، وطالبت بإيجاد محاكم خاصة بالأطفال، لكي نحميهم من عملية الإرهاب النفسي التي تتبع عملية طلاق الأبوين. من الناحية القانونية قالت المحامية سناء عرنكي، التي تتابع الكثير من قضايا المرأة في المحاكم، إن مشاكل النساء في الحضانة في الطريقة العملية، إذا كانت هي من يطلب الطلاق، فإن الرجل يساوم على حضانة أطفاله، والحضانة تكون ورقة مساومة، وقد تضعف المرأة بسبب تلك المساومة، وهناك الكثير من النساء اللواتي يتراجعن عن الطلاق، بسبب المعوقات التي تظهر في قضية الحضانة، ومن المهم أن نعرف أنه حتى لو أن المرأة ساومها زوجها في لحظة ضعف كي تطلق، تستطيع إذا انتهت من الطلاق أن تطالب بحضانة أطفالها. إن القانون والمحكمة الشرعية يعطيان المرأة حق الحضانة، ولا يوجد شيء اسمه تنازل من قبل المرأة عن حضانة أطفالها، إلا إذا استخدم الزوج ادعاءات أنها مريضة، أو الجوانب المخلة بالشرف أو النشوز، وهذه الحالات يستطيع الزوج إثباتها من خلال شخصين يقسمان على القرآن أنها على علاقة غير شرعية برجل آخر، وتصبح المسألة مثل القصاص في الأفلام البوليسية، وهناك أيضاً خداع في الصور، وقد يدفع الزوج مبلغاً مالياً للدكتور النفسي كي يحصل على تقرير طبي يؤكد أن زوجته مريضة نفسياً.

وتضيف عرنكي، أن قانون الأحوال الشخصية النافذ في فلسطين، هو قانون العام ١٩٧٦ في الضفة الغربية، وفي غزة، لا يوجد قانون واحد، هناك مجموعة من القوانين التي تنظم حياة الأسرة، لأنه لا يوجد قانون أحوال شخصية فلسطيني. وفي موضوع الرؤية بعد الحضانة، أكدت عرنكي أنه بعد الطلاق وأخذ الحضانة، يحق للرجل رؤية أطفاله، وهذا يتم بعد النفقة والرؤية، إذا كان دور الأم في الحضانة، وهناك حضانة يحصل عليها الأب لعدة أسباب، وهي اجتماعية وليست قانونية، منها أن الأب يتهم الأم بأنها غير سوية وغير أمينة على أطفالها، وبالتالي من الجانب الأخلاقي لا تعتبر أمينة. ومن الممكن أن يأخذ الرجل أطفاله من خلال ضغوط يمارسها على الأم، لأن الأهل لا يستقبلونها مع أطفالها، وهذا يؤدي إلى تنازلها عن الحضانة. وتؤكد عرنكي أن الأب عندما يحصل على حضانة أطفاله، فإنه يضعهم في أي مكان يريد، ولا توجد محاسبة ولا مراقبة في ذلك، على خلاف ما يحدث للمرأة، ومن ناحية أخرى إذا لم تحصل الأم على حقها في حضانة أطفالها، فإنها ستخسر حقها في النفقة والمسكن. وعادة كل هذه الأسباب هي نكاحية وإيذاء للزوجة وأطفالها. وتحدثت سناء عرنكي عن أحكام القضاء فتقول: «إن الأحكام القضائية بشكل عام، أصبح لدى البعض منهم شيء من الضمير، والقاضي رجل أصلاً، وهو يحكم من النظرة الرجولية، وهو لا يقبل أحياناً أن تأتي المرأة وتطلب الطلاق من زوجها، ويتعاطف مع الرجل غالباً. والمبدأ هو في القانون وقوانين حق الولاية والوصاية والقوامة، ويستخدمون هذه الأمور التي تجعل القاضي ينظر إلى المرأة على أنها تابع للرجل، وبسبب هذا، فإن القاضي لا يستوعب أن تأتي زوجة وتطلب الطلاق وحضانة أطفالها. وهناك الكثير من القضاة يتعاطفون مع الرجل أكثر، وينظرون إلى أن المرأة عندما تشتكي أو تطلب الطلاق، أنها سررت أسرار زوجها، ولا يعرف القاضي غالباً، أن المرأة بطبيعتها وتربيتها لا تتحدث عما يدور في بيتها، وأنها عندما تصل إلى القاضي، يكون الكيل قد فاض بها. وبشكل عام فإن نظرة القضاة للنساء نظرة مظلمة، فقد يظلمونها عندما ترفع قضية وتراجع عنها».

## الحضانة الفضلى للطفل

وعن ضرورة الحضانة الفضلى للطفل، أشارت عرنكي إلى أن المصلحة الفضلى للطفل مع أمه، لكن المشكلة في رؤية القاضي، الذي يرى أن الأب هو الذي يمتلك المصلحة الفضلى للطفل، لأنه يملك المكان الأفضل للعيش، وطالبت عرنكي بضرورة وجود الطفل مع أمه، وذلك حسب الدور الذي تقوم به الأم، وحسب ثقافتنا المجتمعية، وهي بابا يعمل واماما تطبخ، وهذه هي الثقافة السائدة. وتؤكد سناء عرنكي، أن هناك مراقبة ومتابعة، لكن من الأب والأم في موضوع حضانة أطفالهما، فإن الأم تستطيع أن تقدم شكوى على الزوج، في حالة أنه لم يوفر الحضانة اللازمة لأطفاله، وبالمقابل الرجل يفعل ذلك في حالة وجود أخطاء، مثل ضرب الطفل أو وقوعه على الأرض أو تسميمه وغيره، وقد يقدم بعض الأزواج على خطف أبنائهم من حضانة زوجاتهم، كي يثبتوا أمام القاضي، أن الزوجة غير آمنة على أطفالها.



تقول رانية صلاح الدين اختصاصية اجتماعية تعمل بشكل مباشر مع ضحايا العنف: «في البداية فكرة الحضانة الأحق فيها الأم، لأنها تؤمن احتياجات الطفل بسبب صغر عمره، ولأن احتياجات الطفل المختلفة هي قضايا مربوطة بالأم أكثر من الأب، وحتى على مستوى أن يكون عمره عامين، لأن هنا فترة الرضاعة، التي تؤمنها الأم لطفلها، وهنا يجب أن تكون الحضانة للأم، لأن الرجل لا يستطيع توفيرها، وبشكل عام من المفروض أن تكون الأم هي الحاضنة، وأيضا في حالة الانفصال، يجب أن تكون الأم هي الحاضنة».

وتوضح صلاح الدين، «إذا كانت الأم ستتزوج بعد طلاقها، ويتوفر عند الزوج بعد الطلاق بيئة آمنة، فتكون الحضانة من حق الأب، ولكن هذا الأمر يجب أن يخضع إلى مؤسسة مهنية فيها مختصون وإجراءات عديدة، لكي يقرروا مصلحة الطفل، وأن لا يعود الأمر للقضاء فقط. تؤكد رانية أنه إذا كان القاضي ذكر في قضية حضانة الطفل، فإنه سيدافع عن أبويته، وكل ما كان في إطراره ومهنيته، وقد يحكم لصالح الرجل وليس المرأة في هذه القضايا.

وتشير رانية صلاح الدين، إلى أن الطفل في حالة احتياج كامل للأم، وإذا توفرت

«أمسك الجد بيد أحفاده الصغار، لكي يذهبوا برفقته إلى مقر المحكمة الشرعية، حيث تم تحديد لقاء بين الأم وأطفالها، وذلك بعد طلاقها من زوجها، وتعثر وجود مكان آخر كي تتمكن الأم من رؤية أبنائها». كانت هذه مجرد صورة من الصور التي يتعرض لها الأطفال بعد طلاق الأب والأم، وأول خلاف يحدث بين الأب والأم بعد الانفصال، هو من سيأخذ حضانة الأطفال أم أم الأب، وقد يقوم الزوج بعد الطلاق باختلاق الكثير من الأمور، منها محاولة اتهام زوجته في سلوكها، أو أن يأتي بتقرير طبي يقول إنها مريضة نفسية، وغير آمنة على أطفالها، ولا يعامل القانون الرجل مثل المرأة في موضوع الحضانة في جوانب عدة، منها أن الرجل يستطيع أن يضع أطفاله في أي بيت من بيوت العائلة إذا حصل على الحضانة، أما المرأة فلا تستطيع، لأنها يجب أن تحدد مكاناً معيناً. ولأن هذا الأمر مهم جداً لمستقبل الأطفال، وانعكاسه على حياتهم النفسية والصحية والفكرية، قمنا في صوت النساء بالحديث عن هذا الأمر بشكل أوسع، وذلك من أجل الاطلاع على الجوانب القانونية والاجتماعية في حياة الأطفال، وحققهم في الحضانة الفضلى لهم، لذلك أجرينا لقاءات مع مختصين في هذا المجال.

# د. ليلى غنام أول امرأة تعين في منصب محافظ في فلسطين

رام الله - عزيزة نوفل



لم تخطط للوصول إلى منصب، كان مهما منذ وعيها العمل لبناء شخصيتها، في ظل الأسرة التي منحها الكثير من الاهتمام والثقة، رغم وجود العراقيل الكبيرة. فمن قريتها «دير ديوان» القريبة من رام الله، بدأت في صقل شخصيتها القيادية والتنظيمية، وانطلقت حين سنحت لها الفرصة لفضائها الخارجي على مستوى الوطن. قالت: «كما كل النساء الفلسطينيات، واجهت ظروف الاحتلال وتعقيدات الحياة في ظل بطشه وظلمه، لكنني تابعت طريقي في سباق مع الزمن ونجحت، وبفضل كفاءتي جلست على هذا الكرسي».

إنها الدكتورة ليلى غنام، محافظ محافظة رام الله والبيرة في حديثها المطول مع صحيفة صوت النساء.

**\* ما هي سيرة ليلى غنام الشخصية والأكاديمية والتي أهلتها للوصول إلى هذا المنصب؟**

- أنا من قرية دير ديوان القريبة من رام الله، ولدت في ٢٩ - ١٩٧٥، عشت في كنف أسرة صغيرة نسبياً، ثلاث فتيات وشابين، وهي أسرة مناضلة، أشقائي كانوا معتقلين في سجون الاحتلال من قبل الانتفاضة، وبعد الانتفاضة اعتقلوا مرة أخرى، ولي خبرة طويلة في زيارة السجون والمحاكم، كان عمري ١٢ عاماً عندما كنت والدي تنتقل بين سجون الاحتلال لزيارتهم. أما فيما يتعلق بالسيرة الأكاديمية، حصلت على شهادة التوجيهي الأديبي والتحقت بجامعة القدس المفتوحة، وحصلت على درجة البكالوريوس خدمة اجتماعية، ثم التحقت بجامعة القدس أبو ديس، وحصلت على شهادة الماجستير إرشاد نفسي تربوي، وأكملت دراسة الدكتوراه صحة وفلسفة من جامعة المنيا في القاهرة.

بالنسبة للسيرة التنظيمية، شغلت مناصب مسؤولة الشبيبة الفتاوية في المدارس، وبعدها في مجالس الطلبة في الجامعة، وحالياً عضو إقليم منتخب لمحافظة رام الله والبيرة. أما سيرتي المهنية، شغلت العديد من المناصب في المؤسسات، مثل الجمعيات والمراكز، وعملت منسقة في برنامج تأهيل المعاقين، التابع لجمعية أصدقاء المريض، وشغلت منصب مدير عام ديوان وزير الشؤون الاجتماعية لمدة عام ونصف خلال الحكومة السابقة، كما عملت ضابطاً في المخابرات العامة مدة ثماني سنوات، في دائرة العلاقات الدولية والأمن الخارجي.

**\* من أين بدأ مشاركتك في منصب محافظ رام الله والبيرة؟**

- عندما اختير محافظ رام الله السابق وزير الداخلية خلال تشكيل الحكومة الجديدة، فرغ منصب المحافظ أسبوعين، عينت لجنة لتسيير أمور المحافظة، وفي السادس من حزيران (٢٠٠٩)، صدر مرسوم رئاسي بتعييني نائب محافظ، وتلقائياً القائم بأعمال المحافظ، ومن هنا كانت بداية الخبرة والتجربة والاختبار.

**\* ما هي مميزات ليلى غنام التي استطاعت من خلالها إقناع المستوى السياسي بجدارتها بالمنصب؟**

- من المهم أن تكون المرأة على قدر المسؤولية، وأنا افتخر أنني أول امرأة فلسطينية تعين في هذا المنصب، لكنني اعتز أكثر بأنني حصلت على المنصب، كوني كادراً فلسطينياً كفواً، فمن المهم أن تكون المرأة الفلسطينية على قدر من الثقة لتمثيل النساء، وألا تكون صورة سيئة للمرأة الفلسطينية. فقد شغلت العديد من المناصب بالإضافة إلى عملي نائباً للمحافظ، والدور التنظيمي الذي لعبته، جعل المستوى السياسي لديه ثقة بكوني قادرة على هذا المنصب، فأية امرأة فلسطينية قادرة على الوصول إلى أي منصب. وأنا أدرك أن المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري، ولكن

## تتمة الصفحة الأولى

## مجلس الوزراء ينسب إلى الرئيس «بتعليق العمل بالمواد المتعلقة بالعدو المحل والمخفف»

الشرف هن ضحايا سفاح القربى والإغتصاب.

وتشير عرنكي، إلى أن جريمة قتل النساء تتم خارج نطاق القانون، وتقتل المرأة دون محاكمة أو مساءلة من أي جهة رسمية، لو تمت مساءلتها لتم الاكتشاف أنها الضحية وليست المذنبة، يصدر القرار أحد أفراد أسرتها بإعدامها، القانون يعاقب على جريمة القتل ويعتبرها من الجرائم الكبيرة، والعقوبة تصل للإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (للدول التي لا تطبق عقوبة الإعدام)، إلا هذه الجريمة النص صريح وواضح في تربة القاتل، أو عقوبة مخففة لا تصل بكل الأحوال لثلاث سنوات من السجن.

ريحة ذياب وزيرة شؤون المرأة، في حديث لها للإعلام قالت: «إذا أصدر الرئيس قراراً بقانون يقضي بتعليق هذه المواد، فإن هذا معناه أن الزمن الذي كان الجاني يمضي فيه أشهر في السجن، بعد ارتكابه جريمة على خلفية ما يسمى «شرف العائلة» قد انتهى، حيث سيتم النظر والحكم في هذه الجرائم على أنها جرائم قتل عادية».

وأضافت: «هذه خطوة أولى لحين يتم الانتهاء من وضع قانون عقوبات فلسطيني».

نهلة قورة رئيسة طاقم شؤون المرأة، ترى في قرار التنسب إنجازاً كبيراً للنضال النسوية في فلسطين، لأن قضايا الشرف عديدة، والخلفية التي تقتل عليها الفتاة ليس لها علاقة في أغلبها بالشرف، فالقتل أصبح سهلاً، لأن العقوبة التي تتخذ بحق مرتكب الجريمة، هي عقوبة شكلية، ولا تشكل رادعاً له وللمجتمع حول هكذا قضايا.

ووصفت قورة هذا القرار من قبل مجلس الوزراء والمسؤولين الفلسطينيين بالحكيم، ويصّب في الطريق الصحيح نحو نضال المرأة الفلسطينية على كافة الأصعدة. وأضافت: «يبقى تصديق الرئيس عليه أو إخراجه بمرسوم رئاسي، ليصبح قانوناً ملزماً».

البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في فترة ثمانية أعوام.

**\* في هذه الظروف هل إصرار المرأة وشخصيتها تكفي للنجاح؟**

- في هذا الإطار هناك أمور مهمة أخرى، فالأسرة لها دور كبير في دعم المرأة للوصول إلى أي منصب، فأنا وجدت الوالد والأشقاء المنفهمين الداعمين لي ويفتحون بانجازاتي، إلى جانب التربية والتنشئة التي تعزز قوة المرأة وصلابتها وقدرتها على التحدي من الصغر. اعتقد أن هناك نساء لا يستطعن تخطي الظروف الصعبة، ولكن على الجميع المحاولة، عوضاً عن الشكوى والافتقار بالأدوار التي يفرضها علينا المجتمع. ومن هنا نقول إن هناك خامات نسائية يمكن أن تنجز الكثير في هذا المضمار، وعلى المؤسسات النسوية الاهتمام بها وتمكينها ودعمها للوصول إلى ما تصبو إليه.

**\* ما هي مهام عملك الحالي؟**

- أنشئت المحافظات بموجب مرسوم رئاسي، والمحافظ يمثل الرئيس في المحافظة ويرأس كل المؤسسات المهمة فيها، فأنا أترأس الهيئة الأمنية، تعقد اجتماعاً أمنياً أسبوعياً لمناقشة قضايا المحافظة ومتابعتها، كما أنني رئيسة المجلس التنفيذي للمحافظة، الذي يضم جميع دوائر المديرية ولجنة السلامة العامة، إلى جانب مجلس الطوارئ في المحافظة.

**\* نعلم أن من مهام المحافظ ترؤس جلسات «الصلح العشائرية»، كيف تتعاملين مع ذلك وما مدى تقبل المجتمع لكونك امرأة؟**

- صحيح، فنحن دولة قيد الإنشاء، ولا يوجد إلى الآن فصل في دور القانون والعشائري، لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع قبلي عشائري، لا نستطيع أن نفصل، وهذه المهام تكون فيها صعوبه كبيرة، ولكن أنا لم أجد أية صعوبة بالموضوع، لأنني معروفة جداً من خلال شخصي وعائليتي.

فمن لا يعرفني يعرف والدي وعائليتي، وخاصة من خلال عملي التنظيمي، ومنذ بداية عملي كقائم بأعمال المحافظ، للأسف، وقع العديد من الجرائم، التي اضطرتنا لمتابعتها لأخذ العطاوات والصلحات والجاهات، وشاركت في العديد منها، آخرها كانت «صلحة» في قرية طمون، وكانت قضية دم لأكثر من عشر سنوات، وكنا في مدرسة القرية وكنت المرأة الوحيدة بين ٧٠٠ رجل.

**\* كم ساعة تعملين في اليوم؟**

- كثير، لا يوجد شيء اسمه وقت عمل للمحافظ، وهذا هو الفرق بين منصب المحافظ والوزير، الذي تحدد مهام عمله ووقت العمل، في حين أن المحافظ عليه مسؤوليات أوسع وأشمل، إلى جانب أن هناك خصوصية لمدينة رام الله، حيث إن المحافظة تحتاج إلى عمل مضاعف، وخاصة أن جميع المؤسسات الرسمية مقرها الرئيس في محافظة رام الله والبيرة.

# عين على مقاعد أكثر وأصو



التي حدثت من مشاركة المرأة في العملية السياسية، حيث كان الاستقطاب السياسي بين الحزبين الكبيرين فتح وحمامس، حاداً جداً، وأثر سلباً على المشاركة النسوية، الأمر الذي تمثل لاحقاً بالاستقلالات والاستنكاف عن العمل لدى العديد من المرشحين».

واستعرضت الباحثة كتانة المعينات الذكورية التي واجهتها النساء أثناء عملهن في المجالس المحلية، ومنها كما قالت: «إصرار بعض رؤساء المجالس على الاجتماع ليلاً، أو في بيوتهم، وبعضهم كان يكثف الاجتماعات قبل أذان المغرب في شهر رمضان، إضافة لوجود بعض الأمثلة الصعبة على تعامل الرجال مع النساء، حيث طلب أعضاء بعض المجالس البلدية، أن يتم الاجتماع بالعضوات من وراء ستار، بناء على قناعاتهم الدينية».

## مؤشرات وأبوية

وفي مداخلته استعرض الباحث والمدرّب في مجالات التنمية والشباب والنوع الاجتماعي، أيمن عبد المجيد، مؤشرات نتائج الانتخابات السابقة والنساء موضعاً: «الانتخابات المحلية أفرزت تمثيلاً قوياً للطيفين السياسي والعشائري، وأن وصول النساء للانتخابات المحلية، ارتبط بالطيفين السياسي والعشائري، أو بالحصة النسائية المرتبطة بالنظام الانتخابي».

وذكر عبد المجيد: «أن المرحلة الأولى للانتخابات المحلية، فاز فيها ٣٠٦ مرشحين، بينهم ٥٢ امرأة، مع العلم أن باب الترشيح فتح استثنائياً للنساء قبل بدء الانتخابات بأسبوعين، وأنه ترشحت ١٣٩ امرأة، حيث ترشحت أغليبتهم بشكل استثنائي بعد إعادة فتح باب الترشيح لهن ليوم واحد. إلى أن نجاح النساء نسبياً في الانتخابات، لا يعني بأي حال من الأحوال، أن هناك مشاركة سياسية ومجتمعية لهن في الهيئات المحلية». وأضاف: «إن المجالس المحلية مبنية على نظام الأبوية بإطار اقتصادي وسياسي واجتماعي، وتمركزت في سياقه السلطة لتكون بيد الرجل، وعليه تم توزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الهيئات المحلية على أساس النوع الاجتماعي».

إلى ذلك، أكد عضو اللجنة المركزية ومفوض الانتخابات في حركة فتح محمد المدني، وجود فرص أكبر للنساء، وتغليب المهني على الحسابات السياسية في الانتخابات المحلية المنوي عقدها في السابع عشر من تموز المقبل. وانتقد المدني المرأة عندما قال: «للأسف واقع المرأة لا يتناسب مع حجم التطلعات المنشودة، والمرأة ساعدت في ذلك عبر إقصائها من أكثر من موقع وأكثر من مكان».

وتمتد كافة مكونات ومقومات المجتمع ورفده بالقوة والمنعة. وأكدت سلامة أن الانتخابات المحلية في السابع عشر من تموز المقبل، هي استحقاق دستوري، وهذا الموعد يجب أن يشكل فرصة للحركة النسائية، للبناء على تجربتها السابقة، والاستفادة من نقاط القوة وتلافي الأخطاء التي حدثت. وأوضحت «أن مشاركة حوالي ٥١٢ امرأة في انتخابات البلديات والمجالس ولجان المشاريع، كانت تجربة ناجحة، إلا أنها للأسف كانت من منطلقات حزبية، وليس من باب إنصاف المرأة، لكن يجب العمل بجديّة على تغيير هذه المعادلة في الانتخابات القادمة، لصالح المهنية والكفاءة».

## كوتا وغياب

بعد ذلك، قدمت النائبة خالدة جرار، ورقة عمل حول دور الأحزاب السياسية في تفعيل دور المرأة في المجالس المحلية، حيث أشارت إلى «أنه لو لم يضمن قانون الانتخابات «الكوتا» لصالح المرأة، لما قامت الأحزاب بدعم ترشيح نساء بهذا العدد والنوعية، مثلما هو حاصل». وذكرت: «لكن للأسف فإن الأحزاب لم تواصل عملها في تعزيز دور النساء أكثر، مكتفية بالكوتا المفروضة عليها قانونياً»، منوهة في الصدد ذاته، «إلى أن التجربة العملية أثبتت، أن المرأة في المجالس المحلية، استطاعت أن تدير الشأن العام، وكان لها دور فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

وبيّنت جرار، أن تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية، ما زال غير كاف في المستويات القيادية للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية المتعددة، مع اختلافها بين حزب وآخر، حيث يلاحظ غياب النساء من اللجان المركزية والمكاتب السياسية لهذه الأحزاب، مشيرة إلى أن غياب المرأة عن صنع القرار في تلك الأحزاب، سيقلل من مشاركتها في التأثيرات، سواء التأثيرات التنظيمية أو تلك المتعلقة بالمستوى الوطني.

## عوامل ومعينات

وفي مداخلتها تطرقت الباحثة في الشؤون النسوية ربما كتانة نزال، إلى أبرز العوامل المؤثرة في تجربة المرشحات في الانتخابات البلدية السابقة، موضحة أنه رغم أن التجربة السابقة تراوحت بين النجاح والفشل أحياناً، إلا أنه يجب البناء عليها والاستفادة من نقاط القوة فيها.

وكما ترى الباحثة ربما كتانه «فإن الانقسام السياسي كان من أبرز العوامل

اتسم اللقاء الذي أقامه طاقم شؤون المرأة في رام الله مؤخراً، حول «المرأة في المجالس المحلية... تقييم للتجربة واستشراف للمستقبل»، بالكثير من الأفكار والنقاشات التي تعالج وتحلل مسألة الانتخابات المحلية، ومدى واقع المرأة فيها. هذا الواقع من حيث الطبيعة والحجم والتأثير، هو الذي يحدد ويدل على مدى دور وحضور المرأة الفلسطينية في مواقع الفعل والقرار، وصولاً إلى تأثيرها في الخريطة المجتمعية والاقتصادية والسياسية والتنموية على وجه العموم.

## نظرة وتغيير

وفي الوقت الذي رأى فيه معظم المحاضرين والمشاركين في اللقاء، أن واقع «المرأة الانتخابي» يتصاعد من حيث الكم والنوعية، إلا أنهم شددوا على ضرورة تغيير النظرة المجتمعية للمرأة المرشحة، مؤكداً على أن النساء اللواتي فزن، سواء على صعيد المجالس المحلية أو التشريعي أو في النقابات المختلفة، نجحن، بل وتميزن في وظائفهن، وساهمن كثيراً في خدمة المجتمع والتنمية.

وأكد المشاركون في اللقاء، على ضرورة أن تكون المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية أكثر فاعلية ومحمية بالقانون، حتى لا تترك المرأة ضحية التنافس السياسي بين الأحزاب، أو لقمة سائغة في حسابات القبائل، التي لا زالت تهيمن على الوعي والمجتمع الفلسطيني. وقبل التطرق إلى مداخلات المتحدثين، ألقى رئيسة الطاقم نهله قورة، كلمة سردت فيها تاريخ وواقع وانجازات الطاقم، الذي يركز على الاهتمام بقضايا المرأة والمحافظة على قضاياها وحقوقها، منوهة في الوقت ذاته، إلى أن طاقم شؤون المرأة قد حقق الكثير من النجاحات للمرأة، وساهم بشكل كبير وتميز في رفع مكانة المرأة الفلسطينية، حتى تأخذ دورها الحقيقي، ونساهم في تنمية المجتمع وتطوره.

## تضحيات ولكن!!

بدورها قالت النائبة السابقة والناشطة النسوية دلالة سلامة، والتي أدارت اللقاء، أن المرأة الفلسطينية قدمت، ولا تزال الكثير من التضحيات والخدمات في مسيرة نضال شعبها وتنمية المجتمع، إلا أنها في الوقت ذاته، لم تحصل بعد، على الحقوق المناسبة والأصيلة لها، مشددة في الوقت ذاته، على ضرورة تغيير العقلية الذكورية والتقاليد المجتمعية تجاه المرأة. فالمرأة (كما تقول) عنصر هام وفعال في قيادة المجتمع نحو التنمية المستدامة، وتخليق بيئة مناسبة لتعزيز



# نات تطالب بتغيير القانون



## لبنى الأشقر ومحمود الفطافطة

مشاركة محدودة، أي ٢٠٪ من القائمة، وإن كانت بذات الوقت تضمن وتحمي حقها في المشاركة، إلا أنها تحد من وصول عدد أكبر من النساء إلى المراكز القيادية في المجالس المحلية المنتخبة».

وأشار إلى أن أكثر من ٧٠ ألف شاب وشابة، قد دخلوا السجل الانتخابي منذ آخر انتخابات محلية، والعمل جار حاليًا على التنسيق بين الأقاليم، للتشاور واختيار الكفاءات، ووفقًا للمعايير الوطنية والمهنية، والاستعداد للقطاع، حيث سيتم تغليب العوامل المهنية على السياسية، بناءً على توجيهات مباشرة من الرئيس «أبو مازن».

## تفاهم وتحديث

وقال: «إن اعتمادنا على الحالة السياسية الراهنة، هذا سيؤدي إلى حالة من الفرز السياسي والعشائري، وبذلك لن نفرز الأنسب والأفضل في الانتخابات، وحتى نتفادى ذلك ونغير الواقع للأفضل، نقوم حاليًا بالعمل على التنسيق مع فصائل منظمة التحرير والمستقلين، للوصول إلى صيغ تفاهم تضمن وصول الأفضل، وعبر هذه المعادلة نستطيع إحصاف المرأة في الانتخابات المحلية القادمة».

وبخصوص «الكوتا»، رأى المدني: «أنها تحد من دور المرأة وتعطيها فرص

## النساء ونتائج الانتخابات: مؤشرات

- أفرزت الانتخابات المحلية تمثيلًا فويًا للتطمين السياسي والعشائري.
- إن وصول النساء للانتخابات المحلية يرتبط بالتطمين السياسي والعشائري، أو بالحصة النسائية المرتبطة بالنظام الانتخابي (سواء نظام الدوائر المطلق بالمرشحين الأولي والثانية، أو بالكتل الانتخابية في المرحلتين الثالثة والرابعة).
- مثال: في المرحلة الأولى فاز 306 مرشح/ة منهم 52 امرأة، مع العلم أن باب الترشيح فتح استثنائيًا للنساء قبل بدء الانتخابات بأسبوعين. مع العلم أنه ترشح 139 امرأة، حيث ترشح أغلبيتهم يوم فتح باب الترشيح استثنائيًا للنساء (101 مرشحة).
- لا يعني وصول النساء - نسبيًا - أن هناك مشاركة سياسية ومجتمعية للنساء في الهيئات المحلية.
- ضمن القانون فوز النساء (مع العلم أن بعض النساء في المرحلتين الأولى والثانية فزن خارج إطار الحصة النسائية إلا أن نجاح جزء منهن يرتبط بالعشيرة أو بالحزب -العشائري-، كنوع من البرسيج المجتمعي.
- إن العلاقات السلطوية (البيروقراطية (الأبوية))، وضعت الكثير من العقبات تحول دون أحداث تغيرات اجتماعية وثقافية تضمن اندماج النساء في عمل الهيئات المحلية.
- حيث بنى هذا النظام (الأبوية) بإطار اقتصادي اجتماعي سياسي تركزت في سيقاه السلطة بيد الرجل، وعليه تم توزيع الأورار والمسؤوليات داخل الهيئات المحلية على أساس النوع الاجتماعي.

## نظرة عامة حول الحكم المحلي ما قبل الانتخابات العام 2005

- تنامي في عدد الهيئات المحلية
- هيئات محلية تم تعيينها: الثمن تم على أساس عشائري وعائلي وحزبي.
- تلفة محدودة في الهيئات المحلية من قبل الجمهور
- وصمت الهيئات المحلية بارتباطها بالسلطة، وبعدها عن هموم الجمهور.
- مشاركة تكاد تكون معدومة للنساء في الهيئات المحلية ( بلغ عدد النساء في الهيئات المحلية: 52 مقابل 3535، أي ما نسبته 1.4% من المجموع العام) في العام 2000.
- قوبلت مشاركة النساء في الهيئات المحلية (أثناء عملية التعيين) معارضة عائلية ودينية وحزبية (حيث توافق الحكم المحلي ويمتني العائلات والأحزاب على إقصاء النساء).
- وقد كان هناك اتفاق صريح بتعيين فرد من عائلة لا يتجاوز عدد أفرادها عن 65% من سكان القرى والمدن، مقابل حدوث جدل وصراع لتعيين النساء لأسباب اجتماعية وسياسية.
- استند الحزب السياسي بتبنيته داخل الهيئات المحلية على العائلة.
- الأفضلية داخل العائلة والحزب السياسي للرجال.

## النساء وانتخابات الهيئات المحلية

أيمن عبد المجيد  
مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت

## الانتخابات المحلية... القانون... والنساء

- تم اجتزاء الانتخابات المحلية على أربع مراحل:
- المرحلة الأولى والثالثة (دوائر) - حصة نسائية في بعض الدوائر (المرشحة) قانون تشكيل الهيئات المحلية رقم (6)، المعدل المرأة حصة 20% من إجمالي عدد أعضاء الهيئة المحلية (أي ما يعادل عضوين من مجموع أعضاء الهيئة المحلية (المادة 44): أنه جيشًا رشحت امرأة يجب أن لا يقل تمثيل المرأة في أي مجالس الهيئات المحلية على مئتين، لمن يحصل على أعلى الأصوات من بين المرشحات)
- والمرحلة الثالثة والرابعة - نسبيًا - حصة داخل كل كتلة حسب عدد أعضاء (المرشحة) قانون رقم 12(2005): المادة (17)، تم تعديلها لتصبح (في الهيئة الإدارية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعدًا يجب أن لا يقل تمثيل المرأة عن مئتين: 1) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى. 2) امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك، في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها عن ثلاثة عشر مقعدًا يخصص مقعد للمرأة من بين الأسماء التي تلي المرأة في البند الثاني. ويستثنى من أحكام هذا الهيئة المحلية التي يقل عدد الناخبين بها عن 1000 ويترك للقوائم حزبية الاختيار).
- المرحلة الخامسة من الانتخابات المحلية (لم تعد).

## التحديات الاجتماعية والثقافية

- تؤكد الكثير من الشواهد أن مشاركة النساء السياسية في الهيئات المحلية، لم تحدث أي نوع من التغيرات في أدوار النوع الاجتماعي ولم تؤدي لخلخلة العلاقات البيروقراطية في المجتمع، بل أصبح المجتمع المحيط يضع قيودًا على حرية وحركة النساء وعلى تعزيز الأدوار التقليدية للنساء وعلى مستويات مختلفة:
- تحديات في العلاقات داخل الأسرة.
- تحديات في المسؤوليات الأسرية.
- أولويات تضعها الأسرة نحو تحويل اهتمام النساء إلى العمل المنزلي وليس نحو العمل الجماهيري والسياسي.
- ضغوط من المحيط (الهيئات المحلية) شكلت عبء إضافي على حياة النساء.

## ما قبل انتخابات العام 2005-نظرة الجمهور للانتخابات المحلية



## التحديات المؤسساتية - بنية الهيئات المحلية

- موقع المجلس المحلي (سهولة وإمكانية الوصول).
- مواعيد اجتماعات المجلس المحلي.
- أجواء الاجتماعات غير مريحة.
- توزيع المناصب نمطي.
- في القضايا الملحة داخل الهيئة المحلية يكون التشاور بمعزل عن النساء (داخل الهيئة المحلية).
- وجود النساء على سبيل المثال على رأس الهيئة المحلية: كان بمثابة امتحان (تشكيك بإمكانيات النجاح).
- إلقاء الأعباء كاملة على النساء في الهيئات المحلية (التي تكون النساء فيها على رأس الهيئة).

## وأخيراً وليس آخراً

- مشاركة النساء في الهيئات المحلية تقابلها قيود أو اشتراطات اجتماعية وثقافية عديدة، وضمن هذا الواقع فازت أغلبية النساء.
- المنظومة المؤسساتية للحكم المحلي والهيئات المحلية - وبالرغم من التسهيلات المفترضة التي أضفها القانون - أعاققت الوصول أو توفير أجواء مريحة وأمنة للنساء الفاعلات.
- الحركة النسوية - كحركة اجتماعية سياسية، هي الرافعة والحاملة للتغيير داخل الهيئات المحلية..... وهذه الخلاصة تؤكد نقدي وتحفظي على الدور (المحدود) الذي قامت به في الانتخابات المحلية.
- الاستراتيجي والعملية..... التكامل في العمل على هذين المحورين من قبل الحركة النسوية.
- ضرورة وجود دور فاعل وقناعة على المستوى السياسي لأهمية اندماج النساء في الحكم المحلي وعمل الهيئات المحلية.

## النساء ونتائج الانتخابات: مؤشرات

- أفرزت الانتخابات المحلية تمثيلًا فويًا للتطمين السياسي والعشائري.
- إن وصول النساء للانتخابات المحلية يرتبط بالتطمين السياسي والعشائري، أو بالحصة النسائية المرتبطة بالنظام الانتخابي (سواء نظام الدوائر المطلق بالمرشحين الأولي والثانية، أو بالكتل الانتخابية في المرحلتين الثالثة والرابعة).
- مثال: في المرحلة الأولى فاز 306 مرشح/ة منهم 52 امرأة، مع العلم أن باب الترشيح فتح استثنائيًا للنساء قبل بدء الانتخابات بأسبوعين. مع العلم أنه ترشح 139 امرأة، حيث ترشح أغلبيتهم يوم فتح باب الترشيح استثنائيًا للنساء (101 مرشحة).
- لا يعني وصول النساء - نسبيًا - أن هناك مشاركة سياسية ومجتمعية للنساء في الهيئات المحلية.
- ضمن القانون فوز النساء (مع العلم أن بعض النساء في المرحلتين الأولى والثانية فزن خارج إطار الحصة النسائية إلا أن نجاح جزء منهن يرتبط بالعشيرة أو بالحزب -العشائري-، كنوع من البرسيج المجتمعي.
- إن العلاقات السلطوية (البيروقراطية (الأبوية))، وضعت الكثير من العقبات تحول دون أحداث تغيرات اجتماعية وثقافية تضمن اندماج النساء في عمل الهيئات المحلية.
- حيث بنى هذا النظام (الأبوية) بإطار اقتصادي اجتماعي سياسي تركزت في سيقاه السلطة بيد الرجل، وعليه تم توزيع الأورار والمسؤوليات داخل الهيئات المحلية على أساس النوع الاجتماعي.

## البنية السياسية... هل هي بنية تغيير أو تكريس للواقع؟

- ما قبل الانتخابات
- اعتمد الحزب السياسي على العشيرة في المرحلتين الثالثة والرابعة أثناء تشكيل الكتل الانتخابية.
- لبست الأحزاب السياسية عباءة العشيرة والعائلة على أمل أن تكون سندًا قويًا لها في الانتخابات التشريعية (هذه العبادة كانت كنوع من المساومة على فضايها الاجتماعية أول ضحاياها النساء).
- لم تصنع الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية ضمن أولوياتها أي رؤية اتجاه دمج النساء في عمل الهيئات المحلية.
- كما نتحت الأحزاب السياسية "ربما عن قصد أو عن غير قصد" عن تبني فضايها النساء باتجاه التغيير بل أخذت أحيانًا بعضًا من هذه الأحزاب دور المزايد فيما بينها نحو فضايها العادات والتقاليد والثقافة والدين..... كخطوة نحو الانتخابات التشريعية
- ما بعد الانتخابات (الانقسام السياسي):
- البنية السياسية التي سادت الأراضي الفلسطينية من انقسام عمل على تأسيس عمل الهيئات المحلية.
- هذه البنية أضغمت من النساء وصلهن (قيود، إمكانية للعمل).
- حلت بعض الهيئات المحلية (فصاء بعض الأعضاء).
- عزز الانقسام تبعية الهيئات المحلية (للسلطة).
- العودة إلى سياسة التعيين (الضحية للنساء).

## باختصار المساومة دالما لعبة سياسية ضحاياها النساء لصالح الثقافة والتقاليد والدين



## المرأة بعد الخمسين

جليله الجشي

«عش ما تبقى من حياتك للحياة»

الشاعر: أحمد مطر

نكون سعداء ونحن نطفئ شمعة من شمعات عمرنا، لنستقبل عاماً جديداً، ونعجب على أحدهم إذا نسي أن يقول لنا «عقبال الـ ١٠ سنة». فليس منا من يتمنى الموت ميكراً، حتى لا يترك الزمن تضاريسه فوق ملامحنا، وكذلك ليس منا من يرغب في أن يشيخ ويرى ما اقترفه الزمن بحق جمال شبابنا، فألقى علينا بترهلاته فوق ملامحنا وأجسادنا. إنها سفينة الحياة، تمضي بنا إلى حيث نشتهي أحياناً، وإلى حيث لا نشتهي في كثير من الأحيان، يربينا خريف العمر، الذي تبدأ معه الشكوى من جسد أنهكته ضغوط الحياة وتراكمات المسؤوليات، التزام المرأة تجاه بيتها، أطفالها، زوجها، وظيفتها، وما يحيط بها من هموم خارجية وداخلية، مشاكل الحياة الاجتماعية، الصحية، المادية والعاطفية، وما تؤوله علينا عوامل غدر الزمان. فنتربص لك تلك الخطوط، لتظهر واضحة جلية فوق ملامح وجهك، الذي كان مفعماً بالحياة والنضارة والشباب، إنه الزمن الذي يترك بصماته على خصلات شعرك التي ابيضت، وشفتاك التي اضمحلت، فتقف أمام المرأة طويلاً تتفقد تلك الخطوط، التي زحفت فوق تلك الملامح، بعد أن نسيت النظر إليها يوم تركت هموم الحياة تغمرك، دون الالتفات إلى بعض من حق نفسك عليك، لا تتألمينها ولا تعذبينها حتى لا يُخيفك الزمن القادم، وما سيحمله لاملحك بالمزيد من التغيرات، لا تتسمرين وأنت تنظرين للحلف، تتفحصين السنوات الماضية، كيف مضت، وكيف ولت أيام الصبا، التي أهملتها وأنت في غمرة انشغالك، لا تتساءلين كم تبقى من العمر الذي بدأ بالعد التنازلي، ونسيت كيف تخططين لاستقبال خريف العمر وما يليه.

كم من الأحلام كانت لدينا وصعب، بل استحالة علينا تحقيقها، لأننا قضينا العمر بتحقيق رغباتنا وأمنياتهم، وفي نهاية المطاف يتزوج الأبناء وينفضون من حولنا، كل منغمس في شجونته وشؤونه، وتلك هي ستة الحياة، والكثير أيضاً من الأصحاب والأحباب ممن كانوا حولنا، مضى كل في طريقه، بعد انقطاع جسر التواصل وانطفاء مصباح الصداقات الحقيقية في هذا الزمن، نلتفت حولنا فنرى كل شيء أصبح باهتاً، بعد أن كانت حياتنا مفعمة بالتوجه. وتتساءل ماذا تبقى لنا من العمر لنحقق أحلامنا سكنت ماضيها؟

سيدتي، التقدم في العمر لا يعني أن تتراجع قدراتنا، بل أن تتغير، وما زال أمامك متسع من الزمن لجني ثمار جهدك وصبرك، عليك المتابعة في السعي وبلا كلل وراء هدف، لأن الهدف يبدأ بحلم، وعلينا العمل للوصول إلى ذاك الهدف، يجب أن نطوع أنفسنا على تقبل واقعنا الجديد، ونعيش عمراً جديداً متجدداً، نعتق كل الهواجس التي ربما تؤدي ببعضهن للاستسلام والتوهان والاكنتاب، فإنه الوقت الذي حان لتتخلصي من أعباء الماضي، وتستعدي لمزاولة أنشطة جديدة ومفيدة، فكري كيف تتحدي كل التغيرات «الهرمونية»، التي تلقي بظلالها عليك من الناحية النفسية والجسدية والصحية، فكري كيف تقضي على اليأس الذي يحبطك، ويجعل منك امرأة تقليدية لا تمارس إلا دور «الجدة»، انظري إلى الحياة نظرة أمل وتفائل، اصنعي من حولك أجواء معطرة بالمحبة، مزيئة بالنشاط والإبداع، لا تحسبي سنين عمرك بعددتها، وإنما بما أنجزته، وما ستعملين على إنجازها، وهذه المرة من أجل نفسك، لا من أجل أحد، حاولي الإفلات ما استطعت من قبضة الروتين، والقفز منها إلى مساحة فرح تملؤك بهجة، إبدئي بالإعداد لملء حقائبك العمر بالتقوى أولاً، ومن ثم بالإنجازات التي تجعل الطريق أمامك رحباً، للالتقاء بذاتك والتصالح معها. مارسي الرياضة وأية هواية أخرى تحبينها، تواصلتي مع النشاطات الاجتماعية، فالأديب الفرنسي برنارد شو، كان في ذروة عطائه بعد الثمانين من العمر، وقاد المظاهرات وهو في التسعين من عمره، انظري إلى النساء في الغرب، كيف يتوهجن في عمر متأخر، يسافرن ويتنقلن من بلد لآخر للتعرف على الثقافات والحضارات الأخرى، بينما المرأة في الشرق تصاحبها أمراض المفصل والروماتيزم والهشاشة المبكرة، فتصبح عاجزة عن عمل أي شيء لتغيير الإحساس بمرارة المرحلة، فتلتصق بالمطبخ ولم الأحكام من حولها، دون الالتفات إلى صحتها وشكلها ومظهرها. فليت هناك من يتبنى فكرة إنشاء منتدى ثقافي اجتماعي ترفيهي خاص للمرأة بعد الخمسين، لتكف عن القول: «العمر أصبح خلفنا».

سيدتي، لا تيأسي، فالربيع لا يأتي إلا بعد الخريف، انطلق، فهناك ربيع آخر.



## نساء وأخبار

### تنامي جرائم قتل الزوجات

■ المغرب: عاش المغرب خلال الأسابيع الأخيرة، على وقع سلسلة جرائم قتل استهدفت مجموعة من النساء، وامتدت من أقصى جنوبه إلى شماله، بحيث أضحت حديث المواطن في الشارع أو المنازل، منصبا على فك لغز العديد منها، وتراوحت أغلب جرائم قتل النساء التي ارتكبت في الآونة الأخيرة، بين الرغبة في الانتقام والشك والخيانة الزوجية، وفي بعض الأحيان تكون هذه الأسباب واهية ولا تستدعي استعمال العنف، الذي يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، وعلى الرغم من اختلاف المكان والأشخاص المنفذين لهذه الجرائم، فإن الجاني واحد وهو الرجل، والضحية نفسها المرأة (الزوجة).

وتتخذ هذه الجرائم شكلا من أشكال العنف الذي تتعرض له النساء المغربيات، من قبل المجتمع كإفراد أو جماعات، ويشمل الضرب والشتم والإهانة والاعتداء الجنسي والقتل. وأصبحت هذه الظاهرة تثير هلع فعاليات المجتمع المدني والمختصين والدولة، وصار من واجب الجميع العمل على رصد أسباب هذه الظاهرة المخيفة، والبحث عن حلول لها.

ورغم إقرار مدونة الأسرة، وإقرار الكثير من القوانين، التي تحمي النساء وتعاقب من يستخدم العنف ضدهن، استمرت بالمقابل سلسلة جرائم القتل التي تستهدف النساء وجعلت العنف مركبا. وقد أبرزت هذا الاستمرار التقارير الصادرة عن الحكومة والوزارة الوصية وجمعيات المجتمع المدني، الناشطة في مجال مناهضة العنف ضد النساء، والتي بينت أن هناك تصاعداً في وتيرة العنف ضد المرأة في المغرب بقوة.

### سبع كاتبات عربيات في مكتبة الإسكندرية

■ مصر: نظمت الملتقى الإبداعي السابع للفرق المسرحية المستقلة في مكتبة الإسكندرية مساء الجمعة الماضي، حفل توقيع لسبع مسرحيات ألقتها سبع كاتبات عربيات، وهو ما اعتبره الحضور إنجازاً لافتاً تحققه الكاتبة العربية في فن اقتصر على الرجال في كثير من المراحل. وأصدر الملتقى النصوص السبعة باللغة العربية، مع ترجمة إنجليزية في الكتاب نفسه، وهي (باريس في الظل) للسورية يم مشهدي، و(شبيهي) للمغربية بديعة الراضي، وترجمتهما المصرية سارة عناني، و(سيده الأسرار عشقار) للتونسية حياة الرايس، و(اللقب امرأة) للفلسطينية نهيل مهنا، وترجمتهما المصرية سميرة رمضان. كما ضم الحدث ثلاثة أعمال مصرية هي: (إنترفيو) لنورا أمين، و(شباكنا ستايريه حريز) لمروة فاروق، و(غانية مستترة) ليسرا الشراوي، وترجمتها المصرية هالة كمال.

وقالت الكاتبة المصرية سحر الموجي في الحفل: «في خضم هوسنا المحموم أن نكون تلك الملائكة المخلصة اللطيفة الطيبة المضحية الحنون، نسينا من نحن وما هي ألامنا ونسينا أننا نمتلك قوة، لأنه ببساطة لم يخبرنا أحد قط أننا قويات».

وقالت في كلمة عنوانها «عن مجاعة الروح»: «إن في المسرحيات السبع خطوطاً متشابهة رغم اختلاف العوالم والشخصيات والأزمنة: وأضافت: «رأيت أطراف مجاعة الروح تحوم في الأجواء، وسمعت صداها البعيد أو القريب يتردد في جنبات المسرح، سبعة أصوات سيأتي بعدها سبعة آلاف صوت، يحاولون ردم تلك الهوة بين تاريخ النساء وما تريد النساء أن يقلن اليوم وأمس وغدا». وحضرت المؤلفات حفل التوقيع، باستثناء الفلسطينية نهيل مهنا، التي تم الاتصال بها في غزة حيث تقيم، وأبدت سعادتها لطبع هذه المسرحية في مصر واعتبرتها «جواز سفر مصريا تحصل عليه»، مشددة على أن الثقافة من أبرز العوامل التي تقرب بين شعوب العالم العربي.

وأبدت السورية يم مشهدي تحفظها على فكرة التكريس للكتابة النسوية، أو تقسيم الإبداع في ضوء جنس المؤلف قائلة: «إن ما يبقى هو الكتابة الحقيقية ببعدها الإنساني بعيداً عن أي تصنيفات».

ويشارك في الملتقى مسرحيون من ٢٣ دولة أوروبية ومتوسطية، هي فرنسا وهولندا والمجر وألمانيا وسلوفاكيا وإسبانيا والدانمارك، وجمهورية التشيك وإيطاليا وسويسرا والسويد واليونان، وبولندا وفنلندا والنمسا وتونس والأردن والمغرب، ولبنان وفلسطين والجزائر وسوريا ومصر. ويتضمن الملتقى ١٩ ورشة تدريبية في عدة مواضيع مسرحية، منها الارتجال وبناء الشخصية المسرحية، ومهارات الممثل ومهارات الصوت والأقنعة. وقد نظم الملتقى الخميس مائدة مستديرة عن موضوع المسرح بين جيلين.

### شيخ الأزهر: يجوز تولي المرأة الرئاسة

■ مصر: أفتى شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي بحق المرأة في تولي رئاسة الدولة، مؤكداً أن «الإسلام يساوي بين الرجل والمرأة في ستة أمور، هي أصل الخلقة والمساواة في التكاليف الشرعية واعتناق الفضائل واجتنب الرذائل، وطلب العلم والعمل الشريف، وأخيراً الكرامة الإنسانية».

ونقلت صحيفة «المصري اليوم» عن طنطاوي قوله في كلمته في افتتاح فعاليات الموسم الثقافي لمدينة البحوث الإسلامية للطالبات: «إن المذاهب الإسلامية أربعة فقط، هي «الحنفي والحنبلي والمالكي والشافعي». مؤكداً عدم وجود مذهب خامس اسمه الوهابية، مشيراً إلى أن جميع المذاهب الأربعة متفقة في الأصول والأسس التي يقوم عليها الدين، وإن وجد اختلاف فهو في الفروع فقط، وأكد رفضه القاطع لاعتبار الوهابية مذهباً، وأنه لا يعرف مذهباً خامساً بهذا الاسم. وكان طنطاوي ذكر في وقت سابق: «إن تولي المرأة للمناصب القضائية هي مسألة خلافية، ولم تصدر فتاوى جديدة بهذا الشأن، بعد الفتوى الصادرة من مجمع البحوث الإسلامية في ٢٠٠٧، بجواز تولي المرأة المناصب القضائية عدا الجنائية منها». وجاء حديث طنطاوي، حسبما ذكرت صحيفة «الشروق» المستقلة، خلال لقاء تم بينه وبين المستشار معتر كامل مرسى، نائب رئيس المجلس والأمين العام، خلال زيارته الخاطفة السبت إلى مقر مجلس الدولة في الدقي.

### منظمة المرأة العربية تصدر كتاباً حول العنف ضد المرأة

■ تونس: أعلنت منظمة المرأة العربية في تونس يوم الأربعاء الماضي، عن كتاب بعنوان «العنف ضد المرأة بين سطوة الواقع وتكريس القيم الإنسانية». ويتضمن الكتاب الذي صدر عن المنظمة نهاية عام ٢٠٠٩، مجموعة من الدراسات لباحثات وباحثين من الأردن وتونس ومصر وفلسطين ولبنان.

وجاءت المشاركة الأردنية من خلال دراسة بعنوان: «العنف والعنف ضد النساء في الأردن» للدكتورة سهير التل، التي تناولت بالتحليل ظاهرة العنف بشكل عام، من حيث الجذور والعلاقات المؤسسة للعنف، والعنف ضد النساء.

وأكدت رئيسة المنظمة السيدة ليلي بن علي حرم الرئيس التونسي في تقديمها للكتاب، أن حقوق الإنسان تظل مهددة ما لم يتم القضاء على ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة، سواء في بعده النفسي أو الجسدي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الإعلامي. وأشارت إلى أن هذا الإصدار، يندرج في سياق إستراتيجية أكبر وأشمل، ستسهم المنظمة على بلورتها صونا لكرامة المرأة العربية وترسيخاً لحقوقها.

# «القروش البيضاء» تذهب للجامعات و«الأيام السوداء» كثيرة

جنين - عبد الباسط خلف

لدمع الأسر كثيرة الأولاد في مسألة تعليم أولادها، فلو ساعدتنا في نصفهم وتركت لنا الباقي لتغير الحال».

تقول ابتهاج عبد الفتاح، وهي خريجة حديثة العهد: «نشهد بعض حالات التمييز في مجتمعنا، فأنا درست عن بعد، رغم أنني حصلت على معدل عال في الثانوية العامة، أما أخي فيدرس الهندسة في جامعة خاصة في العاصمة الأردنية».

تتابع: «التعليم العالي مكلف، وعلى الأسرة أن تعيد حساباتها بشكل جيد في موضوع التعامل معه، وخصوصاً أن الوظائف لا تنتظرنا ولا تحلم بنا».

## إقراض

يورد الإعلامي والتربوي تحسين يقين: «أصدرت وزارة التربية والتعليم العالي، نظام وحدة إقراض ومساعدات الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين في بداية عام ٢٠٠١م، وبدأ العمل به مباشرة كنظام بديل لأنظمة الإقراض، التي كانت تعتمد مؤسسات التعليم العالي. إن كانت تقدم قروضاً للطلبة من موازنتها الخاصة، للإسهام في تغطية الاحتياجات المالية للطلبة غير القادرة على تسديد رسومها الدراسية، وساند هذا النظام دور المساعدات المالية التي كانت وما زالت تقدمها بعض الجهات الداعمة». يتابع: «نظام الإقراض فاعل يساعد الطلبة المحتاجين، ويعمل به في الكثير من دول العالم».

أورد د. ربحي محمد، خريج الدكتوراة من الولايات المتحدة قبل عدة أعوام، تجربته للإعلامي يقين، إذ حصل د. ربحي على قرض حكومي، وهو الآن بعد مضي عدة سنوات ما زال يدفع شهرياً من راتبه، والذي يشجع على ذلك وجود نظام ملزم للمقترضين بإعادة القروض وفق نظام مالي معين.

ينتهي يقين: «إن وجود صناديق للإقراض، أو صندوق مركزي، يمكن أن يقود إلى تفكير إبداعي إلى استثمار جزء من الإيرادات، من أجل تأمين إيرادات أخرى. وليستمر هذا الدعم، في موازاة تخفيض متدرج لنفقات التعليم. وصولاً إلى ما يقترب من المجانية. وسيكون ذلك أمراً استراتيجياً، بلائم مجتمعاً يعيش تحت الاحتلال من جهة، ومجتمعاً تضرب البطالة أطنابها بين خريجه».

تعلق مروة على القروض، فتقول: «إنها مثل المسكنات التي تُعطي لمرضى في حال حرج. علينا أن نعيد بناء علاقتنا في الإنفاق على التعليم الجامعي، وننظر مجدداً في أولوياتنا».

شهرياً. وعليه أن ينتظر عقوداً لبناء بيت خاص به، أو رد بعض جميل أسرته، التي اضطرت خلال فترات دراسته لاستقطاعها على حساب قضايا أخرى.

## تحديات

قرأت مروة كامل، وهي خريجة منذ ست سنوات، تصريحات صحافية للوكيل المساعد في وزارة التربية والتعليم العالي د. فاهوم الشلبي، إذ تُخَرِّج وزارته كل سنة أكثر من ٤٥ ألف طالب من الثانوية العامة، وهؤلاء وبحكم الخلفية الاجتماعية والثقافية يتقدمون بطلبات إلى نحو ٤٩ مؤسسة تعليم عال في الوطن.

تقول مروة: «أنفقت أسرتي على تعليمنا كل ما ادخرته، وباعت أمي بعض مجوهراتها، فنحن ثلاث بنات وأربعة أبناء. وعلينا أن نعترف بأن التعليم العالي صار (موظة) في بلادنا، وهذا يؤدي إلى خلق تشوهات في ترتيب أولويات الأسر، التي تحتاج للرعاية والصحة وللحياة الكريمة».

تتابع: «ليس سرا أن عائلتي اضطرت لبيع جزء من مدخراتنا وعقاراتنا، كي تكمل التعليم. وهذا بدوره أدى إلى حرماننا من بعض الرفاهية، التي كنا نعيشها خلال فترة الطفولة، التي كانت في دولة الإمارات العربية المتحدة».

صارت مروة تحفظ عن ظهر قلب، ما يقال على لسان مسؤولي وزارة التربية والتعليم والجامعات، من أن الأقساط التي يدفعها الطلبة لا تعتمد عليها الجامعات في استمرارها، ولولا مساعدات السلطة والمعونات الأجنبية والعربية لتوقف قطار التعليم عن الحركة».

## أزمة أولويات

يُعيد المواطن يوسف خروف: «لي في الجامعات ابن (في بيرزيت) وابنة (في النجاح) يدرسان الهندسة. وابنة ثالثة تدرس الإعلام (في الجامعة العربية الأمريكية)، وبعد سنتين آخرين سيلتحق بهم إخوتهم التوام».

يتابع: «تذهب كل مدخراتي ودخلي الشهري وأنا وزوجتي على مشروع التعليم، ولو فكرنا بأي شيء آخر لما استطعنا القيام به مطلقاً، حتى السيارة لا نستطيع تغييرها، ولا نتمكن من تجديد أي سلعة في المنزل، لأن الأولوية للتعليم». يضيف: «صحيح أن الاستثمار في التعليم أمر مهم، ومن حق أولادنا علينا أن نُوفر لهم هذه الفرصة، ولكنني استغرب من عدم تدخل الجهات المسؤولة

تُحلل عبير محمود، الموظفة في القطاع الرسمي، ظاهرة الإنفاق المتزايد على التعليم العالي، من وحي تجربتها الذاتية، فتقول: «يُثقل التعليم كاهلنا، ويُفاقم حجم معاناتنا، فهناك الأقساط المرتفعة، ومصروفات السكن الباهظة، والمواصلات غير البسيطة، والحواشيب المحمولة، والهواتف النقالة، والملابس، وغيرها».

تواصل: «نضطر لربط الأحملة، ونستغني عن أشياء أساسية كثيرة، لصالح توفير نفقات التعليم». ووفق عبير، فإن الولد الأول يكون أكثر حظاً في الكثير من الأسر محدودة الدخل. فيما تقل خيارات الابن الثاني، وتندعم مسألة التعليم أحياناً لابن الثالث. أما البنات فقد لا يجدن غير الدراسة عن بعد، في جامعة القدس المفتوحة، لتخفيف مصاريف السكن والمواصلات والأقساط المرتفعة.

تنهي: «أعرف أسرة أُجبرت على بيع قطع أرض، لأجل تسديد الأقساط الجامعية لأبنائها. وأعتقد أن بعض الأسر تعيش حياة (بدائية)، فتشتري اللحوم المجمدة، وتُعد الطعام على الحطب، وتستغني عن الثلاجة والكثير من المستلزمات الحياتية، لأجل توفير الأقساط».

## تحليل

بحسب سامية عادل، وهي طالبة علم اجتماع، فإن الأسرة مثل البناء الهرمي، وإذا ما أصاب الخلل أحد جوانبها، في مسألة الإنفاق، فإن ذلك سينعكس على الوضع المعيشي عموماً.

تكمل: «الأسر التي تُجبر على التخلي عن مستويات معيشة متوسطة، وتلجأ لممارسة سياسة التقشف في طعامها وملبسها ومعيشتها، لن تكون سعيدة. خصوصاً وأن الخريج لن يدخل لسوق العمل بشكل آلي، وعليه أن ينتظر سنوات وهو يبحث عن وظيفة قد لا تأتي».

## يأس

يُبدى الشاب بركات أبو حمدان، قديراً كبيراً من الندم، لأنه ارتبط بدراسة جامعية، وحصل على شهادة في المحاسبة. يقول وعلامات اليأس تفوح من كلامه: «لو وفرت الأقساط الكثيرة التي دفعتها لكان أفضل، أو ربما أسست بها عملاً صغيراً».

صار بركات يعمل، بعيداً عن دراسته، وبأجر شهري لا يصل إلى ٦٠٠ شيكل

# المرأة الفلسطينية والقرار ١٣٢٥

## قراءة: محمود الفطافطة

بالتطرق إلى المعوقات التي تواجه تطبيق هذا القرار في المجتمع الفلسطيني. وفي محور «القرار الحرب والسلام»، تقول الباحثة نزال: «إن هيئة الأمم المتحدة، وفي سعيها من أجل تطوير مشاركة المرأة في الحياة العامة، التقت معاناة النساء الخاصة، وتحديدًا في بلدان الصراع المسلح. وبما أن الحالة الفلسطينية يسودها الصراع عبر ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات قمعية وتدميرية بحق الشعب والأرض، فإن الكاتبة تنتقل مباشرة للحديث عن المرأة الفلسطينية كضحية لإفرازات هذا الاحتلال. وبعد أن تذكر مشهد الخسائر التي يموج بها الفلسطينيون، توضح أن المرأة تأثرت من سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، ومن تصعيد سياسة الاعتقال، عبر اعتقال أكثر من ٥٠٠ مواطنة خلال السنوات الثماني الماضية، منوهة بأن المفارقة تكمن في ربط إسرائيل سياستها العدوانية بالحديث عن العملية السياسية والمفاوضات».

وبشأن أهمية القرار ١٣٢٥، تستعرض نزال أهميته عبر خمسة مزايا:

١- كونه صادراً عن مجلس الأمن، ما يستوجب التزامات دولية للتعاطي معه جدياً، ومن أجل إكسابه الآليات الكفيلة بتحقيقه.

٢- اعتبار هذا القرار الأول من نوعه الصادر عن مجلس الأمن، والذي يقرر مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرار، ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية.

٣- إنه قرار غير مسبوق، بسبب اتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها (مفاوضات السلام، الأمن، إزالة الألغام، مخيمات اللاجئين، إعادة الإدماج، بعثات السلام الدولية، قوات حفظ السلام... الخ).

٤- إن منطوق فقرات القرار ذو علاقة بجوهر جدول أعمال ومهام مجلس الأمن، المتمثل بصون السلام والأمن، وهو جدول أعمال له بعد ومنظور استراتيجي.

٥- القرار يتناول موضوعات السلام والأمن والمرأة، أي أنه قرار يزاوج بين الأبعاد الوطنية السياسية، وبين الأبعاد النسوية والاجتماعية، الأمر الذي يمنحه فريدة وخصوصية. وبخصوص أهمية القرار على الصعيد الفلسطيني، تتطرق الباحثة نزال إلى أربعة عوامل متمثلة في: تقاطع منطوق القرار مع البرنامج العام للحركة النسوية الفلسطينية، هذا التقاطع ينطلق من خصوصية هذه المرأة، كونها تعيش في بؤرة اضطهادين، أحدهما الاحتلال، والآخر الاضطهاد الذكوري.

والأهمية الثانية، اتساع النطاق الجغرافي للقرار، يساهم في تنفيذه، حيث لا يختص بدولة، بل يتوجه بالدعوة إلى تطبيقه من قبل كافة الدول والمجتمعات، ومن ضمنها فلسطين. أما الأهمية الثالثة، فتتجسد في أن القرار يتشابه مع الاحتياجات النسوية الفلسطينية للسلم الأهلي الداخلي. والأهمية الرابعة تكمن في إمكانية فتح الباب نحو إنشاء تحالفات وشبكات نسائية عبر العالم.

تبحر الباحثة في قضايا المرأة ربما نزال، في نقاش وتحليل ومعالجة القرار الدولي رقم «١٣٢٥»، الصادر عن مجلس الأمن في العام ٢٠٠٠. هذه المناقشة التحليلية نجدها في كتاب صدر مؤخراً عن مؤسسة «مفتاح»، يقع في ٣٤ صفحة من القطع المتوسط باللغة العربية، يماثلها العدد نفسه من الصفحات المترجمة إلى اللغة الإنكليزية.

تعرف الباحثة نزال في بداية كتابها بهذا القرار، حيث تبين أنه جاء في ثمانية عشر بنداً، ويدعو إلى تمكين نساء العالم، سواء اللواتي يعشن في دول الصراع المسلح، أو اللواتي يعشن في دول حرة، إلى المشاركة ولعب دور مهم في منع الصراعات الدولية المسلحة، ولعب دور أكبر في منع الصراعات المحلية المسلحة.

كما ويدعو القرار أيضاً، إلى مشاركة النساء في مراكز صنع القرار، من أجل المشاركة في إرساء الحلول وصنع السلام، وتعيين المزيد من النساء ممثلات ومبعوثات خاصات، للقيام بالمساعي الحميدة باسم الأمين العام للأمم المتحدة. ويعبر القرار بكل حيثياته، عن قلق الأمم المتحدة من استمرار الصراعات المسلحة في العالم، ومن ازدياد أعداد ضحايا الحروب من المدنيين، خاصة في صفوف النساء والأطفال، مبدياً قلقه الشديد من ازدياد قلق المنظمة الدولية من استخدام النساء والأطفال في القتال، بسبب الخلل القائم على صعيد علاقات القوة في المجتمعات. وتشير الباحثة إلى أن اتخاذ هذا القرار يأتي في أعقاب إصدار الأمم المتحدة سلسلة من القرارات والسياسات، التي تؤدي إلى تطوير دور المرأة ومشاركتها على الصعيد القيادي، إذ قامت الأمم المتحدة في محطات معروفة، بمطالبة الدول الأعضاء وتوجيهها إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات والسياسات، الكفيلة بزيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

وقبل التطرق إلى بعض مضمين الكتاب نود سرد أبرز محتوياته. بعد المقدمة، تتطرق المؤلفة إلى أدوار جديدة للمرأة، عبر ما دعت إليه الأمم المتحدة، لتطوير الالتزام المحلي بقضايا مشاركة المرأة، من خلال الإقرار بإسناد أدوار جديدة لها على الصعيدين المحلي والعالمي. بعد ذلك تنتقل الكاتبة لنقاش دور الأمم المتحدة في دعم جهود المرأة، ومن ثم المرأة والسلام من خلال القرار المذكور.

تنتقل بعد ذلك نزال للحديث عن المرأة الفلسطينية كضحية مباشرة للاحتلال، ومن ثم تتناول السلم الأهلي والشروع الاجتماعية، وأثر الفكر التقليدي على ممارسة التمييز ضد المرأة. تذهب الباحثة بعد هذه المواضيع، إلى الغوص في أهمية القرار بشكل عام، وأهميته على الصعيد الفلسطيني على وجه الخصوص، وكذلك إلى نقاط ضعف القرار، ومدى توطينه في فلسطين، مختتمة محاور كتابها



وفيما يتعلق بضعف القرار، فتجمله الباحثة نزال في: تعامل القرار مع حالة الحرب الدائمة، والضعف في مدى الزاميته، وخلو القرار من الميكانيزمات والجدول الزمني. أما بشأن توطين هذا القرار في فلسطين، فتؤكد الباحثة: لا يتم ذلك إلا بتاصيل الوعي وربطه نظرياً وعملياً ببرنامج كل من الحركتين الوطنية والنسوية، إلى جانب وضع خطط واليات عمل وجدول زمنية للعمل بموجب القرار. وتختتم المؤلفة منال كتابها، بذكر المعضلات التي تواجه تطبيق القرار، وتجملها في: عدم تعاطي الحركة النسوية مع مضمين القرار، رغم إصداره منذ أكثر من ٩ سنوات، ومعيق الاحتلال الذي يواصل ممارساته ضد كافة أبناء شعبنا. وتنتهي نزال كلامها بذكر: «أن إسرائيل الموقعة على القرار، ستعمل على إجهاض أية تحركات نسوية فلسطينية، ذات طبيعة وطنية لتطبيق القرار، في الوقت الذي تسمح فيه، على سبيل المثال، بتواجد الإسرائيليات المطبقات للقرار على الحواجز ك«نساء ضد الحواجز».

# امرأة في خان يونس تدير مدرسة وتعلم قيادة مركبات الشحن الخفيف

غزة- إياد عبد الكريم العبادلة



صابرين في اجتماع لمدرسي السباق

تقدم جديد في تفهم دور النوع الاجتماعي شمل المجتمعات التقليدية في مدينة غزة، وبدأ مفهوم الحقوق وواجبات المرأة يتغلغل إلى عقول الناس تدريجياً، لتبدأ المرأة ممارسة دورها الطبيعي المطلوب منها في الحياة. فهل يتقبل المجتمع التقليدي دور المرأة القيادي؟ وهل المرأة ستتمارسه كحق كامل أم منقوص؟ هذا ما سنعرفه من خلال تجربة فريدة لسيدة مكنت نفسها جيداً وعززت دورها القيادي في مجتمع لا زالت نظرتة للمرأة محدودة. توفي زوجها الأول قبل أن تكمل الثامنة عشرة من عمرها، تاركاً بين يديها طفل لم يتعد عمره بالأشهر أصابع اليد الواحدة، حينها شعرت بظلمات الليل تغشوا بصرها في وضوح النهار، من مجتمع لا يرحم «أرملة»، وحولها أسود مكشرة عن أنيابها تنتظر الفرصة لتنهش لحمها، طمعاً في إرثها سواء من أهلها أو زوجها.

## قرارات حاسمة

أكملت صابرين عدتها الشرعية، حيث علمتها تلك الفترة أموراً لم تخطر ببال صبية، لم تعرف عن الدنيا شيئاً سوى بينتها وزوجها وتربية ابنها الرضيع، ومن هذه اللحظة بدأت تعد لبناء شخصيتها لمواجهة المرحلة القادمة، بعد أن شعرت بمحاولة البعض من المقربين باستغلالها واستغلالها، وأولهم من أمنت له بأملها ليدبرها.

مرحلة من عمرها كانت مليئة بالتحديات، حيث كان المجتمع في خان يونس في تلك الآونة لا يقبل بعمل المرأة إلا معلمة صف، بل البعض كان يكمل تعليم الأبناء من الذكور ويكتفي بتعليم الإناث حتى المرحلة التعليمية التاسعة، ولكن بعد تفكير عميق ورأي سديد، وفي الوقت الذي شعرت فيه أن المجتمع بحاجة إلى دورها الريادي، قررت «أم محمد» النزول إلى العمل، وسط إعجاب النساء وغضب الرجال. نتيجة خلاف في وجهة النظر بين معلم سباق ومديرة المدرسة، خصوصاً بعد تفوه الأول بكلمات استفزت مشاعرهما، «انت ست شو فهمك في شغلنا»، وتحدي رجل لامرأة، أصرت أم محمد خوض غمار التجربة بنجاح. وتستذكر أم محمد أن دورة معلمي السباق التي سجلت فيها آنذاك، كانت مكونة من «٦٦» رجل وامرأتان.

وتضيف أنها تدرجت في المهنة إلى أن حصلت على إدارة مهنية درجة «٣»، أي لشحن خفيف، وأصبحت تمارس عملها كأى مدير مهني لأي مدرسة لتعليم قيادة المركبات، بالإضافة إلى متابعة سير الطلبة والطالبات قبل التقدم للفحص العملي.

بدور المرأة الفاعل في عملية التنمية والبناء.

وعن دور المرأة، أشارت صابرين إلى أن كل امرأة تمتلك في مخزونها طاقة، يجب أن لا نستهن بها، بل نعمل على إبرازها بالصورة المطلوبة منا اجتماعياً، من أجل الرقي بمستوى حضاري أفضل، لإبراز صورتها الحقيقية، مع الحفاظ على خصوصية النوع الاجتماعي ودوره الريادي في عملية البناء، بتبادل الأدوار الاجتماعية بين كلا النوع الاجتماعي على حسب الكفاءة. رسالة أخيرة من صابرين أبو لحية إلى الرجل: «إذا أخذت المرأة دورها، لن تقلل من شأنك كرجل، ولن تأخذ دورك، ولكنها كلما نجحت أعطتكم مزيداً من القوة».

## حضور اجتماعي مميز

حول مهامها القيادية والإدارية، تعتبر أم محمد مديرة مدرسة الحرية لتعليم قيادة المركبات في خان يونس، من الشخصيات القيادية النبيلة التي تحظى بحضور اجتماعي قوي، وحول ذلك فقد أكد لي أصحاب مدارس تعليم قيادة السيارات، أن أم محمد لها احترامها الخاص، نتيجة إدارتها وتفاؤنها في عملها، الذي نقلته بفضل إدارتها الحكيمة من الصفر إلى القمة، بل حرص جميع المدارس على مشاورتها مقدماً، في أي قرارات تتخذ بحق العمل، كما أكدوا لي أنهم يلجؤون إليها في حل الخلافات بين أصحاب المدارس، إيماناً منهم

## جمعية نساء بيتا التنموية

# رائدة العمل النسوي التنموي في محافظة نابلس

نابلس - خالد مفلح

العامين ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠٠٨، وكذلك مشروع برنامج مساعدات الفئات المحتاجة، الممول من نفس المؤسسات، بالإضافة إلى مشروع كمبيوتر وإنترنت، ممول من اتحاد لجان العمل الاجتماعي «creative» في العام ٢٠٠٩، ومشروع التغذية المدرسية الممول من مؤسسة الشرق الأدنى «WEP»، وبالتعاون مع مديرة التربية والتعليم، والذي يشمل إحدى وعشرين روضة، هذا بالإضافة إلى مشروع تربية النحل، والمدعوم من مركز تطوير التجارة العادلة في معهد الشراكة المجتمعية في جامعة بيت لحم، في العام ٢٠٠٩.

وتطمح القائمت على الجمعية النسوية التنموية في بلدة بيتا، بوجود مقر عام يستوعب أنشطتها المتنوعة من جهة، وليكون مصدراً للدخل من جهة أخرى، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قامت الجمعية بشراء قطعة أرض تبلغ مساحتها ٩٢٠ متراً مربعاً، وتخطط الجمعية أن يشمل مقرها بالإضافة إلى المكاتب والقاعات الخاصة بالتدريب، قاعة عامة تشكل مصدراً ثابتاً للدخل، من أجل الاستمرار في النهوض بالجمعية، ولتبقى قائمة على هذه المشاريع، التي تهدف إلى رفع وعي المرأة الفلسطينية، وخاصة تلك المرأة التي تصنف بالبعيدة عن مركز المدينة.

وتتألف الهيئة الإدارية التي تشرف على إدارة هذه الجمعية، من مجموعة من سيدات بلدة بيتا، اللواتي أخذن على عاتقهن النهوض بواقع المرأة في بلدة بيتا والمحيط القريب منها، كما يأملن أن تصبح منتوجاتهن من المعجنات والتطريز والخياطة والعسل وصابون العسل والشمع، تتداول في الأسواق الفلسطينية، من باب تشجيع الصناعات الفلسطينية، وهذه اللجنة مؤلفة من بسيمة راجح حماد دويكات رئيسة للجمعية، وختام اسماعيل جاغوب نائبة للرئيسة وأميئة السر، ونوال خضر سليم يمك أمينة الصندوق، وعضوية كل من نوفة غالب عبد داود، ختام ناجح حماد جاغوب، انشراح شوكت حسن عديلي، منى محمود حماد، عائشة عبد ابراهيم وندى حمدان موسى دويكات.

نساء بيتا كما كل النساء في العالم، لديهن قناعة راسخة بأن المرأة أينما وضعت، فإنها تبذل في مهماتها، وكما أبدعت المرأة الفلسطينية في ميادين السياسة والتعليم والثقافة، أبدعت نساء أخريات في العمل التنموي والصحي، وهذه الجمعية نموذجاً يتخذ به على طريق تكوين وتأسيس جمعيات، الهدف منها رفع وعي المرأة الفلسطينية في المناطق المهمشة.

منذ العام ٢٠٠٢، ونحن عاملات في العديد من المجالات التي تدعم وتقوي وضع المرأة في المجتمع الفلسطيني، فسعت الجمعية إلى تطوير نفسها والدخول إلى المجتمع بثقافة جديدة، وهي أن المرأة يجب أن تأخذ دورها كما يأخذ الرجل دوره، فبادرت اللجنة منذ ثماني سنوات، إلى التفكير بالوصول إلى وضع يجعل الجميع يتحدث عن الإنجازات التي حققتها المرأة في بلدة بيتا، وينعكس على المناطق المحيطة بها. أيضاً سعت من خلال جمعية بيتا الخيرية بالتوجه إلى المؤسسات الدولية للحصول على دعم، من أجل توفير المقر الخاص للجمعية، والذي من خلاله أصبح للجمعية النسوية مقراً تمارس فيه أنشطتها، إلى حين توفير الإمكانات لبناء مقر مستقل وخاص». وتضيف دويكات: «بالفعل قامت الجمعية الخيرية الإثوثوكسية «IOCC» ببناء طابقين في جمعية بيتا الخيرية، وتم الاتفاق على أن تبقى لجنة نساء بيتا في أحد الطابقين، إلى حين امتلاك مقر خاص بها، وهذا ما هو قائم حتى الآن».

وتشكلت فكرة إنشاء جمعية لنساء بيتا، من خلال التفكير بضرورة أن تقوم المرأة بتعلم العديد من المهارات الخاصة بالكمبيوتر والإنترنت والمكتبة والتكيف الصحي، ودورات الخياطة والتطريز واللياقة البدنية، ودورات إدارة المشاريع وتربية النحل، ودورات تعليم وتجويد القرآن الكريم، ودورات التصنيع الغذائي والتطريز.

## نشاطات مختلفة

ومن ضمن الأنشطة التي تقوم بها الجمعية أيضاً، العمل على تنظيم المعارض، ففي شهر نيسان من العام الماضي، افتتحت الجمعية معرضاً ضخماً تحت رعاية الرئيس محمود عباس أبو مازن، بعنوان معرض القدس والشهداء للتراث الشعبي الفلسطيني، والذي جاء في ذكرى استشهاد خليل الوزير أبو جهاد، ويوم الأسير الفلسطيني، وذكرى مجزرة بلدة بيتا، التي قام بها المستوطنون ضد أهالي البلدة، في نفس الشهر من العام ١٩٨٨.

وقالت رئيسة الجمعية، إن هذا المعرض يأتي للحفاظ على التراث الفلسطيني الذي يعتبر رمزاً لعزة الشعب الفلسطيني.

ومن أهم المشاريع التي تعمل الجمعية على القيام بها وتنفيذها، مشروع العمل والتدريب مقابل الغذاء، والممول من «CHF-WEP»، والذي امتد بين

لأن المرأة الفلسطينية مبدعة في كافة ميادين العمل منها السياسي والاجتماعي والتنموي، ببادرت مجموعة من نساء بلدة بيتا إلى الجنوب من نابلس إلى وضع أنفسهن على خريطة العمل الاجتماعي التنموي، فبادرن إلى تأسيس ما عرف مؤخراً وأصبح معلماً من معالم بيتا والمنطقة «جمعية نساء بيتا التنموية».

وحسب القائمت على تطوير وتنمية هذه الجمعية، فإنها تسعى إلى النهوض بالفئة المستهدفة، وإحداث تطور نوعي، ومساعدة المرأة في تحسين وضعها النفسي والاجتماعي والثقافي، من خلال العمل على رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لدى المرأة، لتكون كادراً نسوياً يساهم في تغيير نظرة المجتمع إليها، بالإضافة إلى العمل على تنمية قدرات ومهارات الفئات المستهدفة في المجالات المختلفة، وإعداد وتنظيم المشاريع المدرة للدخل، وتقديم المساعدات والرعاية الصحية والاجتماعية للأهالي والأطفال، الذين لا تزيد أعمارهم على الخمس سنوات، فيما ذكرت بسيمة راجح حماد دويكات، وهي رئيسة الجمعية، أن الهدف المهم الذي وضعته الجمعية نصب أعينها، هو التشبيك والتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية، والاستفادة من خبراتهم في دعم وتطوير قطاع المرأة، بالإضافة إلى المساهمة في تلك الأهداف.

## وضع مستقل

الجمعية التي تعد واحدة من أهم الجمعيات النسوية في منطقة وسط الضفة الغربية، تعمل وتحت ترخيص صادر من قبل معالي وزير الداخلية الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٧، غير أنها كانت عاملة ونشطة في العمل النسوي التنموي منذ العام ٢٠٠٢، تحت اسم لجنة نساء بيتا، تحت مظلة جمعية بيتا الخيرية، إلا أن حجم العمل والنشاطات الكبيرة التي تقوم بها هذه الجمعية، دفع القائمت عليها إلى العمل والجد والاجتهاد والتواصل مع المؤسسات الدولية، والطموح بالوصول إلى وضع مستقل، يجعلهن قادرات على امتلاك قطعة أرض في وسط البلدة، من أجل البناء عليها، حيث إن من المخططات التي وضعتها الهيئة الإدارية للجمعية، البدء ببناء مقر عام ضخم، يشتمل بالإضافة إلى الجمعية، روضة أطفال وحضانة لحديثي الولادة، الذين تعمل أمهاتهم في وظائف خلال ساعات النهار. بسيمة دويكات رئيسة الجمعية تقول: «منذ بدايات الجمعية النسوية

## الإعلام النسوي

# مطرفة تدق خزان التقاليد !!

### محمود الفطافطة

كثرت الدراسات وتعددت موضوعاتها حول طبيعة ومسار العلاقة بين قضايا المرأة والإعلام، خاصة بعد الثورة التكنولوجية الهائلة التي اجتاحت العالم خلال العقود القليلة الماضية، فبعد أن كان دور وسائل الإعلام المختلفة في السابق، هامشياً أو مقيداً في عملية تمكين المرأة وتعزيز حقوقها والنهوض بها وبقضاياها، أصبحت هذه الوسائل تولي اهتماماً ملحوظاً ونوعياً، في التركيز على أهداف وحقوق وتطلعات وبرامج المرأة، لا سيما المتعلقة بقضايا الفقر والصحة والتعليم والمشاركة السياسية وغيرها.

وتباينت مساحة اهتمام وسائل الإعلام العربية بموضوع ونوعية تناول قضايا المرأة من مجتمع لآخر، ومن وسيلة إعلامية لأخرى، فبعض هذه الوسائل اتبعت طريق التحدث عن المرأة من زاوية «الأثني» ذات الصورة المثيرة والجميلة، والمغيبة عن الوعي والإدراك، بمعنى آخر: تحوصلت، أو انعدمت تلك المرأة بكيانها الإنساني الواجب منحها ثلاثية (المعرفة، التنمية، والقرار) في بوتقة النظرة السلبية التقليدية، التي ترى في المرأة ضيقة الأفق، مثيرة الجسد، لا تصلح لمهام تنموية، بل لوظيفة إنجابية، فضلاً عن اعتبارها ربة بيت لا تعمل، تدور في فلك الرجل، ولا يعينها الشأن العام.

وفي المشهد المقابل، نجد وسائل إعلامية أخرى تطرقت إلى المرأة دون الخوض الموضوعي والشامل في جوهر قضاياها، فتغلب الخبر السريع والمقال المجزؤ على القصة الإنسانية والتقرير الهادف، مثل هذه الوسائل اهتمت وواكبت عالم المرأة ومساراتها المختلفة، ولكنها لم تخترق صلب قضاياها المهمة والحساسة، فاكتفت بالحديث مع المرأة، دون الغوص في هموم وأحلام وآمال المرأة.

وبين هذا المشهد وذاك، صوبت عدد من الوسائل الإعلامية أدواتها (القلم، الصوت، العدسة) تجاه المراد سماع مطالبه، لتكون له عوناً في التعبير عن آرائه، والمساعدة في تلبية احتياجاته، ورفع الاعتساف، ولو يسيراً، عن واقعه المعاش. هذا النوع من الإعلام استطاع تحريك مياه «البحر الاجتماعية» التي غمرت المرأة لقرون طوال بظلمات التمييز والحرمان، نجح هذا الإعلام في «دق الخزان» دون القدرة على كسره، ذلك لأنه مصنوع من مادة اجتماعية صلبة جداً، غلافها التقاليد المبتدعة، لا القوانين والقيم أو أحكام الشرع.

ومن عمومية اللفظ حول دور الإعلام العربي بقضايا المرأة العربية، والمتمحور، وفق المشاهد الثلاثة السالفة (الحديث عن المرأة، والحديث مع المرأة، وإعطاء الكلمة للمرأة)، إلى خصوصية النسب للحالة الفلسطينية، تلك الحالة التي تقاطعت خيوطها بخيوط كثيرة مع الواقع العربي العام، ومن ضمنها المجال الإعلامي، دون الإغفال في الوقت ذاته خصوصية فلسطين، بما يعترى قضيتها وشعبها من احتلال إحلالي لكل مقومات الحياة البشرية والمادية، كان، ولا يزال، له من المؤثرات والتأثيرات المريعة على مُجمل المشهد الفلسطيني وآفاق مستقبله.

هذا الاحتلال، إلى جانب طبيعة «الثقافة الذكورية»، وما تحمله من بذور الإقصاء لا التكامل، دفعت بمعظم وسائل الإعلام الفلسطينية (المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية)، لأن تتناول المرأة كاسم لا كمسمى، والتطرق إلى قضاياها كصورة بلا مضمون أو نهج، وكخبر تستدعيه حاجة الوسيلة لا غاية الهدف. وفي خضم ثنائية (الاحتلال والثقافة)، تقاطعت إفرازات كل منهما على أرضية وسائل الإعلام، مركزة بذلك على تضحيات المرأة نضالياً حيناً، وواجباتها في بيتها، وإزاء زوجها وأبنائها أحياناً.

هذا الواقع حدّ، إن لم يكن غيب تناول الإعلام الفلسطيني لقضايا المرأة، الكثيرة في كمها، والمهمة في تنويعاتها ونوعيتها، والنتيجة لكل ذلك، فقر في الإعلام النسوي، الذي من أهم وظائفه إماطة اللثام عن قدرات ومهارات وإبداعات المرأة، وإمكانياتها الكامنة والتميزة في تنمية مجتمعه، جنباً إلى جنب مع الرجل. هذا «الفقر الإعلامي» تضاعفت وتيرته لعوامل تلازمت مع ثنائية (الثقافة والاحتلال) أهمها: عدم اعتبار قضايا المرأة أولوية في السياسات الإعلامية لتلك الوسائل، ومحدودية، إن لم يكن انعدام مشاركة المرأة في صنع القرار لتلك السياسات، إلى جانب «التصحر المعرفي» لكثير من الإعلاميين بالقضايا والتشريعات والسياسات المتعلقة بالمرأة.

وحتى لا يصل الفقر الإعلامي بعالم المرأة إلى حد الانعدام المطلق، تداعت بعض المؤسسات النسوية الفلسطينية إلى «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» في هذا المجال، لتأخذ على عاتقها «نصرة المرأة»، من منطلق أن حقوق النساء هي حق أصيل لها لا ملحقه من رجل، أو هبة من عائلة.

خلاصة القول: الإعلام النسوي يأخذ حالة من التطور في فلسطين، رغم أن المطلوب منه لم يتحقق، لأسباب قد نغرد لها يوماً مقالاً خاصاً. المطلوب إيلاء هذا اللون من الإعلام أهمية قصوى، لما تشكله المرأة من دور ومكانة كبرى في المجتمع. كيف لا وهي نصف المجتمع، ليس كماً فحسب، بل ومساهمة في التطوير والإنتاج والتفكير.

# ترويج

### عائشة عودة

شهادة جامعية؟ أي وظيفة تقوم بها الجامعات؟ وأي منظومة قيم يقوم عليها التعليم في بلدنا؟

كانت التساؤلات تدور في رأسي وصوراً مقارنة تعرض نفسها على شاشة عي: ها هن نساؤنا، ينتجن بأيديهن ويزرعن أرضهن بأيديهن ويقطفن ما يزرعنه ويحملنه إلى الحسبة، أو إلى ناصية الشارع، تجلس الواحدة أمام إنتاجها فخورة به.

نتوجه لهن بكل احترام، نجلس على رؤوس أقدامنا، نحادثهن ونشترى إنتاجهن مفضلين إياه على غيره.

ماذا لو كانت أم هذه الفتاة أو جدتها، هي ممن تنتج وتبيع إنتاجها، لتوفر لهذه الشابة أقساط جامعتها وملابسها الأنيقة، لتتخرج بعد ستة عشرة عاماً من الدراسة المتواصلة، لتتبع مثل أمها على قارعة الطريق مع فارق جوهرى لصالح أمها؟ وماذا لو كانت هذه الفتاة تخجل حين ترى أمها تجلس في الحسبة تتبع العنب أو التين أو الخضرة التي زرعتها، لكنه لا يضيرها أن تشعل السجائر وتدخنها ترويجاً لسجائر وأجنبية؟ أي ضياع في الرؤيا وفي القيم؟

طرحت هذا الأمر الذي أزعجني كثيراً أمام إحدى الصديقات، علمت منها أن هذا مشروع ممول من جهات تمويل، تحت يافطة: دعم طلاب وطالبات الجامعات، (وبشكل أساسي طالبات)، وأن المبلغ الذي يدفع يعتبر خيالياً بالنسبة لطالبة جامعة، وأن الذي يقوم على تنفيذه مؤسسات وطنية!

قلت: عظيم! الممولين يفكرون في شاباتنا وشبابنا، ويضعون أيديهم على قلوبهم خوفاً على مستقبلهم أو (من مستقبلهم)، ولا بد من تدريبهم على ما يرسم لهم.

ماذا في ذلك؟ الفتاة يجب أن تتدرب لتكون أداة للتسليح إن لم تكن سلعة، والدفع الجزيل يزيل التهيب ويكسر الحواجز، والممولين من الذكاء بحيث لا يшиرون إلى الهدف الحقيقي، بل لا بد من تغليفه بأسمى المعاني والقيم الإنسانية البراقة. ماذا في ذلك؟ فالممولون يهدفون ويخططون ويشرفون، ونحن نقوم بالتنفيذ تحت بريق الكسب السريع والإغناء السريع، وأصبحت هذه قيمة تعلق فوق كل القيم. وليس من الضروري أن نتوقف قليلاً لنرى أن الذين ساروا على مثل هذه الطريق يصرخون، كي يتم التوقف قليلاً للنظر إلى ما ستؤول اليه الإنسانية، في ظل هذا الجشع الخالي من أبة قيم غير الريح السريع!

هم يهدفون ويخططون ويمولون! أما نحن، فماذا فاعلون؟ أين نضع أيدينا وقلوبنا وعقولنا بالنسبة لأجيالنا ول مستقبلنا، وإن كنا نملك رؤياً لمستقبلنا، فما هي هذه الرؤيا؟

أوقفتُ السيارة أمام سوبرماركت، بغية شراء جريدة. لفت انتباهي على غير عادة، جلوس شابة أنيقة على كرسي على مدخل السوبرماركت، تصورت أنها غريبة عن المنطقة تنتظر أحداً سيرافقها إلى حيث بغيتها، وأن صاحب السوبر ماركت احترامها وقدم لها كرسيًا تجلس عليه بدلاً من الانتظار واقفة.

ما أن رأنتي الشابة الأنيقة أترجل من السيارة، حتى تناولت علبة سجائر وسحبت منها سيجارة وأشعلتها بصورة استعراضية، مما زاد من استغرابي وقلت في نفسي؛ تطور جديد لدى فتياتنا.

في اللحظة التي كدت أمر من أمامها، أوقفتني وهي تتوجه لي بالحديث، مما خلق عندي انطباعاً سريعاً بأن هذه الفتاة تحمل رسالة ما، فرغبت في الاستماع لها. قالت:

– لدينا عرض لسجائر (نسيت اسم السجائر) نبيع البكاتين ب (كذا) والكروز ب (كذا).

اعترف أن دهشة كبيرة وأقرب إلى الصدمة اعترتني ودفعتني إلى الهروب سريعاً إلى داخل المتجر، وأنا أعتذر عن الاستماع، لأنني لا أتعاطى مع الدخان بالمطلق.

وقفت في المتجر التقط أنفاسي من الصدمة، وكنت أفكر: ما الذي يجعل شابة كهذه، أن تجلس أمام المتجر، تعترض طريق الزبائن، تروج للسجائر؟ إنها لا تبدو فقيرة أو جاهلة، وإذا كان لا بد من ترويج لبضاعة ما وبهذه الطريقة، فلماذا السجائر؟

قررت أن أحادث الشابة عند الخروج من المتجر.

حين سألتها عن سبب اضطرارها للقيام بهذا العمل، وبالذات الترويج للسجائر وبهذه الطريقة؟ انتفضت، كأنما شعرت بمهانة وراحت تدافع عن نفسها:

أنا طالبة جامعية وهذا متطلب جامعي.

أسقط في يدي وإن زاد في استغرابي. فالمسئولية تقع على الجامعة ولا تقع على طالبة الجامعة وحدها، وإن كانت تتحمل نصيبها في موافقتها على الدخول في مشروع، دون المناقشة وإبداء الرأي، والرفض إن لم يتوافق مع قيمها وضميرها.

ولكن، من أدراني أنها لم تناقش أو أنه يتنافى مع قيمها وضميرها؟ أرى أنني أصدر أحكاماً دون معلومات، وأجعل من نفسي قيمة على ضمائر وقيم الآخرين. أليس هذا أمراً مقبئاً ومرفوضاً؟

لا أنكر أن الحادثة عملت في عيبي ناقوساً راح يدق ويتساءل باستمرار: الى أين نحن ذاهبون؟ تدرس الطالبة ١٦ عاماً لتتعلم كيف تجلس أمام متجر تشعل السيجارة وتروج لها؟ أي علم هذا وأي

# أرى ما أريد

### محاسن البرغوثي

والذرائع، لم أكن أعلم كيف يمكن أن نتقمص نحن أرواحنا وعقولنا، فنصهرها ونحولها خليطاً جديداً لا نعرفه، إلى غريب عنا لا يضاھبنا ولا يكمل نبضة قلبنا، إلى غريب عن مزايانا وعن سيئاتنا، فحتي ابتساماتنا تصبح مزورة.

قلت لصديق ما حدث، فاجابني تسير البلد بهذا الشكل، فلماذا أنت مصعوقة، كل شيء في البلد يسير بهذه الطريقة، والموضوع لا يستحق ما سببه لك من ألم، فاقول ولكن ألم الفقد كبير، لقد فقدت الكثير بهذه الكلمة.

في اليوم التالي نجتمع اجتماعاً استثنائياً يحضره هذا «الصديق» الذي لم أره منذ عدة أشهر، يشيح بنظره عني ويتجاهلني، فأتعمد النظر مباشرة في عينيه، ومن ثم أغادر المكان إلى حيث لا أدري،

أشعر الآن أنني شفيت من ألمي، وأشعر أن قلبي المسكين ينتصر لهزائمه المتعددة، فاللغة التي كان يتحدثها أصبحت غريبة لا أحد يفهمها، ولا أحد يدرك كنهها، وكأني قادمة من عصور الجاهلية الأولى، فلغتي هي ليست اللغة التي تتحدثها «كل البلد»، (ما هي كل البلد ماشية هيك مشيلي بمشيك)، كل البلد ماشية هيك إلا أنا «بجون» بس أنا مش هيك، ما أنت ممكن تشوف البلد ماشية هيك، وأنا ممكن أشوف البلد مش ماشية هيك لماذا؟ لأن كلاً منا يرى ما يريد.

كان ذلك عقب مكالمة هاتفية من أحد الأصدقاء، الذين كنت أعتبرهم القدوة في الأمانة والمهنية، تلك المكالمة التي قلبت كياني، بطلبه أن أتغاضى عن بعض الهفوات القانونية لابنة أحد المسؤولين الكبار، صدمت، وجاء ردي مصعوقاً غير مصدق، «ولا يهكم، بتؤمر على رأسي».

يجبيني بصوت متشكك كمن يريد توضيح موقف، «أتمنى انك ما تكوني فهمتيني غلط» فأجيبه تحت هول الصدمة:

لا ما تخاف أنا فهمتك صح!!!!

فيكمل بذات النبرة التي أصبحت غريبة عني، وكأنها تأتي من خلف آلاف الجدر الفولاذية، فلا أسمعها، «ما انتي عارفة الدنيا هيك أخذ وعطا، ومشيلي بمشيلك».

أقلل سماعه الهاتف وأدخل في نوبة بكاء هستيرية.

ما الذي يحدث في العالم، كان جزءاً من عالمي قد انهار للتو، كان جزءاً مهماً من عالمي ينهار.

لم أكن أعلم أن مكالمة هاتفية قد تقلب موازين القوى في عقلي، فالقلب لم يعد يحتمل الجراح، والعقل على شفا حفرة من الإنهيار، وتمسكي ببعضي وبعيضم من حولي، هو ما يستطيع تثبيت أقدامي على هذه الأرض، ولكن ما يؤرقني هو هذه النبرة، التي يمكن أن تمتلك أصواتنا وأجسادنا، عندما نبحث عن مبرر لما نريد تحت جميع الأسباب

## دروب المعرفة

# مكتبة الإسكندرية

عرفت باسم مكتبة الإسكندرية الملكية، أو المكتبة العظمى، أو ببساطة مكتبة الإسكندرية أو أكبر مكتبات عصرها، ويعتقد أن تأسسها كان بامر بطليموس الثاني، في أوائل القرن الثالث قبل الميلاد، وأن عدد الكتب التي احتوتها قد بلغ الـ ٧٠٠,٠٠٠ مجلد، وكانت أكبر مكتبة في العالم في عصرها.

ترجع شهرة مكتبة الإسكندرية القديمة (ببليثيكا دي لي إكسندرينا)، لأنها أقدم مكتبة حكومية عامة في العالم القديم، وليس لأنها أول مكتبات العالم، فمكتبات المعابد الفرعونية كانت معروفة عند قدماء المصريين، ولكنها كانت خاصة بالكهنة فقط، والبطالمة أنفسهم الذين أسسوها، كانوا يعرفون المكتبات جيداً، كما ترجع عظمتها أيضاً أنها حوت كتب وعلوم الحضارتين الفرعونية والإغريقية، وبها حدث المزج العلمي والإلتقاء الثقافي الفكري بعلوم الشرق وعلوم الغرب، فهي نموذج للعولمة الثقافية القديمة، التي أنتجت الحضارة الهلينستية، حيث تزاوجت الفرعونية والهيلية، وترجع عظمتها أيضاً من عظمة القائمين عليها، حيث فرض على كل عالم يدرس بها، أن يدع بها نسخة من مؤلفاته، ولأنها أيضاً كانت في معقل العلم ومعقل البردى وأدوات الكتابة مصر، حيث جمع بها ما كان في مكتبات المعابد المصرية وما حوت من علم، وأخيراً وليس آخراً تحرر علمائها من تابو السياسة والدين والجنس والعرق والتفرقة، فالعلم فيها كان من أجل البشرية، فالعالم الزائر لها أو الدارس بها،

## الملحق الثاني

نجد كذلك ومن بين جملة العلماء الذين عملوا في المكتبة إراتوستينس، والذي ألف جغرافيةً، وأنجز خريطة على قدر كبير من الدقة، وهيروفيلوس القلدوني، وهو عالم وظائف، استنتج أن مركز الذكاء هو الدماغ وليس القلب. كما كان من رواد المكتبة الفلكيون طيمقريطس وأرسطيلو وأبولونيوس البرغامي، وهو رياضي معروف، وهيرون الإسكندراني مخترع العجلات المسننة وآلات بخارية ذاتية الحركة، وصاحب كتاب أفثوماتكا، وهو أول عمل معروف عن الروبوتات.

وفي مرحلة لاحقة، وحوالي القرن الثاني في نفس المكان، الفلكي كلاوديوس بطليموس، وعمل في المكتبة أيضاً غالينوس، الذي ألف أعمالاً كثيرة حول فن الطب والتشريح. ومن آخر أعلام الموسويين، نجد امرأة تدعى هيباتيا أو هيباشيا، وهي رياضية وفلكية كانت لها نهاية مأساوية وميتة شنيعة على أيدي بعض الكهنة المسيحيين.

### محاولات بحث من جديد

في سنة ٢٠٠٢، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، اليونسكو، تم تدشين مكتبة الإسكندرية الجديدة، وتقع كلتا المكتبتين في مدينة الإسكندرية في مصر. وظل الحلم في إعادة بناء مكتبة الإسكندرية القديمة، وإحياء تراث هذا المركز العالمي للعلم والمعرفة، قد راود خيال المفكرين والعلماء في العالم أجمع.

كانت البداية مع إعلان الرئيس مبارك إعلان أسوان العام ١٩٩٠ لإحياء المكتبة القديمة.

مكتبة الإسكندرية هي أحد الصروح الثقافية العملاقة التي تم إنشاؤها، وتم تدشين مكتبة الإسكندرية الجديدة في احتفال كبير حضره ملوك ورؤساء وملكات ووفود دولية رفيعة، لتكون منارة للثقافة، ونافذة مصر على العالم ونافذة للعالم على مصر.

وهي أول مكتبة رقمية في القرن الواحد والعشرين، وتضم التراث المصري الثقافي والإنساني، وتعد مركزاً للدراسة والحوار والتسامح. ويضم هذا الصرح الثقافي:

\* مكتبة تتسع لأكثر من ثمانية ملايين كتاب، ست مكتبات متخصصة، ثلاثة متاحف، سبعة مراكز بحثية، معرضين دائمين، ست قاعات لمعارض فنية متنوعة، قبة سماوية، قاعة استكشاف ومركزاً للمؤتمرات، بنيت مكتبة الإسكندرية الجديدة لتسترجع روح المكتبة القديمة.

لا يسأل إلا عن علمه، لا عن دينه ولا قوميته.

### حريق المكتبة

في عام ٤٨٩ ق.م؟، قام يوليوس قيصر بحرق ١٠١ سفينة، كانت موجودة على شاطئ البحر المتوسط أمام مكتبة الإسكندرية، بعدما حاصره بطليموس الصغير شقيق كليوباترا، بعدما شعر أن يوليوس قيصر يناصر كليوباترا عليه، وامتدت نيران حرق السفن إلى مكتبة الإسكندرية فأحرقتها، حيث يعتقد بعض المؤرخون أنها دمرت.

في حين يذكر التاريخ كذلك، أنه قد لحق بالمكتبة أضرار فادحة في ٣٩١ م، عندما أمر الإمبراطور الروماني ثيودوسيوس الأول بتدميرها، ويطرح بعض المؤرخون نظرية أخرى أنه رغم حريق ثيودوسيوس الأول، فإن المكتبة قد صمدت حتى العام ٦٤٠م، حيث يقول بعض المؤرخين، أنها دمرت تماماً إبان فترة حكم عمرو بن العاص لمصر، بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب. في حين ينفي مؤرخون آخرون أي صلة للمسلمين وعمرو بن العاص بحريق المكتبة، حيث يقولون أن عمرو بن العاص دخل الإسكندرية في العام ٦٤٢م؟، في وقت لم تكن مكتبة الإسكندرية موجودة حتى يحرقها، حيث يقولون أنه ثبت أن مكتبة الإسكندرية تم إحراقها عن آخرها، في زمن الإمبراطور الروماني يوليوس قيصر عام ٤٨٩ ق.م؟.

### الحكماء

فاق عددهم المائة في أكثر فترات المكتبة تالفاً، فكانوا ينقسمون إلى فريقين حسب التصنيف الذي وضعوه هم بأنفسهم الفيلولوجيون والفلاسفة:

كان الفيلولوجيون يدرسون النصوص والنحو بكل تعمق، فبلغت الفيلولوجيا مرتبة كبرى العلوم، فكان لها إتصال بعلم التاريخ والمثيوغرافيا. بينما يدرس الفلاسفة بقية العلوم، سواء كانوا مفكرين أو علماء.

ومن بين أجيال العلماء الذين تعاقبوا على مكتبة الإسكندرية، وعملوا بها الساعات الطوال في الدراسة والتمحيص، عبارة حفظ التاريخ أسماءهم مثل أرخميدس (مواطن سيراقوسة)، وطور بها أقليدس هندسته، وشرح هيبارخوس للجميع حساب المنثلاث وطرح نظريته القائلة بجيومركزية العالم، فقال أن النجوم أحياء تولد وتنتقل لمدة قرون، ثم تموت في نهاية المطاف، بينما جاء أريستارخوس الساموسي بالأطروحة المعاكسة، أي نظرية الهليومركزية (وهي القائلة بحركة الأرض والكواكب الأخرى حول الشمس، وذلك قبل كوبرنيكوس بعدة قرون).

## وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية

# الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة

الفرص الممنوحة للجنسين، فيما يتعلق بتكافؤ فرص التعليم العالي. ٢- التساوي في المناهج الدراسية والامتحانات ومستويات مؤهلات المدرسين.

٣- التساوي في فرص الحصول على المنح الدراسية والإعانات المالية الأخرى.

٤- التساوي في فرص الالتحاق ببرامج محو الأمية والقضاء على الجهل في المجتمع.

٥- التساوي في فرص المشاركة في الأنشطة الرياضية والتربية البدنية. \* تمتع النساء بالحق المطلق في العمل، من خلال النص الصريح على عدد من التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأطراف في هذا المجال على النحو التالي:

١- مساواة المرأة بالرجل في فرص العمل المتوفرة لكليهما، وتوفير فرص التدريب المهني والتعليم للمرأة الكفيل بتحقيق هذا التكافؤ.

٢- كفالة حرية المرأة في انتقاء المهنة التي تناسبها، وقيام الدول بتوفير أنماط اجتماعية وثقافية، تمكن جميع أفراد المجتمع من تقبل فكرة تواجد المرأة في أنواع كثيرة من المهن والحرف، التي استأثر بها الرجال.

٣- مساواة المرأة للرجل في الأجر في نفس العمل، وكفالتها بالضمان الاجتماعي المناسب لها، وكفالة ظروف العمل ومتطلباته.

٤- حماية المرأة في مكان العمل، من كافة أشكال التمييز القائم على الحالة الاجتماعية أو الأمومة.

٥- حماية المرأة من كافة أشكال العنف التي قد تتعرض لها في مكان العمل، وخاصة المضايقات الجنسية.

\* اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لضمان الرعاية الصحية للمرأة. \* الحق في الحصول على الرعاية الصحية الشاملة لها، وإزالة أية عقبات قانونية أو اجتماعية تؤثر على هذا الحق.

\* اتخاذ جميع التدابير الخاصة بحصول النساء على جميع خدمات الرعاية الصحية، وإزالة كافة الأسباب التي تحول دون ذلك، من فقر أو أمية أو العزل البدني، الذي تتعرض له النساء الريفيات.

\* ضمان الاستقلال المالي للمرأة، لضمان مباشراتها لمهامها الأسرية والتجارية بشكل مستقل.

\* إزالة كافة أشكال التمييز في المعاملة المالية بين الرجل والمرأة، ومنح النساء كافة الإعانات المالية والتأمين الذي قد يمنح للرجل، وتحقيق المساواة في شروط هذه الإعانات، وكذلك المساواة المطلقة في المعاملات المصرفية، من خلال الحظر على التمييز بين الرجل والمرأة في هذا المجال.

\* الاعتراف بأهمية عمل الريفيات، ومساهمتن في رفاهية أسرهن واقتصاد بلدانهن، وضمان مشاركة المرأة الريفية في إعداد وتنمية التخطيط الإنمائي، لكي تتمكن المرأة من إيجاد بيئة جيدة لتنمية قدراتها الاجتماعية والاقتصادية.

بمدى التأثير الذي يحدثه الوضع الاقتصادي والاجتماعي على مجمل تحقيق هذه المساواة، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث أصبحت المرأة تلعب دوراً مهماً ومحورياً في زيادة الدخل الأسري والقومي، على نحو شاركت فيه الرجل بدرجة كبيرة في هذا المجال.

### إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة

\* مكافحة جميع أنواع الاتجار بالمرأة واستغلالها جنسياً.

\* حماية حق المرأة في التعليم على كافة درجاته، من حيث الالتحاق بكافة المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها، والتساوي في المناهج الدراسية والمؤهلات المطلوبة للعمل في حقل التدريس المقررة للجنسين، والتساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية.

\* التساوي في إمكانية الحصول على المعلومات التربوية التي تساعد على كفالة صحة الأسرة ورفاهيتها.

\* حقها في العمل وتلقي التدريب المهني وحرية اختيار مهنتها.

\* حقها في تقاضي مكافأة مساوية لمكافأة الرجل، والتمتع بمعاملة مساوية للرجل داخل بيئة العمل.

\* حقها في التمتع بإجازات مدفوعة الأجر والاستحقاقات التقاعدية والضمانات الاجتماعية المؤتمنة ضد البطالة أو المرض أو الشيخوخة، أو غير ذلك من أسباب العجز عن العمل.

\* حقها في تقاضي التعويضات العائلية على قدم المساواة مع الرجل، ومنع فصلها من العمل في حالة زواجها أو حملها، ومنحها كافة الامتيازات التي تتناسب مع طبيعتها من إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

\* تمتح المرأة امتيازات إضافية عن الرجل فيما يتعلق بطبيعة عملها، تناسب صميم تكوينها الجسدي.

### اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة

\* أن تراعي المنظومة التعليمية في الدولة تفهماً صحيحاً ومتحضراً لدور المرأة المهم في الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع.

\* أن تلتزم الدول بان تعترف أن مسؤولية تربية الأبناء في الأسرة مسؤولية مشتركة بين الرجل والمرأة، الأمر الذي قد يستتبعه ضرورة إقامة هياكل أساسية اجتماعية (مثل إقرار نظم إجازات خاصة للأباء تمكنهم من المشاركة الإيجابية والفعالة في هذه التربية).

\* اتخاذ كافة التدابير التشريعية والعملية الخاصة بالقضاء على كافة أسباب الاتجار الجنسي بالمرأة.

\* توفير فرص عمل كافية للنساء في المجتمع، واتخاذ تدابير عقابية صارمة لكل من ينتهك حرمة المرأة الجسدية والنفسية.

\* اتخاذ كافة التدابير الخاصة بمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل في مجال التربية، وذلك وفقاً للمعايير التالية:

١- منح شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، وعدم التمييز في

\* عدم جواز تأثر جنسية الزوجة الأصلية لدى زواجها من أجنبي، أو انفصالها عنه بانحلال رابطة الزواج.

\* عدم جواز تأثر جنسية الزواج بتغيير الزوج لجنسيته، أو اكتسابه جنسية دولة أخرى.

\* يجوز للزوجة الأجنبية من أحد مواطني الدول الأعضاء، طلب الحصول على جنسية زوجها مع احتفاظها بجنسيتها الأصلية، وتخضع في ذلك لشروط التجنس التي قد تفرضها مصلحة الأمن القومي، أو النظام العام في دولة جنسية الزوج، دون تمييز بين الرجل والمرأة، ولا يجوز تأويل هذه الاتفاقية، على نحو يسحب امتيازاً منح للزوجة، سواء كان تشريعياً أو قضائياً فيما يتعلق بحق طلبها الحصول على جنسية زوجها.

### إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة

\* ضمان حقها في التصويت في جميع الانتخابات، وضمان حقها في ترشيح نفسها لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة.

\* ضمان حقها في التصويت في جميع الاستفتاءات العامة.

\* ضمان حقها في تقلد المناصب العامة، ومباشرة جميع الوظائف العامة في الدولة.

\* وجوب أن تتمتع المرأة بكافة الحقوق المقررة للرجل، فيما يتعلق باكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، ولا يترتب على الزواج من أجنبي أي مساس بجنسية الزوجة، أو يفرض عليها جنسية زوجها.

### اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

\* ضمان تحقيق المساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة.

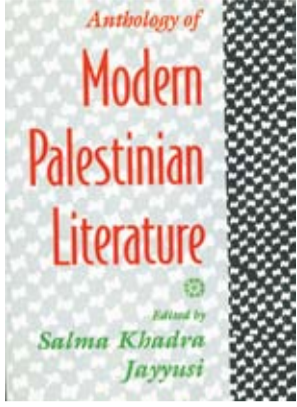
\* وأن تضمن للمرأة حق التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة.

\* والحق في ترشحها في كافة الوظائف العامة في الدولة، وشغل وظائف حيوية في كافة مؤسسات الدولة العامة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، من خلال إدراج كوتا قانونية للنساء من بين المرشحين في كافة الانتخابات في الدولة، لضمان تمثيلهن بشكل فاعل وأساسي.

\* أن تضمن للمرأة حقوقاً مساوية للرجل، فيما يتعلق باكتساب الجنسية وتغييرها أو الاحتفاظ بها، فكثير من الدول تمارس تمييزاً ضد رعاياها من النساء، اللاتي يتزوجن بأجانب، حيث تمتد الجنسية الوطنية إلى الزوجة الأجنبية من زوج وطني، بينما لا يمتد هذا الحق إلى الزوج الأجنبي من زوجة وطنية، كما لا تتعامل الكثير من الدول بمبدأ المساواة فيما يتعلق بإبناء الوطنية المتزوجة من أجنبي مع أبناء الأجنبية المتزوجة من وطني.

### ب-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر هذه الحقوق أكثر الحقوق التي وجدت اهتماماً دولياً، فيما يتعلق بتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إدراكاً من المجموعة الدولية



# الأدبية الفلسطينية والعالمية سلمى الجيوسي؛ «التكريم يدفعني للاستمرار بالعمل»

لبنى الاشقر\*



الخضراء الجيوسي جائزة الإنجاز الثقافي والعلمي لهذه الدورة كاملة، تقديراً واعترافاً بدورها الريادي في خدمة العلم والثقافة، ونشرها في الوطن العربي والعالم.

\* تم أخذ جزء من التقرير عن تقرير أمجد التميمي المنشور في وكالة أنباء الشعر.

وقالت: «يسعدنا ويشرفنا في طاقم شؤون المرأة، تكريم الباحثة والناقدة الفلسطينية د. سلمى الجيوسي التي كرست حياتها في تغيير صورة الشرق لدى العالم، وهي بذلك تقوم بعمل عجزت عنه الحكومات. وما أحوجنا في هذه المرحلة الصعبة التي يزداد فيها الهجوم على الشرق في تكثيف العمل على إبراز الصورة الحضارية التي عمل الغرب عن وعي وأحياناً من غير وعي بمسح كل ما هو جميل لدينا».

ونوهت الشوملي إلى أهمية استكمال موسوعة الأدب الفلسطيني التي بدأتها الجيوسي لتشمل الأدباء الفلسطينيين الجدد من جهته، قال الكاتب والناقد الفلسطيني وليد أبو بكر، إن من حق الجيوسي علينا أن تكون في الذاكرة إلى الأبد، وتبقى في حياتنا وحياتنا أبنائنا والأجيال القادمة.

وتطرق أبو بكر إلى حياة الكاتبة الفلسطينية الجيوسي، ورحلاته معها في أنحاء العالمين العربي والغربي، مشيراً إلى أعمالها الأدبية التي توجت حياتها وعمرها في عملها.

وبين أن الجيوسي عرفت العالم ببعض ما أنتجه العرب والفلسطينيون من أدب وشعر، من خلال ترجمتها لهذه الآداب والروائع العربية. وفي شهادتها الحضور قرأت تانيا ناصر رسالة لسلمى الجيوسي، تعود لعام ١٩٥٨، كانت قد كتبتها للشاعر توفيق الصائغ، تصف فيها مشاعرها حيال ظهور أول خيوط الشيب في رأسها.

وعرض للدكتور قسطندي الشوملي من دائرة اللغة العربية في جامعة بيت لحم، فيلمًا وثائقيًا حول حياة الكاتبة سلمى الجيوسي، عرض من خلاله أهم الأعمال التي كتبتها وترجمتها، إضافة إلى الجوائز العالمية التي حصلت عليها في الأدب.

## محطات في حياة الكاتبة

يذكر أن الجيوسي قامت بالتدريس بعد تخرجها من لندن العام ١٩٧٠، متخصصة بالأدب العربي في العديد من الجامعات العربية والأجنبية: «الخرطوم، الجزائر، قسنطينة، يوتا في الولايات المتحدة الأميركية، ثم في جامعة متشيغان، واشنطن، تكساس»، عملت في الترجمة وأنجزت العديد من ترجمات القصص القصيرة العربية والشعر العربي.

وقامت بمشروع موسوعة الشعر العربي ونشره، بدعم من جامعة كولومبيا في نيويورك، كما قامت بعدة مشاريع حيوية منها موسوعة الأدب الفلسطيني، مجموعة المسرح العربي الحديث، كما قامت بإعداد كتاب جامع عن الحضارة العربية في الأندلس.

حصلت الجيوسي على عدة زمالات دراسية لإنجاز مشاريع محددة، مثل «زمالة من جامعة متشيغان، وكذلك زمالة فولبرايت في سورية والأردن وفلسطين».

وأنجزت العديد من المشاريع المهمة في الحياة الثقافية العربية، مثل دراسة شاملة في الشعر الأندلسي، وتحرير كتاب جامع عن حقوق الإنسان في النصوص العربية، وتجميع وتوثيق وترجمة المسرحيات العربية القصيرة، إلى جانب نشاطها في مشاريع أخرى عن القدس، والعرب في إسبانيا، وعالم القرون الوسطى في أعين المسلمين.

وقرر مجلس أمناء المؤسسة في جلسته المنعقدة تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠، منح سلمى

«أنا سعيدة جداً وفخورة بهذا التكريم، بين نساء من بلدي، وأشكر طاقم شؤون المرأة على الحفل والتكريم، الذي يدفعني إلى الاستمرار بالعمل».

بهذه العبارة عبرت الأدبية الفلسطينية والعالمية سلمى الخضراء الجيوسي، عن مدى امتنانها وفرحتها بتكريمها في بلدها فلسطين، سلمى الخضراء الجيوسي، ولدت لأب فلسطيني وأم لبنانية، ونشأت في بيت معروف بوطنيته وثقافة أبناء العائلة، وتعلمت في القدس، وبعد أن أكملت دراستها الثانوية في مدرسة شميت الألمانية في القدس، أرسلها والدها لإكمال دراستها في الجامعة الأميركية في بيروت، حيث تخرجت متخصصة باللغات.

وبرزت موهبتها الشعرية مبكراً وهي صغيرة، إلا أن أباهما نصحتها بالابتعاد عن الشعر إلا بعد أن تتعلم العربية جيداً، وتمتلك نواصي الشعر، بدأت النشر في مجلة الأدب البيروتية قبل العام ١٩٦٠، حيث صدر ديوانها الأول «العودة إلى النبع الحالم».

صدر لها حتى الآن أكثر من ٢٢ كتاباً مهماً، يعتبر معظمها مصادر رئيسية في الثقافة العربية، وقد حققت بهذه الكتب جسراً بين ثقافتنا العربية والغرب ومنها: الكتاب المطول بالإنجليزية عن الشعر العربي الحديث في مجلدين، ودراسة مطولة عن الشعر الأموي في المجلد الأول من (موسوعة كمبريدج للأدب العربي)، ومجموعة «أدب الجزيرة العربية»، التي ترجمت فيها لأكثر من ستين شاعراً من الجزيرة وأربعين قصيدة، وموسوعة أدب الجزيرة العربية عن دار جامعة تكساس، وكتاب «تراث إسبانيا المسلمة»، و«الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، للكاتب محمد عابد الجابري.

وترجمت إلى الإنجليزية عدداً من الروايات منها: «الصبان» للأدبية الفلسطينية سحر خليفة، و«الحرب في بر مصر» ليوסף القعيد، و«براري الحمى» لإبراهيم نصر الله، و«بقايا صور» لحننا مينا، و«الرهيبة» للكاتب زيد مطيع دماج، و«امرأة الفصول الخمسة» للكاتبة ليلي الأطرش، و«نزيف الحجر» للكاتب إبراهيم الكوني، و«شرقة علي الفكاهي» لليانته بدر.

وفي مجال الشعر ترجمت إلى الإنجليزية عدداً من دواوين الشعر، لكل من «أبي القاسم الشابي، فدوى طوقان، محمد الماغوط، نزار قباني وغيرهم»، كما ترجمت العديد من السير الروائية والذاتية لأعلام الأدب العربي.

تكريم طاقم شؤون المرأة للادبية سلمى الجيوسي، جاء في احتفال ثقافي في مدينة رام الله، الكاتبة والأدبية الفلسطينية العالمية الرائدة في نقل الثقافة العربية الإسلامية إلى العالم د. سلمى الخضراء الجيوسي.

## أحد أعمدة الثقافة

وزيرة الثقافة الفلسطينية سهام البرغوثي، التي شاركت في تكريم الجيوسي قالت: «أعجز شخصياً والوزارة عن التعبير عن مدى تقديرنا واعتزازنا بواحدة من رائدات بلدينا في المجال الإبداعي الثقافي والأدبي الجيوسي».

وأضافت: «مع أنني لم أعرف شخصياً على الأدبية الجيوسي، لكن فتحت عيني وأنا أسمع عنها، ما عملته وفعلته، حيث نقلت الثقافة الفلسطينية والعربية إلى العالم، وتعتبر أحد أعمدة الثقافة الفلسطينية والعربية وكذلك العالمية».

وأكدت أن النساء لا يقلن الكلام فقط، بل يفعلن ويعملن، منوهة إلى أنها تحب أن ترى تغيرات في عمل المرأة، وأن لا يقتصر فعلها فقط على الأعمال الخيرية، بل إلى الإبداع والثقافة والفن.

من جانبها، أشادت مديرة طاقم شؤون المرأة الشاعرة روز شوملي، بمؤلفات الكاتبة الجيوسي، التي أخرجت الأدب الفلسطيني والعربي إلى العالمية.



## قصص قصيرة

### إغواء

الإشارات التي كانت تبثها له بكل الطرق المعروفة، والتي اختلقتها، بعينها، بشفتيها، بلمساتها بفكرها، وحتى بحركة جسدها حين تتحرك أمامه، لم يكن ليستقبلها. كل الموجودات في الطبيعة، والقاصي والداني من البشر، استقبلت إشاراتنا، بينما التقط هو الإشارة الوحيدة التي بثتها له أمه منذ عقود، على نفس التردد والذبذبة، فهورول إليها مخلفاً وراءه زوجة أصبحت محاطة بالكون كله.

### عبودية

بعد خمسة وعشرون عاماً من الزواج، ومع إلحاح الزوجة المتكرر، ورفضه المتعسف، وافق الزوج على منح الزوجة فرصة في تحقيق رغبتها الوحيدة، وهي قضاء أربع وعشرون ساعة لوحدها، وبعيدا عن البيت والأولاد والزوج، وعن كل من تعرف من الناس، وكانت قد خططت في خيالها كيفية قضاء ذلك اليوم. انطلقت في الصباح الباكر ممتلئة بفرح المحرر من الأسر، وممنية النفس بيوم جميل.

وصلت إلى الفندق القريب من البحر، وكان الوقت قبل الظهر بقليل، دخلت الغرفة المكيفة واستلقت على السرير، واستسلمت لهذه البرودة بعد أن قضت ساعتين في السيارة، تعرضت خلالها للحر الشديد، أغمضت عينيها، وبدأت تستذكر برنامج يومها هذا، ثم غفت.

استفاقت على رنين الهاتف، وعلى صوت موظف الاستقبال يلقي عليها تحية الصباح، ويسألها إن كانت تود الإفطار في الغرفة أم في قاعة الطعام. نظرت إلى ساعتها، شهقت، إنه اليوم التالي، وهي قضت كل اليوم في النوم، لكنها فجأة ابتسمت، فقد خطر ببالها أنها لو انطلقت الآن من الفندق، يمكنها أن تصل إلى البيت، وتفاجأ أولادها بالإفطار معهم.





## الحمل خارج الرحم

يقصد بالحمل خارج الرحم، انغراز البويضة الملقحة، ومن ثم نموها خارج جسم الرحم، ويكون هذا النمو إما في الأنبوب الرحمي، أو في المبيض أو في عنق الرحم، إلا أنه غالباً ما يحدث في الأنبوب الرحمي. تنمو المشيمة في النسيج الأنبوبي المحيط فيتمزق مسبباً نزيفاً داخلياً، ولأنه غير مؤهل لاستيعاب المشيمة والجنين، فمن غير الممكن أن يستمر الحمل لأكثر من عدة أسابيع، مما يؤدي إلى تمزق جدار الأنبوب.



## وأزهر الياسمين

### لبنى ياسين

تعانق خيوط الشمس الدافئة، ولا تسمو لتكون شفيفة كروحك، ولا متلاثلة كذلك الدفق الهائل الذي يخترقني كلما مررت في بالي. دع الأجساد للأرض وانعق نحو السماء، نحو السمو، حيث لا يوجد للخطيئة مكان ولا معنى.

عندما زرعت لي الأرض ورداً، زرعت لك السماء نجوماً، وخيرتك بين أن ترحل، وبين أن تقتل وروك كمدًا وتنثر الياسمين.

كنت أخشى بيبي وبين نفسي أن تختار الرحيل، أحتاج إليك، أتوق لوجودك، وأحتاج إلى ذلك الشعاع الذي أشعلته في حنايا نفسي، ولا أريد له أن ينطفئ فأنطفئ معه، ولا أريد أن أستيق صباحاً، لأجد نفسي وحيدة مرة أخرى.

أكذب إن قلت إن رحيلك صعب، إنه مستحيل، قاتل، قد يذبحني، أنا التي للمرة الأولى على امتداد العمر أجد رجلاً يفهمني، يبجر في عمقي، يتمايل مع تناقضات جنوني وفرعي وارتياحي، يعزف على أوتار ظمئي، يشعلني ويطفئني في لحظة واحدة، كيف كان لي أن أفقدك؟ وفقدانك قد يمزق شرايين الفرح في قلبي إلى الأبد.

كنت تحاول أن تجرني من يدي إلى تلك الزاوية المحرمة، ومرة تلو الأخرى رحت أشدك برفق لتحلق معي حيث النجوم.

أزهر الياسمين في قلبي أخيراً، وشمنت رائحة الحرائق تنبعث من جدران قلبك، لكن رائحة الياسمين ما لبثت أن تغلبت على ذلك الدخان، ولم أع أنك أسلمتني روحك، ورحمت تبحث لقلبك عن امرأة أخرى، لم أنتبه أنني تربعت أخيراً على عرش الأولياء في قلبك، لكن عرش الحبيبة صار شاغراً بانتظار أخرى، أسعدتني لحظة الانتصار، وساعات اللقاء النقي، والأحاديث الملوثة حيناً والبيضاء أحياناً أخرى.

وها أنت اليوم، تعيد ترتيب وردتك الحمراء لتهدئها إليها، في داخلي ماتم لموت شيء لا أدرك كنهه تماماً، قد يكون قلبي، قد تكون روحي، وفي عيني تنصلت دمعة أغلقت عليها جفوني جيداً لئلا تراك، اقتربت منك بهدوء لا يشي بالزواجر التي تجتاح كياني، ولا بالفقد الذي راح يحفر سراديب ظلام على حافة الروح، رسمت لك على صفحة وجهي ابتسامة هادئة، وأعلمت أنك حزمة ياسمين، أغلقت عينيك عن دمعة توشك أن تفضح عريك، وابتسمت بارتياح قائلاً: ما زال ياسمينك الأعلى على قلبي، لكنني لا أستطيع الحياة دون وردة حمراء.

### أسبابه

١. من العوائق التي تعيق أو تمنع البويضة النازلة من المبيض من دخول الرحم، الالتهابات الحوضية التي تصيب غشاء باطن القناة الرحمية، وتؤدي إلى إلغاء فاعلية أهدابها.

٢. عيوب البوق التكوينية وتشوهات والتضييق الناتج عنها.

٣. أورام المسالك التناسلية الداخلية.

٤. الالتصاقات الحاصلة حول المسالك التناسلية، نتيجة التهابات أو جراحات سابقة. هذا، وقد تبين أن من بين أسباب الحمل خارج الرحم، تأتي الالتهابات في المرتبة الأولى، كما تبين أن نسبة ٧٥٪ من النساء اللواتي حدث لهن الحمل خارج أرحامهن، أصبحن عواقر إلى الأبد، و ٢٠٪ قد أنجبن فيما بعد طفلاً واحداً فقط، بينما ١٠٪ رزقن أكثر من طفل واحد.

### أعراضه

انقطاع الحيض وكبر الثديين، ثم تتاب المرأة أعراض الحمل كالقيء والغثيان والدوار وتغير المزاج، بعدها تظهر من المجاري التناسلية أنزفة رحمية تتكرر وتزداد يوماً بعد يوم. عدا ذلك تصاب المرأة بالآلام حادة في أسفل البطن، وتحديداً جهة الأنبوب المصاب الذي يحتوي على الحمل، يرافقها غثيان، وتتردى صحة المرأة وتراجع مع آلام بطنية شديدة وقشعريرة، يظهر الكشف الطبي أنها نتيجة نزف داخلي حاد، كما تصاب المريضة باضطرابات بصرية وتفقد وعيها، بعد أن يشحب لونها ويعلو جبينها عرق بارد. قد تتحسن هذه الأعراض أحياناً، تحسناً خادعاً لكن المريضة ما تلبث أن تصاب بنكسة شديدة تؤدي بحياتها، إذا لم تلق المعالجة السريعة والفعالة.

### تشخيصه

يكبر حجم الرحم ويلين، إلا أن هذا الكبر لا يتناسب وسن الحمل كما في الحمل داخل الرحم. كما يكتشف الطبيب في الفحص الطبي النسائي، وجود كتلة نابذة ملتصقة بجدار الرحم أو خلفه، مما يدفعه لإجراء مزيد من الفحوصات، في مقدمتها التصوير الصوتي للحوض، الذي يظهر بوضوح وجلاء وجود العلة.

### العلاج

يساعد التشخيص المبكر في البدء بالعلاج قبل تمزق الأنبوب، وقبل استفحال أمر الأنزفة، مما يجعل الأمل كبيراً في إنقاذ المريضة. وفي حالة كان هذا الحمل في أوقاته الأولى، أي قبل تمزق الأنبوب الرحمي، على الطبيب شق البطن واستئصال الحمل والأنبوب، وفي حالة تمزق الأنبوب يكون الاستئصال السريع أجدى، يليه تنظيف البطن من الأنزفة الدموية، وتعويض الحامل ما خسرت من دماء وسوائل.



### هموم عادية!!

بقلم: عفاف يوسف

## آن الأوان

جرائم قتل النساء منذ بدء التاريخ وحتى اليوم، لم تلق الاهتمام الكافي من المسؤولين والقضاة، ودائماً تم التعامل معها ليس كجريمة قتل من الدرجة الأولى، يعاقب فيها القاتل كمجرم ارتكب جريمة قتل، أدت إلى إزهاق روح بشرية.

في جميع القوانين بدءاً من القانون الفرنسي، مروراً بالقانون العثماني، وانتهاءً بالقوانين في معظم الدول العربية والإسلامية، كان هناك دوماً مواد تشرع قتل النساء، تحت حجج الأعداء المحلة والمخففة، التي تتعامل مع النساء وكأنهن ملك رجال العائلة، من الجد والأب والأخ والعم وأبناء العم.

بعض الدول، وبعد مرور سنوات طويلة، راجعت قوانينها وعدلت عليها، لكن بعض الدول مثل الأردن، لا زال مجلس النواب يرفض تعديل المادة ٣٤٠ والمادة ٩٨، اللتان تعفیان قاتل النساء من العقوبة، بحجة دفاعه عن شرفه وشرف عائلته، وأصبحت هذه الحجة جاهزة في أي حادثة قتل للنساء، سواء كانت لأسباب تتعلق بالشرف أو غيره، فليس أسهل من إصاقي تهمة الشرف بأي امرأة تقتل، ليتخلص الجاني من العقوبة المشددة، وفي أغلب الحالات يكون هناك تواطؤ من العائلة مع الرجل القاتل، ويقبلون بتشويه سمعة بناتهم دعماً للقاتل، بل ويعتبرونه بطلاً ولا عزاء للمرأة المقتولة.

في فلسطين لا زلنا نتعامل في هذه القضية حسب قانون العقوبات الأردني، الذي لا زال يتعامل مع العذر المحل والعذر المخفف.

في الفترة الأخيرة ازدادت حوادث قتل النساء، ففي الشهر الأول من العام ٢٠١٠ قتل ٦ نساء، وهناك عدد آخر من حالات قتل النساء سجلت على أنها حالات انتحار، فما الذي يدفع النساء للانتحار ووضع حد لحياتهن؟ ربما لو تم تحقيق جدي في أسباب الانتحار، لتبين أن السبب ربما تعرض الفتاة أو المرأة للضغط النفسي، أو العنف بأشكاله المختلفة، وقد وضعت حداً لحياتها، للتخلص من هذا الضغط وهذا العنف.

ولو تم تحقيق معمق في حالات انتحار النساء، ربما تبين أن بعض النساء أجبرن على الانتحار، درءاً للفضيحة، وحتى لا يسجن أي من أفراد العائلة.

تقارير الشرطة تفيد بازدياد حالات الانتحار بين صفوف النساء، بشكل ملفت للنظر في الأشهر الأخيرة، لكن لا يتم نشر تفاصيل حول الأسباب التي تقود النساء للانتحار، على اعتبار أنها قضايا شخصية غير متاحة لوسائل الإعلام.

قرار مجلس الوزراء الأخير، بالتنسيق للرئيس بوقف العمل بالمادتين ٣٤٠ و٩٨ من قانون العقوبات الأردني الساري المفعول في الضفة الغربية، خطوة أولى في الاتجاه الصحيح طالما أن المجلس التشريعي معطل، ولا يوجد أفق قريب للمصالحة وإجراء الانتخابات لمجلس تشريعي جديد، ليقوم بتشريع قوانين جديدة ومن بينها قانون عقوبات فلسطيني جديد، يتلاءم مع حاجات وأوضاع النساء في كل الوطن.

لكن وقف العمل بالمواد ليس كافياً، فيمنع التراجع عنه في أي وقت، وكان المطلوب أن يكون التنسيب بالإلغاء، وليس وقف العمل بالمواد، التي تعتبر مجحفة بحق النساء، وتعطي للرجال رخصة قانونية بقتل النساء، ويتمصون من العقاب.

موافقة الرئيس محمود عباس على القرار ضرورية، للمساهمة في وقف قتل النساء المجاني في المجتمع الفلسطيني، وإذا تحققت، ممكن أن تشكل الأحكام رادعاً قوياً أمام من يستسهلون قتل النساء، وإصاقي تهمة الشرف بهن، مع أن معظم النساء المقتولات منها براء.

مطلوب من المؤسسات النسوية والحقوقية، ومؤسسات حقوق الإنسان، ورجال الدين، وكل من يعتبر أن للنساء الحق في الحياة، على قدم المساواة مع الرجال، الوقوف بحزم وقوة لمواجهة الظاهرة، والإسراع في إقرار قانون عقوبات عصري جديد، يساوي بين النساء والرجال، ولا يظلم المرأة، استناداً إلى القانون الأساسي الفلسطيني وثيقة الاستقلال، مع تشكيل المجلس التشريعي الجديد، في حال تمت المصالحة وجرت الانتخابات، أو من خلال مرسوم رئاسي، فقد آن الأوان.

itaf1957@yahoo.com

### للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة: روز شوملي مصلاح  
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

شارع الإرسال - مركز عواد

ص.ب: ٢١٩٧ رام الله

هاتف: ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (wac\_media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي أصحابها



بدعم من منظمة التضامن النسائي للتعليم من أجل الحقوق والتنمية والسلام

WOMEN'S LEARNING PARTNERSHIP

FOR RIGHTS, DEVELOPMENT, AND PEACE